

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/CONF.191/13
20 September 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

بأقل البلدان نمواً

بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

المعقد في بروكسل، بلجيكا،

من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	تصدير
٧	أولاً- إعلان بروكسل
١٠	ثانياً- برنامج عمل العقد ٢٠١٠-٢٠٠١ لصالح أقل البلدان نمواً
١٠	مقدمة
١١	الأهداف
١٣	إطار للشراكة
١٦	الالتزام ١: التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس
١٨	الالتزام ٢: حسن التدبير على الصعيدين الوطني والدولي
٢١	الالتزام ٣: بناء القدرات البشرية والمؤسسية
٣١	الالتزام ٤: بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً
٤٥	الالتزام ٥: تعزيز دور التجارة في التنمية
٥٥	الالتزام ٦: الحد من الضعف وحماية البيئة
٥٩	الالتزام ٧: تعبئة الموارد المالية
٦٨	ترتيبات بشأن التنفيذ والمتابعة والرصد والاستعراض
	• • •
٧٥	بيان موقف الكرسي الرسولي من برنامج العمل
٧٦	ثالثاً- الإعراب عن الامتنان
٧٧	رابعاً- المسائل التنظيمية

المحتويات (تابع)

الصفحة	المرفقات
٨٥	الأول- البيان الذي أدلى به الأمين التنفيذي للمؤتمر في الجلسة العامة الختامية بشأن المنجزات ..
	الثاني- الإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً الصادر عشية انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني
٩٦	أقل البلدان نمواً.....
	الثالث- المتكلمون الرئيسيون والمدعوون بصورة خاصة والمناظرون في الجلسات المواضيعية
١٠٠	التفاعلية والأحداث الموازية.....
١١٣	الرابع- قائمة بالمشاركين في المناقشة العامة.....
١٢١	الخامس- الحضور.....
١٣٤	السادس- قائمة مرجعية بالوثائق.....

تصدير

قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٧/٥٢ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، على مستوى رفيع، في عام ٢٠٠١، بحيث تكون ولاية المؤتمر على النحو التالي: '١' تقييم نتائج برنامج العمل خلال فترة التسعينات على الصعيد القطري؛ '٢' استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، لا سيما في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون والاستثمار، والتجارة؛ '٣' النظر في صياغة واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً، ودمجها تدريجياً في الاقتصاد العالمي. وقبلت الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٥٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عرض الاتحاد الأوروبي باستضافة المؤتمر.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٥٣ عقدت اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر ثلاث دورات في نيويورك، أولها من ٢٤ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، والثانية من ٥ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، والثالثة من ٢ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وأقرت اللجنة التحضيرية في دورتها الأولى المؤتمر وهيكله عموماً، وأحالت، عند اختتام دورتها الثالثة، مشروع برنامج عمل (A/CONF.191/6) إلى المؤتمر كي ينظر فيه.

وشملت التحضيرات على المستوى الإقليمي عقد ثلاثة اجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء: الأول منها لأقل البلدان نمواً الأفريقية الناطقة بالإنكليزية، في أديس أبابا (إثيوبيا) من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠؛ والثاني لأقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ، في كاتماندو (نيبال) من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، والثالث للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، في نيامي (النيجر) من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

وتركز الإعداد للمؤتمر على المستوى القطري، على رسم خطط العمل الوطنية. وتم تشكيل لجان تحضيرية وطنية بهدف ضمان كون العملية التحضيرية شاملة تشاركية وتضم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وممثلي الحكومات المحلية. وكانت نتيجة هذه التحضيرات على المستوى القطري أن قدمت إلى المؤتمر ٤٥ خطة عمل قطرية.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم عدد من الأحداث المواضيعية استعداداً للمؤتمر: ندوة بشأن تعزيز القدرات الإنتاجية: دور القطاع الخاص (أوسلو، النرويج، ٢٩-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، واجتماع مائدة مستديرة أقاليمي رفيع المستوى بشأن الملكية الفكرية لأقل البلدان نمواً (لشبونة، البرتغال، ١-٢ شباط/فبراير ٢٠٠١)، وندوة بشأن تعزيز القدرات الإنتاجية: دور الاستثمار الدولي (بون، ألمانيا، ١٢-١٣ آذار/مارس)؛ واجتماع رفيع المستوى بشأن الطاقة (فيينا، النمسا، ١٤-١٦ آذار/مارس ٢٠٠١)، واجتماع مائدة مستديرة وزارية عن التجارة والفقير في أقل البلدان نمواً (لندن، المملكة المتحدة، ١٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١)، وحلقة عمل عن بناء القدرات

لتعميم مراعاة منظور الجنسين في استراتيجيات التنمية (كيب تاون، جنوب أفريقيا، ٢١-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١)؛ وحلقة عمل بشأن تعزيز القدرات الإنتاجية وتنويع السلع الأساسية في أقل البلدان نمواً (جنيف، سويسرا، ٢٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١)؛ وحلقة عمل عن السياحة والتنمية في أقل البلدان نمواً (لاس بالماس، إسبانيا، ٢٦-٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١)؛ واجتماع بشأن الصحة (أوتاوا، كندا، ٢٨-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١).

وانعقد في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠١ اجتماع وزاري لأقل البلدان نمواً في بروكسل واعتمد الإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً عشية مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

وافتح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً يوم الاثنين ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١، بجفل افتتاحي حضره جلالة الملك ألبرت الثاني ملك بلجيكا. وألقى كلمات أمام المؤتمر أثناء هذا الحفل السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد غوران بيرسون، رئيس وزراء السويد ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، والسيدة نيكول فونتين، رئيسة البرلمان الأوروبي، والسيد رومانو برودي، رئيس المفوضية الأوروبية، والشيخة حسينة، رئيسة وزراء بنغلاديش ومنسقة جماعة أقل البلدان نمواً العالمية، والسيد غي فيرهفشتات، رئيس وزراء بلجيكا، والسيد هاري هولكيري رئيس الجمعية الألفية، والسيد جاك شيرك رئيس الجمهورية الفرنسية، ومضيف مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً.

وفي ١٤ أيار/مايو نظمت مناسبة خاصة بشأن "تحدي استئصال الفقر: استجابة المجتمع الدولي". وألقى بياناً إبان هذه المناسبة كل من الملك ليتسي الثالث ملك ليسوتو، والسيد ألفا عمر كوناري، رئيس مالي، والسيد بنجامين ويليام مكابا، رئيس جمهورية تروانجا المتحدة، والسيد أليسيغون أوباسانجو، رئيس نيجيريا، والشيخة حسينة رئيسة وزراء بنغلاديش، والسيد أبوللو نسيمامي، رئيس وزراء أوغندا، والسيد غوران بيرسون، رئيس وزراء السويد، رئيس المؤتمر، والسيد هاري هولكيري، رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة (الجمعية الألفية)، والسيد بول نيلسون، المفوض الأوروبي لشؤون التنمية والمعونة الإنسانية، والسيد مايك مور، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، والسيد جيمس د. وولفنسون رئيس مجموعة البنك الدولي، والسيد أندرو ناتسيوس، مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والسيدة كريستين همريك، نائبة الرئيس لسياسة التكنولوجيا الاستراتيجية، بشركة "سيسكو سيستمز"، والسيد سليل شطي، الرئيس التنفيذي "المعونة العملية"، والسيد جون ساير، المدير التنفيذي لمنظمة "أو كسفام" الدولية.

وعُقدت أثناء المؤتمر سلسلة من اللقاءات التفاعلية حول المواضيع التالية: حسن التدبير والسلم والاستقرار الاجتماعي؛ وتعزيز القدرات الإنتاجية: القطاع الزراعي والأمن الغذائي؛ والملكية الفكرية والتنمية: أداة لخلق الثروة؛ وتعزيز القدرات الإنتاجية: دور الصحة؛ والتعليم؛ والتجارة الدولية والسلع الأساسية والخدمات/السياحة؛

والطاقة، وتعزيز القدرات الإنتاجية: دور الاستثمار وتنمية المشاريع؛ وتنمية الموارد البشرية والعمالة، وتطوير الهياكل الأساسية؛ والنقل، وتمويل النمو والتنمية.

وانعقدت أثناء المؤتمر اللقاءات الموازية التالية: اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى للبرلمانيين؛ واجتماع رؤساء البلديات: التعاون بين المدن؛ واجتماع مائدة مستديرة بشأن الهجرة/اللاجئين؛ واجتماع مائدة مستديرة بشأن قطاع الأعمال؛ وأصحاب المشاريع من الشباب؛ والاقتصاد الرقمي؛ ومنتدى الشباب؛ ومنتدى صاحبات المشاريع.

كما انعقدت اللقاءات الأخرى التالية: الفريق الوزاري المعني بالتمايز بين الجنسين في أقل البلدان نمواً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الأونكتاد)؛ وحلقة عمل الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة؛ وبناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية في أقل البلدان نمواً (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/الأونكتاد)؛ وتأثير فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب على التنمية المستدامة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ وعرض مشترك بشأن الاستثمار (الأونكتاد/منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية/البنك الدولي). وبالاقتران مع المؤتمر، تم تنظيم منتدى للمنظمات غير الحكومية في الفترة من ١٠ إلى ٢٠ أيار/مايو.

وخلال المناقشة العامة أدلت ببيانات ٩٦ دولة من الدول الأعضاء و٢٥ من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، وست منظمات حكومية دولية و٢٢ منظمة غير حكومية.

واعتمد المؤتمر في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١ "إعلان بروكسل" وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً. وأدلى ببيان في الحفل الختامي كل من: السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية والأمين العام السابق للأمم المتحدة؛ والسيدة كريستين أندريلا، ائتلاف المنظمات الأفريقية من أجل الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، التي تحدثت نيابة عن منتدى المنظمات غير الحكومية؛ والسيد ايدي بوتمانز، وزير الدولة للتعاون الإنمائي في بلجيكا؛ والسيد بول نلسون، المفوض الأوروبي للتنمية والمعونة الإنسانية؛ والسيد الكسندر كوري، عضو البرلمان الأوروبي، ورئيس الجمعية البرلمانية المشتركة لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ/الاتحاد الأوروبي؛ والسيد روبرت ريكوييرو، الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد ليف باغوروتسكي، وزير التجارة في السويد، بوصفه رئيس المؤتمر بالنيابة.

أولاً - إعلان بروكسل

إننا، نحن الحكومات المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً،

وقد اجتمعنا هنا في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١، في السنة الأولى من الألفية الجديدة، لتحرير أشقائنا من النساء والرجال والأطفال من أوضاع الفقر المدقع المسببة للإذلال والمجرّدة من الإنسانية،

وقد عقدنا العزم على إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف العالمية المتمثلة في القضاء على الفقر، وإقرار السلم وتحقيق التنمية لأقل البلدان نمواً وشعوبها،

وإذ نعتدي بالمبادئ المبينة في إعلان الألفية واعترافه بأن علينا مسؤولية جماعية تتمثل في إعلاء مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف هذه وضمان تحول العولمة إلى قوة إيجابية لجميع شعوب العالم، فإننا نتعهد بالعمل من أجل إدماج أقل البلدان نمواً إدماجاً مفيداً في الاقتصاد العالمي، ومقاومة تهميشها، ونؤكد عزمنا على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد المعجل به والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر وعدم المساواة والحرمان،

وإذ نسلم بأن الأهداف المحددة في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً لم تتحقق وبأن أقل البلدان نمواً ككل ما زالت مهمّشة في الاقتصاد العالمي وما زالت تعاني من الفقر المدقع، وأن تقدم أقل البلدان نمواً يقوضه الافتقار إلى القدرات البشرية والإنتاجية والمؤسسية الكافية، والمديونية، وانخفاض مستويات الاستثمارات المحلية والأجنبية، والاتجاهات المتناقضة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، والمعوقات الهيكلية الشديدة، وانخفاض أو تقلب أسعار السلع الأساسية، وفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) كما تقوّضه، فيما يتعلق ببعض هذه البلدان، المنازعات العنيفة أو الأوضاع اللاحقة للمنازعات.

وقد اعتمدنا برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً.

نعلم ما يلي:

١ - **إننا ملتزمون** بالقضاء على الفقر وتحسين نوعية حياة الناس في أقل البلدان نمواً عن طريق تعزيز قدراتهم على بناء مستقبل أفضل لأنفسهم وتنمية بلدانهم.

٢ - **إننا نعتقد** أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بتحقيق النمو الاقتصادي المنصف والمطرد والتنمية المستدامة القائمين على استراتيجيات مملوكة وطنياً للحد من الفقر يكون محورها الناس. كما أن الإدارة السديدة على الصعيدين الوطني والدولي؛ وسيادة القانون؛ واحترام جميع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، بما فيها الحق في التنمية؛ وتعزيز الديمقراطية، وتحقيق الأمن عن طريق الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات المسلحة بالطرق

السلمية؛ والمساواة بين الجنسين؛ والاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية الاجتماعية؛ وتدعيم القدرات الإنتاجية وبناء المؤسسات، هي جميعها عوامل لا بد منها لتحقيق الطاقات البشرية والاقتصادية الضخمة التي لم تُستغل في أقل البلدان نمواً.

٣- **إننا نعتزف** بأن المسؤولية الرئيسية عن التنمية في أقل البلدان نمواً تقع على عاتق أقل البلدان نمواً أنفسها. ولكن يجب أن تحظى جهودها بدعم دولي ملموس وكبير من الحكومات والمنظمات الدولية بروح من تقاسم المسؤولية عن طريق الشراكات الحقيقية بما في ذلك الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٤- **إننا نشعر بقلق بالغ** إزاء التهديد الخطير المتمثل في وباء فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ونؤكد على الحاجة إلى اتخاذ أقوى التدابير الممكنة لمكافحة هذا المرض وغيره من الأمراض المعدية، ولا سيما الدرن والملاريا.

٥- **إننا نؤكد أيضاً** على أن تحسين رفاهية الناس شرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة. ويتعين علينا أن نسعى إلى تحقيق الغايات والأهداف المبينة في إعلان ريو تحقيقاً كاملاً وخاصة فيما يتعلق بمكافحة التصحر، وصون التنوع الأحيائي (البيولوجي)، وتوفير مياه الشرب النقية، والتصدي لتغير المناخ وفقاً للمسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة.

٦- **إننا نعتقد** أن زيادة التجارة لا بد منها لنمو وتنمية أقل البلدان نمواً. كما أن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتميز بالشفافية وعدم التمييز ويرتكز على القواعد هو أمر لا بد منه لأقل البلدان نمواً لكي تجني الفوائد المحتملة للعولمة. وينبغي تشجيع وتيسير انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية. ونحن نعهد بأن ننتهز فرصة انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ للنهوض بالبعد الإنمائي للتجارة، وخاصة بالنسبة لتنمية أقل البلدان نمواً. وإننا نهدف إلى تحسين فرص الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي أمام صادرات أقل البلدان نمواً وذلك بالعمل على بلوغ الهدف المتمثل في تمتع جميع منتجات أقل البلدان نمواً بإمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من الحصص. وسيجري أيضاً اتخاذ تدابير للتصدي للمشاكل التي تسببها المعوقات القائمة في جانب العرض. ويجب أن تنعكس في استراتيجيات الحد من الفقر الأهمية الحاسمة للنمو التجاري والاقتصادي.

٧- **إننا نسلم** بأن أهم تمويل للتنمية إنما يأتي من الموارد المحلية، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر هام أيضاً لرأس المال والمعرفة الفنية والعمالة والفرص التجارية لأقل البلدان نمواً. ونحن نؤكد في هذا الصدد على الحاجة إلى وجود بيئة تمكينية للادخار والاستثمار، وهو ما يشمل وجود مؤسسات مالية وقانونية وإدارية قوية يعول عليها، وسياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي، وإدارة شفافة وفعالة للموارد العامة بغية المساعدة في

تعبئة الموارد المالية المحلية والأجنبية على حد سواء. ونتعهد باغتنام فرصة انعقاد المؤتمر المعني بتوفير التمويل من أجل التنمية في آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري، بالمكسيك لتعبئة الموارد من أجل التنمية، لا سيما تنمية أقل البلدان نمواً.

٨- **إننا نؤكد** في هذا السياق أيضاً أن للمساعدة الإنمائية الرسمية دوراً حاسماً في دعم تنمية أقل البلدان نمواً. ونتعهد بعدم ادخار أي جهد في سبيل عكس اتجاه التناقص في المساعدة الإنمائية الرسمية وبالوفاء على وجه السرعة بالأهداف المتمثلة في تخصيص ٠,١٥ أو ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية تقدم إلى أقل البلدان نمواً، كما هو متفق عليه. ونتعهد بتحسين فعالية المعونة وتنفيذ توصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الداعية إلى عدم ربط المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً.

٩- **إننا نشعر بالقلق** إزاء عبء الديون الخارجية المتراكمة التي تؤثر على معظم أقل البلدان نمواً والتي ما زالت عقبة رئيسية تعترض تنميتها. ونحن نؤكد الالتزام بتوفير التمويل الكامل والتنفيذ السريع والفعال للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي المبادرة التي لا بد منها لتحرير موارد الميزانيات المحلية من أجل الحد من الفقر. ونتعهد كذلك بإحراز تقدم سريع في اتجاه الإلغاء الكامل للديون الثنائية الرسمية القائمة وذلك في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونتعهد كذلك بتخفيف عبء الديون على البلدان التي تمر بمرحلة لاحقة لتزاع ما في إطار المرونة التي توفرها المبادرة المعززة المذكورة. وستظل قدرة أقل البلدان نمواً على تحمل عبء الديون، بما في ذلك منها البلدان غير الداخلة في مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مسألة قيد الاستعراض؛ ويمكن النظر في منح تأجيل بخصوص أداء مدفوعات خدمة الديون في حالات استثنائية.

١٠- **إننا نشدد على** الأهمية الحاسمة لوجود متابعة فعالة للمؤتمر على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، ونتعهد بتحقيق هذه الغاية. كما نطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يكفل متابعة أعمال المؤتمر متابعة متسمة بالكفاءة والشفافية.

ونؤكد من جديد التزامنا بتنمية أقل البلدان نمواً البالغة ٤٩ بلداً وتحسين معيشة أكثر من ٦٠٠ مليون من الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في هذه البلدان. وستكون جهودنا المشتركة إسهاماً مهماً في بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية وتحقيق الأمان العالمية في السلم والتعاون والتنمية.

ثانياً - برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

مقدمة

١- إن أقل البلدان نمواً تمثل أفقر وأضعف شرائح المجتمع الدولي. وتمثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان تحدياً رئيسياً بالنسبة لأقل البلدان نمواً نفسها وكذلك بالنسبة لشركائها في التنمية. ثم إن حالة الفقر المدقع والضعف الهيكلي الذي تعانيه اقتصادات هذه البلدان وافتقارها إلى القدرات المتصلة بتحقيق النمو والتنمية، وهي حالة كثيراً ما تتفاقم بفعل معوقات جغرافية، تعوق الجهود التي تبذلها هذه البلدان لكي تحسن بفعالية نوعية حياة شعوبها. وتتسم هذه البلدان بتعرضها لسلسلة من جوانب الضعف والقيود من قبيل محدودية القدرة البشرية والمؤسسية والإنتاجية؛ وإمكانية التأثير بشكل حاد بالصدمات الاقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، والأمراض السارية؛ وعدم إمكانية الوصول إلا بقدر محدود إلى الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية وإلى الموارد الطبيعية؛ وضعف الهياكل الأساسية؛ والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي سياق جوانب الضعف والقيود هذه، لا يزال الدعم الدولي اللازم غير كاف. ومن الضروري أن يتوافر قدر أكبر من الالتزام بتوفير دعم دولي متزايد وأكثر فعالية من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً في تجاوز تلك الأوضاع. وينبغي لاستراتيجيات التنمية المستدامة المتعلقة بأقل البلدان نمواً، لكي تكون فعالة، أن تسعى إلى معالجة جوانب الضعف هذه، آخذة في الاعتبار الاحتياجات والمشاكل الخاصة لكل بلد وإمكاناته، وهو ما يهدف إليه برنامج العمل هذا.

٢- وبعد عشر سنوات من اعتماد برنامج عمل باريس في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في عام ١٩٩٠، لم تتحقق الأهداف والغايات الواردة فيه. وما برحت أقل البلدان نمواً خارج عملية العولمة الجارية، مما يُفضي إلى زيادة تهميشها. وقد انتهجت معظم أقل البلدان نمواً من جانبها برامج الإصلاح الاقتصادي المبينة في برامج العمل السابقة، بما في ذلك إزالة التعريفات وغيرها من الحواجز التجارية أو خفضها بدرجة كبيرة، وتحرير نظم العملة، وخصخصة المشاريع العامة، وإنشاء وتعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية، واعتماد سياسات استثمار متحررة. وقد كانت النتائج التي تمخضت عنها جهود الإصلاح هذه دون التوقعات. ومما أثر تأثيراً شديداً على إمكانات نمو وتنمية أقل البلدان نمواً انخفاض الموارد المالية المتاحة، المحلية منها والخارجية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وأعباء الديون الثقيلة التي لا يمكن تحملها، وانخفاض أو تقلب أسعار السلع الأساسية، والحواجز التجارية المعقدة، وقلة التنوع الاقتصادي وتنوع الصادرات، وعدم القدرة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الرئيسية التي تستفيد منها أقل البلدان نمواً، فضلاً عن القيود القائمة في جانب العرض.

٣- ويحدد برنامج العمل هذا بوضوح السياسات والتدابير التي يتعين أن تتخذها أقل البلدان نمواً، من جهة، وشركاؤها في التنمية من جهة ثانية، من أجل عكس هذه الاتجاهات وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً واندماجها المفيد في الاقتصاد العالمي. كما أن برنامج العمل هذا يستند إلى النتائج التي خلصت إليها مؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخراً في السياق المحدد لأقل البلدان نمواً، وهو يعتمد سبباً ووسائل لتطبيق هذه النتائج من أجل معالجة المشاكل الخاصة التي تواجه تلك البلدان. وتعتبر الآليات والترتيبات الفعالة لأغراض تنفيذ هذه السياسات والتدابير ومتابعتها واستعراضها ورصدها حاسمة بالنسبة لنجاح البرنامج. ومن المعترف به أنه لا يمكن إنتاج برنامج جديد وواقعي وعملي المنحى إلا من خلال استيعاب التجارب والدروس السابقة.

أولاً - الأهداف

٤ - يستهدف برنامج العمل هذا تحسين الأوضاع البشرية بشكل ملموس لأكثر من ٦٠٠ مليون نسمة في ٤٩ بلداً من أقل البلدان نمواً خلال العقد الحالي. وإزاء انعدام التقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان وفي تنفيذ برنامج العمل للتسعينات، يوفر البرنامج الحالي إطاراً لشراكة عالمية قوية من أجل التعجيل بالنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، والقضاء على التهميش باستئصال الفقر واللامساواة والحرمان في هذه البلدان، وتمكينها من الاندماج بصورة مفيدة في الاقتصاد العالمي.

٥ - ويقوم برنامج العمل الحالي على الأهداف الإنمائية الدولية، وعلى التدابير التي تتخذها أقل البلدان نمواً وتدابير الدعم المقابلة من جانب شركائها في التنمية، وعلى القيم والمبادئ والأهداف التي جاءت في إعلان الألفية. وهذه الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها، بحسب الاقتضاء، من أهداف الأمم المتحدة، قد أُدرجت في التزامات برنامج العمل.

٦ - والهدف الشامل لبرنامج العمل هو تحقيق تقدم ملموس نحو تخفيض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتعزيز التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. وسيطلب ذلك، من بين جملة أمور، تحقيق زيادات كبيرة ومستمرة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً. ولهذا الغرض ستسعى أقل البلدان نمواً جاهدة، بدعم من شركائها في التنمية، لبلوغ معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن ٧ في المائة في السنة وزيادة نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٢٥ في المائة في السنة. ويشكل المجتمع المدني، بما فيه القطاع الخاص، مشاركاً له أهميته في هذا المضمار.

٧ - وسترکز السياسات الوطنية في أقل البلدان نمواً وتدابير الدعم الخارجية التي يتخذها شركاؤها خلال العقد على أمور منها الأولويات التالية:

(أ) خفض نسبة الفقر المدقع خفضاً ملموساً؛

(ب) تنمية الموارد البشرية والمؤسسية لدعم النمو المتواصل والتنمية المستدامة؛

(ج) إزالة القيود في جانب العرض وتعزيز القدرة الإنتاجية وتعزيز توسع الأسواق الداخلية من أجل تعجيل النمو وتحقيق الدخل وإيجاد فرص العمل؛

(د) تعجيل نمو أقل البلدان نمواً بهدف تعزيز حصتها في التجارة العالمية والتدفقات المالية والاستثمارية

العالمية؛

(هـ) حماية البيئة مع القبول بأن أقل البلدان نمواً والبلدان الصناعية لها مسؤولية مشتركة وإن كانت مسؤولية مختلفة؛

(و) تحقيق الأمن الغذائي وتخفيض سوء التغذية.

٨- ويعترف برنامج العمل بالقضايا التالية كقضايا متداخلة لها أولوية: القضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين والعمالة، والحكم السديد على المستوى الوطني والدولي، وبناء القدرات والتنمية المستدامة، والمشاكل الخاصة التي تشكو منها أقل البلدان نمواً غير الساحلية والجزرية الصغيرة، والتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً المتأثرة بالتزاعات.

٩- ويتطلب القضاء على الفقر اتباع نهج عام لا يكتفي بمراعاة الجوانب الاقتصادية البحتة بل أيضاً الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والبيئية. وهذا يقتضي زيادة التركيز على قضايا مثل الحكم السديد على المستويين الوطني والدولي ومكافحة الفساد، واحترام جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، والمسائل المتعلقة بالجنسين، وبناء القدرات والمؤسسات، وتوفير الخدمات الاجتماعية، والاهتمامات البيئية. وتعيش أغلبية الفقراء في المناطق الريفية. ولهذا فمن الأولويات الرئيسية زيادة القدرة الإنتاجية المستدامة لقطاعي الزراعة وصيد الأسماك وزيادة دخل العاملين في هذين القطاعين. وتظل النساء تشكلن الأغلبية العظمى من الفقراء من المنظورين الاقتصادي وغير الاقتصادي.

١٠- ويشكل وضع سياسة شاملة ومتكاملة تهدف إلى بناء الثقة ومنع التزاعات عنصراً مهماً من عناصر استراتيجيته التنمية المستدامة.

١١- وهناك روابط مهمة بين التنمية والحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين. وعليه تعتبر هذه المساواة والأخذ بالبعد الجنساني في الأنشطة العادية من المقومات الاستراتيجية الأساسية للحد من الفقر.

١٢- وسيسترشد في تنفيذ برنامج العمل الحالي بالمبادئ والمقاصد التي جاءت في ميثاق الأمم المتحدة. ويسعى البرنامج، مع الإشارة بوجه خاص إلى برامج العمل الوطنية، إلى توخي طرق وسبل ملموسة من أجل وقف التهميش الاجتماعي والاقتصادي المتواصل لأقل البلدان نمواً وعكس اتجاهه، وتحسين حصة هذه البلدان في التجارة الدولية وفي الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات المالية، وإيجاد مناخ تمكيني يسمح لها بالاستفادة من العولمة والتقليل من نتائجها السلبية. ويتحتم على المجتمع الدولي أخلاقياً أن يعتمد تدابير دعم دولية لمساعدة أقل البلدان نمواً على وقف هذا التهميش وعكس هذا الاتجاه وتعزيز اندماج تلك البلدان اندماجاً سريعاً في الاقتصاد العالمي ومكافحة الاستبعاد الاجتماعي. كما أن من شأن تنفيذ البرنامج أن يعيد الثقة ويعزز الشكل الجديد للشراكة والتعاون بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية. وفي نهاية الأمر سيعتمد الحكم على نجاح برنامج العمل الحالي على مساهمته في التقدم الاجتماعي والاقتصادي الشامل لتلك البلدان وخصوصاً التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية.

١٣- ومن الأهداف المهمة الأخرى لبرنامج العمل المساهمة في تجديد وتنشيط الشراكة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية بفضل تعزيز المسؤولية المتبادلة والمشاركة، وبفضل زيادة الفرص أمام تلك البلدان وإدماجها في الاقتصاد العالمي. وينبغي لبرنامج العمل، في جملة أمور، أن يهيئ الظروف اللازمة لتطبيق سياسات واستراتيجيات تقوم على نموذج التنمية الجديد الذي تكون فيه التنمية الاقتصادية ويكون فيه النمو شرطين أساسيين للقضاء على الفقر. كما ينبغي أن يساهم في نمو وتوسع القطاع الخاص وروح المبادرة الاقتصادية والابتكار عن طريق تسهيل الوصول إلى التكنولوجيا وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وسائر الموارد ذات الصلة.

ثانياً - إطار للشراكة

١٤- تقوم هذه الشراكة على التزامات تبادلية بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية باتخاذ إجراءات ملموسة في عدد من المجالات المترابطة المبينة في برنامج العمل. ويكون قبول هذه الالتزامات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية. وسيبري هذه الشراكة ويعززها التعاون المتبادل بين الشركاء من خلال المحافل والعمليات الدولية ذات الصلة. وإذا كانت أقل البلدان نمواً هي التي يجب أن تكون مالكة للسياسات الوطنية المناسبة من حيث تصميمها وصياغتها بإرادتها واختيارها لإيجاد الظروف المؤدية إلى التنمية، وإذا كانت ستظل تتحمل المسؤولية الأولى عن تطبيق هذه السياسات والتدابير تطبيقاً فعالاً، فإن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل هو مسؤولية متقاسمة بين تلك البلدان وشركائها في التنمية. ومن أجل تقوية الشراكة الإنمائية لا بد من دعم خارجي كافٍ من شركاء أقل البلدان نمواً في التنمية.

١٥- وسيعمل كل واحد من البلدان المذكورة على ترجمة السياسات والتدابير الوطنية الواردة في برنامج العمل إلى تدابير ملموسة ضمن إطار برنامج العمل الوطني الخاص بها، مع مراعاة ظروفها الخاصة وأولوياتها. وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تؤدي ذلك مع إشراك أصحاب المصلحة المحليين إشراكاً كاملاً وبالتعاون مع شركائها في التنمية من القطاع العام والخاص لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها. وفي هذا المجال لا بد من أن تؤخذ في الاعتبار، بالكامل، العوائق الجغرافية النوعية ونواحي الضعف الخاصة بكل بلد من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك البلدان الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية.

١٦- وسيساعد الشركاء في التنمية في تنفيذ برنامج العمل من خلال الالتزامات المقبولة هنا بروح التضامن الحقيقي والمسؤولية المتقاسمة. وستمثل إحدى الوظائف الهامة لبرنامج العمل في توفير إطار مشترك للتعاون الإنمائي مع أقل البلدان نمواً. وينبغي ترجمة الالتزامات الواردة فيه إلى أعمال ضمن الأطر الإنمائية لتلك البلدان.

١٧- وتدعو الحاجة إلى إيجاد تماسك بين جداول الأعمال والتدابير المتعلقة بالتنمية الوطنية في كل بلد من أقل البلدان نمواً. ويمكن أن تستفيد جداول الأعمال وكذلك العمليات الهادفة إلى دعم تلك البلدان والقائمة بالفعل في

مختلف الكيانات المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز، من برنامج العمل هذا ومن برامج العمل الوطنية بالتعرف على مواضع الالتقاء والعمل الموجودة في هذه البرامج. وباستطاعة التبادل المنتظم والمنهجي للمعلومات والتنسيق والتزامن بين أصحاب المصلحة والجهات المعنية أن تساعد على تنفيذ استراتيجيات التنمية.

١٨- ويقوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون دون الإقليمي والإقليمي، بدور هام في تنمية أقل البلدان نمواً في مجالات مثل بناء القدرات البشرية والإنتاجية، والمساعدة التقنية وتبادل أفضل الممارسات وخصوصاً في القضايا المتصلة بالصحة والتعليم والتدريب المهني والبيئة والعلم والتكنولوجيا والتجارة والاستثمار والتعاون في ميدان النقل العابر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم هذا التعاون، بما في ذلك أمور منها النهج الثلاثية. ومن المفيد في هذا الشأن أيضاً تعميق تدابير النظام الشامل للأفضليات التجارية لصالح أقل البلدان نمواً. ولا يمكن النظر إلى التعاون بين بلدان الجنوب على أنه بديل للتعاون بين الشمال والجنوب بل على أنه مكمل له.

١٩- وينبغي أن تسود التعاون الدولي روح جديدة، تقوم على مبدأ الحصول على المنافع المشتركة، ولكن أيضاً على مسؤوليات مشتركة ولكنها مختلفة بين البلدان النامية والمتقدمة. وستعمل البلدان النامية على تعزيز المبادرات التي تفيد أقل البلدان نمواً ضمن إطار التعاون بين بلدان الجنوب وغيره من الأطر، بما يحقق أفضل استخدام للإمكانيات التي تتيحها الآليات الثلاثية التي يمكن بواسطتها أن تنجح التعاون بين بلدان الجنوب في استخدام المساهمات المالية من جهة مانحة واحدة أو من عدة جهات وفي الاستفادة من جوانب التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٢٠- ويعترف برنامج العمل بالدور المهم الذي يقع على الحكومات، وعلى المجتمع المدني والقطاع الخاص في التنفيذ والمتابعة، ويكون ذلك، من بين عدة أمور، بتقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٢١- ولدى تنفيذ برنامج العمل ستسترشد أقل البلدان نمواً وشركاؤها بالاعتبارات التالية:

(أ) *النهج المتكامل*: ينبغي لأقل البلدان نمواً وشركائها، بما في ذلك الوكالات المتعددة الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، أن تنظر إلى عملية التنمية نظرة شاملة ومتناسقة وطويلة الأجل. وعند تناول مسائل التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر يجب فوق كل شيء أن يكون هناك توازن بين الأغراض الاقتصادية وغيرها من الأغراض الإنمائية. وينبغي إدماج تنفيذ برنامج العمل في كافة العمليات الدولية التي تم أقل البلدان نمواً.

(ب) *الشراكة الحقيقية*: أدت زيادة التنسيق بين السياسات والاستراتيجيات الوطنية لأقل البلدان نمواً واستراتيجيات شركائها المتعلقة بالمساعدة الخارجية إلى توسيع احتمالات قيام حوار أكثر فعالية بين هذه الجهات.

ويمكن أن يساعد التعاون الإنمائي المفتوح والشفاف، المدعوم بإرادة سياسية قوية، على إحداث تحولات سريعة في أقل البلدان نمواً .

(ج) الملكية القطرية: ينبغي أن تبذل أقل البلدان نمواً وشركاؤها كل ما في الوسع لتحقيق التنمية في ظل إشراف قطري حقيقي. ومما يساعد على ذلك الاشتراك في التعرف على الأولويات الإنمائية بين تلك البلدان وشركائها في التنمية. وينبغي أيضاً إشراك تلك البلدان إشراكاً فعالاً في مجالات مثل تنسيق المعونة وتخفيف أعباء الديون.

(د) الاعتبارات السوقية: مع الاعتراف بأهمية قوى السوق في استمرار عملية النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، هناك حاجة إلى وجود خليط ملائم من المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص. بيد أنه لا يمكن تحقيق ذلك من غير إيلاء اهتمام كاف لعيوب السوق والحكومة على حد سواء، والنظر في مدى استعداد القطاع الخاص. ولا بد من السعي لإيجاد توازن جيد بين الإجراءات العامة والمبادرة الخاصة. وحتى تكون السوق منتجة بالكامل فلا بد أن تعمل ضمن إطار قانوني واقتصادي مستقر.

(هـ) التوجه إلى تحقيق النتائج: إن العمليات والنتائج الملموسة الإيجابية هي وحدها التي تعزز ثقة الناس في الشراكة الإنمائية بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية. وستكون عملية تحديد وتقييم ورصد التقدم في العمليات وتحقيق نتائج ملموسة جانباً مهماً في تنفيذ برنامج العمل وسيتوقف الحكم بنجاحه على مدى مساهمته في تقدم تلك البلدان نحو بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية وخروجها من قائمة أقل البلدان نمواً.

الالتزام ١: التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس

٢٢- إن الغرض من إطار السياسة العامة هو إيجاد بيئة تمكينية عامة لاتخاذ إجراءات وطنية ودولية للقضاء على الفقر والتغلب على العقبات الهيكلية الموجودة في أقل البلدان نمواً ووضع هذه البلدان في نهاية المطاف على طريق النمو السريع والتنمية المستدامة التي تتيح فرصاً للجميع، ولا سيما أفقرهم، وتمكّن هذه البلدان من الاندماج اندماجاً مجدياً في الاقتصاد العالمي، وفقاً للمبدأ القائل إن البشر هم صلب هموم التنمية المستدامة.

٢٣- ولا بد لاستراتيجية فعالة للقضاء على الفقر من أن تهدف إلى تعزيز القدرات المادية والاجتماعية والبشرية، وذلك بعدة وسائل منها المساواة في الحصول على موارد الإنتاج وعلى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية. ويعتبر عاملاً حاسماً تمكين الفقراء من إحداث هذا التحول الاجتماعي وبيان مصالحهم وآرائهم. وعلى أقل البلدان نمواً أن تيسر هذه العملية، بمساعدة من شركائها في التنمية، عن طريق إيجاد بيئة التمكين في مجال السياسة العامة وسن القوانين وإقامة المؤسسات، وإدخال تحسين في الوقت نفسه على نطاق وفعالية تقديم الخدمات للفقراء. وتوجد حاجة إلى تمكين النساء وتصحيح الاختلال الجنساني بإدخال البعد الجنساني في المسار الأساسي للسياسات العامة والقوانين والمؤسسات. ومن الضروري كذلك استغلال طاقات الشباب الذين يشكلون الآن أكثر من ٥٠ في المائة من سكان أقل البلدان نمواً.

٢٤- وتكون إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على النحو التالي:

١' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) دعم المبادرات التي تساعد على تمكين الفقراء، ولا سيما النساء، وتعزيز قدراتهم لتمكينهم من تحسين فرص حصولهم على المتوفر من الفرص والخدمات الاجتماعية الأساسية وغيرها من الخدمات وكذلك من الموارد الإنتاجية والاستفادة منها؛

(ب) البناء على الإصلاحات الناجحة في السياسات العامة ومواصلة الجهود المبذولة في اتجاه إدارة اقتصادية سليمة ترمي إلى بلوغ مستويات النمو الاقتصادي اللازمة لبلوغ أهداف برنامج العمل، وذلك بعدة أساليب منها تركيز الجهود في مجالات إصلاح القطاع الضريبي والمالي وتشجيع القروض البسيطة؛

(ج) تشجيع التوزيع العادل لفوائد النمو والتنمية خدمةً للفقراء، وتحسين حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية بهدف زيادة فرصهم للاشتراك في النشاط الاقتصادي؛

(د) تعزيز كفاءة الأسواق في إطار بيئة فعّالة مؤسسية وتنظيمية وإشرافية وقانونية؛

(هـ) تحسين الروابط بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وخصوصاً بين الزراعة والمشاريع الصغيرة والبسيطة، وإدماج الإصلاحات القطاعية في الأهداف الإنمائية الأوسع؛

(و) تشجيع إقامة قاعدة معلومات شاملة ومتكاملة بطرق منها تعزيز النظم الإحصائية الوطنية؛

٢٠٤ إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) تيسير قيام بيئة خارجية تدعم بلوغ أهداف برنامج العمل بالكامل وفي الوقت المناسب، وذلك من خلال زيادة مشاركة أقل البلدان نمواً في الأعمال المتصلة باستراتيجياتها الإنمائية، في المؤسسة المالية الدولية وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف؛

(ب) تقديم دعم كبير وأكثر فعالية لأقل البلدان نمواً في جهودها المبذولة في مجالات تمكين الذين يعيشون في حالة فقر وضمان حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(ج) تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً، في جهودها الرامية إلى إقامة شبكات ضمان اجتماعي فعالة لتقليل الاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمن وضعف أقل البلدان نمواً، وذلك من خلال توفير الموارد المالية وغيرها لهذه البلدان؛

(د) إيجاد بيئة تمكينية تساعد أقل البلدان نمواً في الاستفادة من العولمة، ودعم هذه البلدان في تخفيف آثارها السلبية؛

(هـ) تصميم وتوفير برامج للدعم في مجال بناء القدرات البشرية والمؤسسية، من الجهات المانحة بهدف تعزيز القدرات الوطنية تعزيزاً حقيقياً وعدم الحلول محلها في أقل البلدان نمواً؛

(و) دعم أقل البلدان نمواً في الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعلى البنية الأساسية المادية اللازمة وبناء القدرات الحاسمة التي تسهل سد الفجوة الحاسوبية، على أن توضع في الاعتبار الحاجة إلى نشر ونقل التكنولوجيا؛

(ز) دعم السياسات والبرامج القطاعية بطريقة تساعد على إقامة توازن مناسب بين الأهداف الاقتصادية، كتعزيز اقتصاد أقل البلدان نمواً وتنويعه، وأهداف التنمية الاجتماعية؛

(ح) تنظيم حملات إعلامية عامة تشارك فيها جميع الجهات المعنية بغية زيادة إدراك الجمهور للتحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً وزيادة الدعم العام للحاجة الحقيقية والعاجلة إلى تنمية أقل البلدان نمواً؛

(ط) دعم جهود أقل البلدان نمواً في إنشاء وتعزيز قاعدة معلومات شاملة متكاملة، وذلك بوسائل منها تعزيز نُظم الإحصاءات الوطنية.

الالتزام ٢: حسن التدبير على الصعيدين الوطني والدولي

٢٥- يعتمد النجاح في بلوغ أهداف التنمية والقضاء على الفقر على جملة أمور منها حسن التدبير في كل بلد. ويعتمد أيضاً على حسن التدبير على الصعيد الدولي وعلى الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية. ونحن ملتزمون بنظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يكون مفتوحاً ومنصفاً وخاضعاً لحكم القانون ويمكن التنبؤ بشأنه ولا يعرف التمييز. وسوف يبذل كل جهد لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية.

٢٦- وحسن التدبير على الصعيدين الوطني والدولي يعتبر ضرورياً للوفاء بالالتزامات الواردة في برنامج العمل هذا.

٢٧- والنجاح في بلوغ وتنفيذ الأهداف والالتزامات وتدابير السياسات العامة الواردة في برنامج العمل يتطلب دعمها على الصعيد الوطني بجملة وسائل منها حسن التدبير من خلال مؤسسات وممارسات تتسم بالشفافية والمساءلة والكفاءة في داخل الحكومة وفي القطاع الخاص والمجتمع المدني. ورغم جهود أقل البلدان نمواً في هذا الصدد، فإنها لم تبلغ بعد أهدافها في حسن التدبير. ومن الضروري متابعة هذه الجهود بدعم من المجتمع الدولي باعتبارها عاملاً أساسياً. وفي أقل البلدان نمواً، لم يتطور العديد من المؤسسات والعمليات تطوراً كافياً، مما يعكس تدني المستويات العامة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية. ولا بد من التسليم بأن تعزيز حسن التدبير في هذه البلدان يتطلب نهجاً ينطلق من منظور طويل الأجل.

٢٨- ولا بد من تناول مسائل حسن التدبير على الصعيد الدولي وفي عمليات صنع القرار الاقتصادي الدولي التي تؤثر على تنمية أقل البلدان نمواً، ومن هذه المسائل مسألة المشاركة الفعالة لهذه البلدان. ولا بد أيضاً من تناول مسائل السياسة العامة والمسائل التنظيمية المتعددة الأطراف التي تؤثر على الجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نمواً. ولا بد من أن تؤخذ في الاعتبار التام ظروف ومصالح أقل البلدان نمواً في المؤسسات والعمليات متعددة الأطراف. ويجب إيلاء انتباه كاف لوقف الممارسات التجارية غير التريهة والفساد في الشركات عبر الوطنية والشركات المحلية وأية كيانات تجارية أخرى.

٢٩- وتكون إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على النحو التالي:

‘أ‘ إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) بذل جهود مستمرة ترمي إلى إقامة إطار مؤسسي وقانوني وتنظيمي فعال ونزيه ومستقر لتعزيز سيادة القانون وتشجيع المشاركة الفعالة والتعاون الوثيق من جميع الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي في العملية الإنمائية؛

- (ب) تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، بما فيها الحق في التنمية؛
- (ج) احترام وتعزيز وإعمال المبادئ الواردة في "إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في مكان العمل ومتابعته" وهو الإعلان الصادر عن منظمة العمل الدولية؛
- (د) تشجيع قيام حكومات عادلة وشفافة وحسنة السير تكون مسؤولة أمام الشعب وتشجيع قيام نظام قضائي ميسر ومستقل؛
- (هـ) اتباع سياسات واستراتيجيات وطنية ترمي إلى تشجيع بناء الثقة ومنع وقوع المنازعات، وكذلك التشجيع، في حالة البلدان المتأثرة بالتزاع، على التسوية السلمية للمنازعات والتوفيق وبناء السلام بعد انتهاء التزاع؛
- (و) تشجيع قيام مشاركة شعبية واسعة في التنمية، وذلك بسبل منها اللامركزية، عند الاقتضاء؛
- (ز) تمكين الفقراء من خلال تشجيع الشمول الاجتماعي والتمكين بهدف تعزيز مشاركتهم مشاركة فعالة في عملية التدبير، وذلك بطرق منها تعزيز شبكاتهم الاجتماعية؛
- (ح) السعي إلى توفير أكمل حماية وتعزيز للمساواة بين الجنسين وعدم التمييز وتمكين المرأة باعتبار ذلك وسيلة فعالة تساهم في القضاء على الفقر وإنهاء الجوع ومكافحة المرض وحفز النمو والتنمية المستدامة؛
- (ط) تعزيز التمثيل والمشاركة الفعالين للمرأة في جميع مجالات صنع القرار، بما في ذلك العملية السياسية بجميع مستوياتها؛
- (ي) تعزيز السياسات والتدابير التي ترمي إلى الشمول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لجميع قطاعات المجتمع؛
- (ك) تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد والرشوة وغسل المال والنقل غير المشروع للأموال وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة عن طريق تعزيز قوانين وأنظمة مكافحة الفساد وتطبيقها تطبيقاً فعالاً.
- (ل) مواصلة تشجيع وتعزيز التدابير الفعالة، بما فيها إصلاحات القطاع الضريبي والمالي، بهدف تعبئة الموارد المحلية تعبئة أفضل، وإعادة توزيع الموارد العامة لأغراض الاستثمار في التنمية الاجتماعية، وذلك بسبل منها التقليل المناسب من النفقات العسكرية المفرطة، بما فيها النفقات العسكرية العالمية؛
- (م) تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لوضع وتطبيق وتقييم السياسات والإجراءات ذات صلة في المجالات آنفة الذكر.

٢٠ إجراءات الشركاء في التنمية

- (أ) ضمان تقديم الدعم المجدي للمشاركة الكاملة والفعالة لأقل البلدان نمواً في الحوار والعمل الدوليين بشأن التنمية والسلم والأمن، وكذلك في صنع القرار ووضع القواعد والمعايير في جميع المجالات التي تؤثر على تنميتها؛
- (ب) الاستجابة استجابة كافية ومناسبة، تشمل المساعدة المالية والتقنية، لطلبات أقل البلدان نمواً في مجال بناء القدرة البشرية والمؤسسية من أجل مهام التدبير؛
- (ج) تقديم المساعدة المناسبة استجابة لطلب من أي حكومة من حكومات أقل البلدان نمواً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة بغية المساعدة في منع وقوع المنازعات وحلها، ودعم بناء الثقة، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وإعادة الإدماج والإعمار، مما يمهد السبيل لسلم دائم وتنمية مستدامة؛
- (د) دعم جهود أقل البلدان نمواً التي ترمي إلى تعزيز القدرة المؤسسية والأطر التنظيمية لمنع الفساد والرشوة وغسل الأموال والتحويل غير المشروع للأموال وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها كيانات عامة وخاصة؛
- (هـ) العمل مع أقل البلدان نمواً لضمان الشفافية في برامج التعاون الإنمائي، بما في ذلك استخدام العطاءات في مشاريع المعونة الدولية؛
- (و) مساعدة أقل البلدان نمواً في بناء الشراكات والشبكات على الصعيد المحلي فيما بين مؤسساتها، وكذلك على الصعيد الدولي مع جهات من القطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات الحكومية الدولية بهدف تعزيز الحوار بين القطاعين الخاص والعام لتحسين قدرتهما على تعزيز الشفافية والمساءلة في الأنشطة الاقتصادية والتنمية.

الالتزام ٣: بناء القدرات البشرية والمؤسسية

٣٠- إن أكبر ثروة تمتلكها أقل البلدان نمواً هي نساؤها ورجالها وأطفالها الذين يجب أن يستفاد من كل إمكاناتهم كجهات فاعلة في التنمية ومستفيدة منها. وقد تأثرت جهود تنمية القدرات البشرية في أقل البلدان نمواً بسبب انخفاض معدل التسجيل في المدارس، ورداءة الوضع الصحي والتغذوي والتحصاحي، بما في ذلك انتشار الأمراض المعدية مثل جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخصوصاً في أفريقيا، والمalaria والسل وغيرها من الأمراض المعدية، هذا إلى جانب كوارث الطبيعة أو الإنسان. ويعتبر السعي لإحراز تقدم مطرد في هذا المجال من الأولويات الرئيسية في هذا العقد. والأولوية الفورية هي تركيز مزيد من الجهود على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمalaria والسل وآثارها الاجتماعية والاقتصادية. وفي نفس الوقت يجب اتباع سياسات واستراتيجيات أطول أجلاً في مجالات الصحة والتعليم والعمالة والتنمية الريفية، مع المراعاة الواجبة للتآزر بين القطاعات.

٣١- ويكون تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ قائماً على تبادل الاتفاق والالتزام بين المانحين وأقل البلدان نمواً. ومن المعترف به أن هذه المبادرة هامة في تعبئة الموارد الجديدة والإضافية، سواء من المصادر المحلية أو الخارجية، بهدف تيسير حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ألف- الهياكل الأساسية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية

٣٢- تكون إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على النحو التالي:

١' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) زيادة الأموال المرصودة في الميزانية للهياكل الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك زيادتها عن طريق إعادة توزيع الموارد بين القطاعات واتخاذ تدابير مناسبة لاسترداد التكاليف تراعي فيها حماية الفقراء؛

(ب) إيجاد مناخ كفو للاستثمار في القطاع الاجتماعي وتعزيز فاعلية هذا الاستثمار بما في ذلك زيادة الاعتماد على نهج يقوم على مشاركة المجتمع المحلي في تصميم وتطبيق وتقييم التدابير المتعلقة بتقديم الهياكل الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية وخصوصاً من أجل تحسين أحوال الفقراء في المجتمع المحلي بعدة طرق منها البناء على التقاليد الراسخة لتبادل المساعدة الطوعية وأشكال المساعدة الذاتية في رأس المال الاجتماعي؛

(ج) توفير التدريب، والتدريب أثناء الخدمة، لمقدمي الخدمات الاجتماعية، ولا سيما المعلمين وموظفي الرعاية الصحية، مع مراعاة المساواة بين الجنسين؛

- (د) تشجيع القطاع الخاص على استكمال جهد القطاع العام في توفير الهياكل الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ضمن إطار تنظيمي مناسب، والاستفادة من دروس الماضي حتى لا يتكرر الفشل؛
- (هـ) إيلاء أولوية كافية لقضايا الإسكان والمستوطنات البشرية المستدامة في المناطق الريفية والمواقع الحضرية التي توجد فيها أعداد كبيرة من الفقراء؛
- (و) بذل جهود لإنشاء نظم للمرافق والإحصاءات الصحية الوطنية وتحسينها.

٢٠٢ إجراءات الشركاء في التنمية

- (أ) بذل جهود حازمة لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم جهود أقل البلدان نمواً في توفير الهياكل الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، من أجل بلوغ أهداف الأمم المتحدة الاجتماعية في برنامج العمل هذا؛
- (ب) تعزيز وتشجيع إيجاد مصادر جديدة للتمويل وتوفير الدعم التقني عن طريق شراكات بين أقل البلدان نمواً والحكومات المانحة والقطاع الخاص الوطني والدولي والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات؛
- (ج) المساهمة في رفع الكفاءة والفاعلية في القطاع الاجتماعي بتخفيض تكاليف العمليات المتصلة بالمعونة وتيسير الجهود الحكومية للتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة؛
- (د) المساعدة على تحسين جمع المعلومات ذات الصلة ونشرها، بما في ذلك إنشاء نُظم للمرافق والإحصاءات الصحية وتحسينها في أقل البلدان نمواً؛
- (هـ) مساعدة أقل البلدان نمواً على تطوير شبكات أمان فعالة وآليات استجابة سريعة لمواجهة الكوارث الطبيعية والصدمات الاجتماعية - الاقتصادية بما في ذلك ما يكون ناشئاً عن برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الضريبي.

باء - السكان

- ٣٣ - يجب السعي إلى تحقيق الأهداف والغايات والإجراءات التالية خلال العقد وفقاً لبرنامج العمل وتقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتقرير الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +٥).

الأهداف والغايات

٣٤ - يجب السعي إلى تحقيق الأهداف والغايات التالية أثناء العقد:

(أ) توفير خدمات الصحة الإنجابية، من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية، لجميع الناس في السن المناسبة وذلك بأسرع ما يمكن وقبل حلول عام ٢٠١٥^(١)؛

(ب) إتاحة أوسع مجموعة ممكنة من الأساليب المأمونة والفعالة والميسورة التكلفة والمقبولة في مجال تنظيم الأسرة ومنع الحمل^(٢).

٣٥ - وتتخذ إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على النحو التالي:

١ ' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) تعزيز السياسات والاستراتيجيات السكانية المتساوقة مع الأهداف والأغراض المتفق عليها دولياً ومع ظروفها الخاصة واتجاهاتها الديمغرافية كجزء لا يتجزأ من السياسات الإنمائية؛

(ب) تقوية نظم الرعاية الصحية الأساسية وزيادة الحصول على أكبر مجموعة من الرعاية الصحية الجيدة وزيادة توافرها، بما في ذلك الصحة الإنجابية والجنسية وتعزيز حقوق الإنجاب كما جاء تعريفها في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الإطار الأعم لإصلاحات القطاع الصحي، مع تركيز خاص على صحة الأم والطفل؛

(ج) معالجة مشاكل وظروف العمالة والهجرة الداخلية معالجة فعالة باتباع السياسات المناسبة.

٢ ' إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) تقديم المزيد من الدعم إلى أقل البلدان نمواً وتعزيزه في الجهود التي تبذلها من أجل بناء القدرة الوطنية على وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات السكانية والإنمائية واقتناء تكنولوجيا ودراية فنية ملائمتين واستخدامهما؛

(ب) مساعدة أقل البلدان نمواً على تدارك النقص الكبير في البيانات الديمغرافية الذي يقيد السياسة العامة الفعالة بشأن السكان والتنمية؛

(ج) تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم التقني والمالي أو غيره من أشكال الدعم، إلى أقل البلدان نمواً لتحسين ظروف العمالة وتخفيف مشاكل الهجرة.

جيم - التعليم والتدريب

الأهداف والغايات

٣٦ - ينبغي مواصلة السياسات والتدابير بما يتماشى مع الأهداف والغايات التالية:

- (أ) ضمان حصول جميع الأطفال، وخصوصاً البنات، والأطفال ذوي الظروف الصعبة والأطفال المنتمين إلى أقليات عرقية على تعليم ابتدائي كامل ومجاني وإجباري ومن نوعية جيدة بحلول عام ٢٠١٥^(٣)؛
- (ب) إنجاز تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات معرفة القراءة والكتابة بين الكبار بحلول عام ٢٠١٥، وخصوصاً بالنسبة للنساء، مع عدالة فرص الحصول على التعليم الأساسي والمستمر لجميع الكبار^(٤)؛
- (ج) القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على ضمان المساواة التامة والكاملة للبنات في الحصول على التعليم الأساسي الجيد وإتمامه^(٥).

٣٧ - تكون إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية في السعي إلى الغايات سالفه الذكر على النحو التالي:

١' إجراءات أقل البلدان نمواً

- (أ) إيلاء أولوية عليا للتعليم، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب المهني، في الميزانيات الإنمائية بهدف تحسين فرص الحصول على التعليم ورفع مستواه؛
- (ب) تعبئة الإرادة السياسية الوطنية والدولية من أجل توفير التعليم للجميع ووضع خطط عمل وطنية للتعليم أو تقوية الموجود منها، على النحو المتفق عليه في مؤتمر توفير التعليم للجميع في داكار، وإدماج هذه الخطط في إطار أوسع لتخفيف حدة الفقر وللتنمية بما يضمن حصول جميع البنات والبنين والنساء والرجال على المهارات الأساسية التي يحتاجون إليها للاستفادة من الفرص الاقتصادية؛
- (ج) تصحيح تحيز السياسات التعليمية لصالح المدن والذكور، عند وجود هذا التحيز، باتخاذ إجراءات على صعيدي الطلب والعرض معاً، وتحسين المناهج وتدريب المعلمين حتى يكونوا على وعي بالمسائل الجنسانية، وتحسين نسبة التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية والثانوية في الحضر والريف على السواء؛
- (د) تطوير وتعزيز التعليم التقني والتدريب المهني في العلوم والتكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصال، واستغلال مساهمة هذه التكنولوجيات الممكنة في التعليم، بما في ذلك استخدام التعليم عن بعد؛

- (هـ) اتخاذ تدابير لخفض معدلات الانقطاع عن الدراسة، ولا سيما بين الفتيات، وخصوصاً لاستبقاء الأطفال الفقراء والضعفاء والمحرومين والمهمشين اجتماعياً في المدارس؛
- (و) تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص في إطار نظام متكامل يربط بين التعليم والتدريب والعمل، بما في ذلك العمل الحر؛
- (ز) تعزيز التعليم غير النظامي من أجل زيادة نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الكبار من النساء والرجال؛
- (ح) وضع نظام حوافز لجذب المواطنين ذوي المؤهلات العالية العاملين في الخارج حتى يمكن الاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم في تسهيل إقامة شبكات بين المؤسسات التي كانوا يعملون بها ومؤسسات أقل البلدان نمواً؛
- (ط) تنفيذ برامج وإجراءات تعليمية، بما في ذلك برامج توعية الجمهور، تتناول جائحة الإيدز، والسل، والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية؛
- (ي) نشر ثقافة السلام، وخصوصاً بواسطة التعليم، ودعم الجهود الهادفة إلى حل النزاعات حلاً سلمياً؛
- (ك) تقوية برامج التعليم الصحي، واستكمالها ببرامج التحصين والتغذية والمياه المأمونة والإصحاح وتعزيز صحة البيئة، اعترافاً بأن الأطفال الأصحاء حسني التغذية هم تلاميذ أقدر على التعلم.
- ٢٠٠٠ إجراءات الشركاء في التنمية
- (أ) توفير المزيد من الدعم، بما في ذلك تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء، لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه في مجالي التعليم ومحو الأمية؛
- (ب) مساعدة أقل البلدان نمواً على وضع أو تدعيم خطط عمل وطنية للتعليم بتوفير دعم تقني خاص للبلدان التي تواجه تحديات كبيرة مثل الأزمات المعقدة والكوارث الطبيعية؛
- (ج) تقديم الدعم لبناء القدرات المؤسسية على صياغة وتنفيذ سياسات لتنمية الموارد البشرية والمؤسسات وتكثيف جهود نقل المعارف وتحسين القدرة على نشر المعارف محلياً في أقل البلدان نمواً؛
- (د) دعم أنشطة الإصلاح العمومي في قطاع التعليم؛
- (هـ) تشجيع أقل البلدان نمواً ومساعدتها على بناء القدرات في مجالات التعليم قبل المدرسة والتعليم الابتدائي والثانوي والعالي وفي التدريب التقني والمهني؛

- (و) تعزيز أصحاب المصلحة المحليين العاملين في التعليم، ويكون ذلك بقدر كبير من خلال المجتمعات المحلية والمبادرات المحلية لدخول المدارس؛
- (ز) دعم حكومات أقل البلدان نمواً في توسيع وتقوية برامج التعليم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية، في شراكة مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة على المستوى الوطني؛
- (ح) دعم مبادرات التغلب على العوائق أمام تعليم البنات وتحقيق توسيع فرص التعلم وتحسينها أمامهن؛
- (ط) المساعدة بجهود تشمل الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم لإدخال أساليب مبتكرة في التعليم والتدريب بما في ذلك التعلم عن بُعد؛
- (ي) تشجيع وتسهيل إقامة شبكات بين مؤسسات التعليم والتدريب في البلدان المتقدمة وتلك الموجودة في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تقديم خدمات تطوعية في مجالات التعليم والتدريب؛
- (ك) تقديم موارد مالية وغير مالية لأنشطة البحث والتطوير الجارية في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تسهيل الشراكة بين الباحثين في تلك البلدان والباحثين في بلدان شركائها في التنمية، بما يقدم حوافز للباحثين الدوليين للاشتراك في أنشطة البحث والتطوير في أقل البلدان نمواً في مجالات مثل الصحة والإصحاح والتغذية والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية؛
- (ل) دعم جهود أقل البلدان نمواً الرامية إلى إقامة نظام حوافز لاجتذاب أبنائها ذوي المؤهلات العالية من العاملين في الخارج.

دال - الصحة والتغذية والإصحاح

الأهداف والغايات

٣٨ - تسير السياسات والتدابير وفقاً للأهداف والغايات التالية:

- (أ) تخفيض معدل وفيات الرضع إلى أقل من ٣٥ في الألف من الولادات الحية بحلول عام ٢٠١٥^(٦)؛
- (ب) تخفيض معدل الوفيات دون سن الخامسة إلى أقل من ٤٥ في الألف من الولادات الحية بحلول عام ٢٠١٥^(٧)؛

- (ج) تخفيض معدل وفيات الأمومة بنسبة ثلاثة أرباع المعدل الجاري بحلول عام ٢٠١٥^(٨)؛
- (د) تخفيض عدد من يعانون من نقص التغذية بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥^(٩)؛
- (هـ) تقليل نسبة الذين لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب المأمونة أو دفع تكاليفها إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥^(١٠)؛
- (و) تقليل معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في الفئة العمرية ١٥ إلى ٢٤ سنة بحلول عام ٢٠٠٥ في جميع البلدان، وبنسبة ٢٥ في المائة في أشد البلدان إصابة^(١١)؛
- (ز) زيادة عدد النساء اللاتي يحصلن على رعاية الأمومة والرعاية ما قبل الولادة بنسبة ٦٠ في المائة؛
- (ح) تخفيض نسبة سوء التغذية إلى النصف بين الحوامل وبين الأطفال قبل سن المدرسة في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٥؛
- (ط) إحداث تخفيض كبير في معدلات الإصابة بالمalaria والسل وغيرها من الأمراض الفتاكة في أقل البلدان نمواً بحلول نهاية العقد؛ وتقليل حالات الوفاة بالسل وتقليل انتشار هذا المرض بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛ وتخفيض عبء المرض في حالة malaria بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛
- (ي) تعزيز صحة الأطفال وبقياهم وتضييق الفوارق بين البلدان المتقدمة والنامية وفيها بأسرع وقت ممكن، مع إيلاء اهتمام خاص للقضاء على نمط فرط معدل الوفيات الممكن تلافيها في صفوف الإناث الرضع والأطفال؛
- (ك) تحسين الوضع الصحي والتغذوي للرضع والأطفال؛
- (ل) تعزيز الرضاعة الطبيعية بوصفها استراتيجية لبقاء الأطفال.

٣٩ - تتخذ إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية وفقاً للمبادئ التالية:

١٤ 'إجراءات أقل البلدان نمواً'

- (أ) وضع نظم صحية تهتم بوجه خاص بأفقر قطاعات المجتمع وذلك بتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية، وكلما أمكن مشاركة الهياكل التقليدية المفيدة والمجربة، في تخطيط الخدمات الصحية الأساسية وإدارتها، بما في ذلك النهوض بالصحة والوقاية من الأمراض مع مراعاة النواحي الجنسانية؛

(ب) زيادة الإنفاق العام وتشجيع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية على زيادة الاستثمار لتحقيق الأهداف والغايات الدولية في مجال الصحة والتغذية والإصحاح. بما يتفق مع أهداف السياسة العامة المتصلة بتكافؤ الفرص؛

(ج) تنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين سبل وصول الجميع من الناحيتين المادية والاقتصادية إلى الأغذية الكافية والملائمة تغذوياً والمأمونة؛

(د) الشروع في تنفيذ برامج محددة الأولويات ويمكن التحقق منها للوقاية من الأمراض المعدية ومعالجتها ومكافحتها، لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وأمراض الإسهال وأمراض الجهاز التنفسي، بما في ذلك تعزيز مقومات الصحة العامة؛

(هـ) منح الأولوية لتعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية المتصلة بالرعاية الصحية، بما في ذلك التغذية والوقاية من الأمراض والتحصين والتثقيف وتوفير المياه النقية والإصحاح المأمون؛

(و) تبني برامج موجهة نحو تقديم الرعاية للمصابين والمضرورين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وللأطفال الميتمين بسبب الإيدز؛

(ز) تشجيع بناء القدرات المحلية في مجال البحث واستغلال نظم المعارف التقليدية استغلالاً تاماً في مجالات الصحة، بالإضافة إلى تطبيق أفضل الممارسات في مجالات أخرى؛

(ح) وضع وتنفيذ برامج وقائية لأمراض وحالات الأطفال التي يمكن تلافيها؛

(ط) زيادة توافر مياه الشرب المأمونة وإمكانية الحصول عليها وخصوصاً لسكان الريف.

٢٠٠٥ إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال الدعم بما في ذلك الدعم التقني في مجالات الصحة والمياه المأمونة والإصحاح ودعم أقل البلدان نمواً لضمان توافر مياه الشرب المأمونة وإمكانية الحصول عليها بحلول عام ٢٠٠٥؛

(ب) مساعدة أقل البلدان نمواً على تطوير القدرات المستدامة لتوفير سبل الحصول على الغذاء الكافي والملائم تغذوياً والمأمون لسكانها؛

(ج) مساعدة أقل البلدان نمواً على إقامة هياكل أساسية صحية فعالة وعلى زيادة فرص الحصول على الأدوية واللقاحات الضرورية، بما في ذلك حث صناعة المستحضرات الصيدلانية على جعل عقاقير الأمراض

المعدية، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل متاحة وميسورة التكاليف على نطاق أوسع ولا سيما في أقل البلدان نمواً، مع إعادة تأكيد الحاجة إلى الالتزام التام بضمان السلامة والجودة وغير ذلك من القوانين واللوائح ذات الصلة.

(د) الاعتراف بالمعارف التقليدية وحماتها مع مواصلة المناقشات بشأنها في المحافل المناسبة؛

(هـ) دعم حكومات أقل البلدان نمواً في توسيع وتعزيز البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية، بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة الوطنيين؛

(و) دعم البحث والتحليل بشأن آثار تلوث البيئة على صحة الإنسان باعتبارها عاملاً مقيداً للنمو الاقتصادي والتنمية؛

(ز) دعم حكومات أقل البلدان نمواً في تعزيز برامجها الخاصة بمكافحة الأوبئة، بما في ذلك عمليات الحجر الصحي وهيكله الأساسية.

هاء- الاندماج الاجتماعي

٤٠- لا يعاني الذين يعيشون في فقر مدقع من افتقارهم إلى دخل فحسب بل أيضاً من عدم وصولهم إلى الهياكل الاجتماعية الأساسية. فالفقر يؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي والتعرض للصدمات سواء كانت من صنع الإنسان أو الطبيعة، ويقلل كثيراً من قدرتهم على تحمل هذه الصدمات التي تزيد من عدد الفقراء. وينبغي أن تشمل إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها التشجيع على زيادة الإدماج الاجتماعي والقيام، حسب الاقتضاء، بتدعيم آليات المشاركة والحماية لجميع الناس بمن فيهم المحرومون والمستضعفون من المجموعات والأفراد. ويجب اتخاذ إجراءات لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين والعمال المهاجرين وعائلاتهم، وللقيام على أعمال العنصرية وكرهية الأجانب المتزايدة في مجتمعات كثيرة وللتشجيع على مزيد من التسامح والتآلف في جميع المجتمعات.

٤١- وتتخذ إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها وفقاً للمبادئ التالية:

١- إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) دعم المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التقليدية ومنظمات المجتمع المحلي، في الجهود المبذولة للاستثمار في بناء رأسمال اجتماعي وشبكات اجتماعية، لا سيما للفقراء والمهمشين؛

(ب) تعزيز التشريعات الملائمة لزيادة الاندماج الاجتماعي والاحتواء الاجتماعي، مع إيلاء الأقلية والفئات الضعيفة الأخرى اهتماماً خاصاً؛

(ج) تعزيز البرامج التربوية التي تؤكد على التسامح إزاء اختلاف العنصر أو الدين أو الجنس أو السن أو العرق؛

(د) تشجيع تنوع مصادر الدخل واستخدام المحاصيل وقطع الأراضي، بمشاركة المعنيين في المجتمعات المحلية مشاركة تامة؛

(هـ) إنشاء وتدعيم مؤسسات تقديم القروض الصغيرة نظراً لقدرتها على توفير الائتمان وتعبئة المدخرات وتقديم الخدمات المالية والتجارية اللازمة لعدد متزايد من الفقراء، ولا سيما النساء؛

٢٠ إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) تقوية الدعم المقدم للسياسات والتدابير التي تعزز الاندماج الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي بما في ذلك تلك التي تشجع العمل الطوعي، ومنظمات وآليات القطاعين الحكومي وغير الحكومي التي تشجع هذه السياسات في أقل البلدان نمواً؛

(ب) تعزيز قدرة وكالات الأمم المتحدة المختصة وتشجيع التعاون بينها من أجل تعزيز الاندماج الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي، لا سيما في حالات الطوارئ المعقدة وفي استراتيجيات ما بعد النزاعات واستراتيجيات إدارة الكوارث؛

(ج) توفير الدعم لتقوية مؤسسات القروض الصغيرة الموجودة والناشئة في أقل البلدان نمواً؛

(د) تأمين المزيد من الاستجابة على الصعيد المالي لنداءات الأمم المتحدة الإنسانية الموحدة فيما يخص أقل البلدان نمواً.

الالتزام ٤: بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً

٤٢- إن قدرة أقل البلدان نمواً على تسريع النمو والتنمية المستدامة تواجه قيوداً متنوعة هيكلية وفي جانب العرض. ومن هذه القيود تدني الإنتاجية، ونقص الموارد المالية وعدم كفاية الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية ونقص الموارد البشرية الماهرة وتدهور البيئة وضعف القدرات المؤسسية. بما في ذلك خدمات دعم التجارة في القطاعين العام والخاص، وضعف القدرة التقنية وعدم وجود بيئة تمكينية تدعم روح المبادرة وتشجع على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقلة فرص حصول الفقراء، ولا سيما النساء، على الموارد الإنتاجية والخدمات. ويشهد أثر هذه القيود بفعل العوائق الجغرافية في أقل البلدان نمواً غير الساحلية والجزرية الصغيرة. ومن العوامل الحاسمة لتنشيط القدرة الإنتاجية: استقرار أحوال الاقتصاد الكلي؛ ووجود إطار قانوني وتنظيمي مساعد، ووجود هياكل أساسية مؤسسية ومادية واجتماعية كافية، ووجود قطاع خاص حيوي. ويلزم قيام حوار فعال بين الحكومة والقطاع الخاص، ووجود تماسك في السياسة العامة لتنمية التجارة والاستثمار والمشاريع، دعماً لبيئة تمكين صالحة للتنمية الاقتصادية. ومن المهم أيضاً تشجيع وتعزيز الممارسات الحسنة لدى الشركات. وينبغي أن يقوم الدعم الفعلي على أساس برامج العمل الوطنية أو استراتيجيات القضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً.

٤٣- ويمكن السير في سبيل بلوغ الأهداف والغايات التالية بما يتفق مع السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية:

(أ) زيادة شبكات أو وصلات الطرق في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٠ إلى المستوى الموجود الآن في بقية البلدان النامية، وكذلك طاقات الطرق في المدن، بما في ذلك الصرف الصحي وغيره من المرافق ذات الصلة؛

(ب) تحديث وتوسيع الموانئ والمطارات ومرافقها الإضافية بحلول عام ٢٠١٠. بما يزيد طاقاتها؛

(ج) تحديث وتوسيع وصلات ومرافق السكك الحديدية بنهاية العقد حتى تزيد طاقاتها إلى المستوى الموجود في بقية البلدان النامية؛

(د) زيادة شبكات الاتصالات في تلك البلدان، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية، وتحسين حصول الفقراء على هذه الخدمات في المناطق الحضرية والريفية، بلوغاً إلى المستوى الموجود الآن في بقية البلدان النامية؛

(هـ) زيادة المعرفة بالحاسوب لدى طلاب المؤسسات العليا والجامعات بنسبة ٥٠ في المائة وفي المدارس الإعدادية والثانوية بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛

(و) زيادة متوسط كثافة خطوط الهاتف إلى ٥ خطوط رئيسية لكل ١٠٠ من السكان، ومتوسط كثافة الاتصال بالإنترنت إلى ١٠ مستخدمين لكل ١٠٠ من السكان بحلول عام ٢٠١٠^(١٢).

٤٤ - ويتعين أن تكون مواصلة تعزيز القدرات الإنتاجية عن طريق التغلب على القيود الهيكلية أحد الأهداف الأساسية للإجراءات التي تتخذها تلك البلدان وشركاؤها في التنمية. وسيكون الحصول على التمويل من خلال تعبئة الموارد المحلية، والاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة موارد المساعدة الإنمائية الرسمية عاملاً حاسماً في هذا الصدد. وينبغي التعامل مع أقل البلدان نمواً بمرونة عند تطبيق الضوابط المتعددة الأطراف ذات الصلة، دون مساومة على هذه الضوابط، كي يُتاح لهذه البلدان قدر من الحرية في تقديم الحوافز المناسبة بهدف تحسين القدرة الإنتاجية، والتنويع والقدرة على التصدير وتعزيز القدرة التنافسية.

٤٥ - ولن تكون البرامج الإنمائية الوطنية فعالة في تلك البلدان إلا إذا حاولت معالجة أوجه الضعف في طاقة العرض في هذه المجموعة من البلدان.

٤٦ - ويحتمل أن تكون عملية العولمة والتكافل الجارية الآن قوة فعالة وحيوية يمكن أن تسهم في النمو والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. ولكن هذه البلدان لم تستطع أن تحصل على جميع فوائد هذه الفرص بسبب القيود التي تواجهها في جانبي العرض والطلب. ولهذا يطلب اتخاذ إجراءات قوية لمساعدتها على الاندماج بصورة مفيدة في الاقتصاد العالمي والخروج من التهميش في التجارة العالمية وفي التدفقات العالمية التجارية والمالية والاستثمارية والتقنية. وسيكون الأمر الحاسم في هذا الصدد هو معالجة أوجه الضعف في طاقة العرض عن طريق بناء الطاقة الإنتاجية.

ألف - الهياكل الأساسية المادية

٤٧ - إن هدف الإجراءات التي تتخذها أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية هو توفير الهياكل الأساسية المادية التي يمكن الاعتماد عليها، فهي تعتبر ضرورية لكفاءة استخدام الأصول والمشاريع الإنتاجية الموجودة مما يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة وتحقيق تنمية اقتصادية مجدية. ويجدر الاهتمام اهتماماً خاصاً بالقيود الجغرافية والمشاكل المحددة لأقل البلدان نمواً غير الساحلية والجزرية الصغيرة.

٤٨ - وتكون إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على النحو التالي:

١، ' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) تقديم الدعم لتنمية وتعزيز المجالات الحاسمة في الهياكل الأساسية المادية، بما فيها الهياكل الأساسية في الريف، والنقل، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتقنيات المعلومات والاتصالات، والمياه، وذلك بطرق منها تشجيع المزيد من الاستثمار الخاص؛

(ب) التشجيع على اتباع نهج ثنائي وإقليمي ودون إقليمي في إصلاح الهياكل الأساسية الاقتصادية وتطويرها لتحقيق وفورات الحجم الكبير واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل من المانحين؛

٢٠٤ إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) دعم أقل البلدان نمواً من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها لتحسين الهياكل الأساسية المادية وتطويرها بزيادة الاستثمار العام في صيانة الهياكل الأساسية المادية ورفع مستواها وتطويرها؛

(ب) تقديم الدعم التقني وضمانات للقطاع الخاص لتعزيز برامج الهياكل الأساسية بغية تسهيل التكامل الثنائي والإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك التكامل بين أقل البلدان نمواً غير الساحلية وشركائها من بلدان التجارة العابرة؛

(ج) دعم تطوير الهياكل الأساسية بوسائل منها الاستثمار العام وتيسير الاستثمار الخاص لتعزيز التجارة على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية؛

(د) دعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان لجذب الاستثمار الخاص وتسهيل نقل التكنولوجيا المناسبة، بحسب الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة، من أجل تطوير الهياكل الأساسية المادية.

باء - التكنولوجيا

٤٩ - تتميز المشاريع في أقل البلدان نمواً باستخدامها تكنولوجيات غير متطورة وافتقارها إلى الموارد المطلوبة لاقتناء تكنولوجيات جديدة، وقلة قدرتها على تحسين التكنولوجيات القديمة أو تكييف واستخدام تكنولوجيات جديدة عند توافرها. أما نقل ونشر التكنولوجيا بواسطة الشركات عبر الوطنية فيمكن تشجيعه بواسطة سياسات مساعدة وشفافية في التنظيم وتحرير السوق وتحسين القدرة الاستيعابية للمشاريع المحلية وبواسطة معالجة مشاكل ارتفاع تكاليف التكنولوجيا والقيود المالية. وسوف يتعين معالجة المستوى التقني المنخفض جداً في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك انخفاضه في مجالات منها التكنولوجيا الجديدة مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الأحيائية والتكنولوجيات السليمة بيئياً، على أن تتم هذه المعالجة بواسطة إجراءات متضافرة من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية. وتواجه أقل البلدان نمواً خطر التهميش المتزايد كلما أصبح الوصول إلى الشبكات العالمية وتقنيات المعلومات الجديدة، والخدمات المتقدمة القوة الدافعة للاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، يوجد دور استراتيجي للبحث والتطوير الذي تؤديه جهات منها القطاع الخاص، هو دور تعزيز المعرفة الفنية وبناء القاعدة الضرورية للمعرفة الخاصة في أقل البلدان نمواً بهدف منع اتساع الفجوة الحاسوبية.

٥٠ - تكون إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على النحو التالي:

١٠٠٠ '١' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) وضع سياسات وتدابير لرعاية إيجاد بيئة تمكينية تسهّل اقتناء التكنولوجيا وتطويرها وتعزيز القدرة على الابتكار؛

(ب) جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يؤدي إلى نقل التكنولوجيا، وبناء قدرات العرض وتشجيع إقامة روابط بين الشركات وروابط عمودية وأفقية لتشجيع نشر التكنولوجيات الجديدة داخل الاقتصاد، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز تكامله؛

(ج) تشجيع التكنولوجيات الملائمة والمستدامة من خلال الاستثمار في البرامج المحلية للبحث والتطوير وبرامج بناء القدرات، ومن خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما في ذلك الإنترنت.

١٠٠٠ '٢' إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) تقديم المساعدة المالية والتقنية و/أو غيرها من أشكال المساعدة دعماً للجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً للوصول بالاستثمار في الهياكل الأساسية التعليمية والتدريبية إلى مستويات مناسبة لبناء القدرات التكنولوجية المحلية، وذلك بطرق منها إقامة الشراكات الخاصة المبتكرة؛

(ب) مساعدة شركات أقل البلدان نمواً على إقامة روابط مع شركات في بلدان متقدمة وذلك بطرق تشكل دوراً حافزاً في التطور التكنولوجي لأقل البلدان نمواً؛

(ج) النظر في وضع آليات مبتكرة بغية منح أقل البلدان نمواً معاملة خاصة في تسهيل الحصول على التكنولوجيا ونقلها وتطويرها، لمساعدة تلك البلدان في الاستفادة من التكنولوجيا؛

(د) تشجيع الشراكة الدولية المتضامنة لإيصال فوائد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى أقل البلدان نمواً من أجل تحسين الترابط وتضييق "الفجوة الحاسوبية"؛

(هـ) تعزيز الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير في أقل البلدان نمواً ولدى شركائها في التنمية؛

(و) الامتثال الكامل للالتزامات المتعددة الأطراف القائمة بالفعل في مجال نقل التكنولوجيا، وخصوصاً بتوفير حوافز على النحو المنصوص عليه والمتفق عليه في المادة ٦٦ (٢) من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس)؛

(ز) اتخاذ تدابير فعلية لتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعدات أو توفيرهما بطرق منها جعل ذلك جزءاً من المساعدة الإنمائية الرسمية.

جيم - تنمية المشاريع

٥١- يسيطر على الإنتاج في معظم أقل البلدان نمواً، لا سيما في القطاع الخاص، مزارعون صغار ومشاريع صغيرة والقطاع غير الرسمي، بما في ذلك مشاريع صناعية وخدمية صغيرة تورّد معظم السلع والخدمات الأساسية وتولد الجزء الأكبر من فرص العمل والدخول. غير أن معظم هذه المشاريع تجد صعوبات في التوسع والتحول إلى مشاريع متوسطة أو كبيرة الحجم، وتفتقر عادة إلى ما يكفي من المهارات والخدمات المالية وغير المالية لتنمية الأعمال التجارية، وإلى الحصول على التمويل والتكنولوجيا والمهارات الإدارية ومهارات قطاع المقاولات.

٥٢- ويستطيع القطاع الخاص أن يؤدي دوراً حاسماً في القضاء على الفقر بالمساهمة في النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى احتياجات المشاريع البسيطة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك المشاريع المملوكة لقطاع المقاولات، وإلى تطوير قطاع مالي مستدام.

٥٣- وتكون الإجراءات التي تتخذها أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية على النحو التالي:

١' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) إيجاد بيئة تمكينية لتنمية المقاولات بما في ذلك تيسير الحصول على التمويل بطرق عدة منها أشكال تمويل جديدة ومبتكرة، إضافة إلى الخدمات التجارية الهادفة إلى دعم المشاريع البسيطة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الريف والحضر، بما في ذلك مشاريع قطاع المقاولات؛

(ب) دعم القطاع غير الرسمي من خلال إطار قانوني ومؤسسي مناسب، يشمل حقوق الملكية، ويسرّ له التطور التدريجي إلى قطاع رسمي ويحسن فرص حصوله على الطاقة والأراضي والمياه والائتمانات؛

(ج) إنشاء آليات للحوار والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز اتساق سياسات التجارة والاستثمار والمشاريع، والقيام في هذا الصدد بالمساعدة في بناء قدرات رابطات الأعمال التجارية.

٢' إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) إكمال الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً على الصعيد المحلي، وذلك بدعم البرامج الرامية إلى تيسير حصول مشاريع القطاع غير الرسمي الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية والتجارية وذلك عن طريق

جهات منها الصناديق العامة والخاصة التي تقدم رأس المال الأولي، والشراكات وآليات القروض البسيطة وبناء قدرة مؤسسات دعم القطاع التجاري المحلي في كل من القطاعين العام والخاص، كوسيلة لنقل التكنولوجيا ونشرها؛

(ب) توفير الدعم لتعزيز المهارات الإدارية والتقنية وغيرها من خدمات دعم الأعمال التجارية، بما في ذلك الحصول على المعلومات؛

(ج) تشجيع الحوار بين القطاعين العام والخاص والشراكات، ومع مشاريع أقل البلدان نمواً من أجل تسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تشمل التكنولوجيا وغيرها من الأصول غير الملموسة؛

(د) تقديم الدعم لبرامج بناء القدرات التي توفر التدريب وخدمات تطوير الأعمال التجارية وإنشاء الشبكات والشراكات وتوفير الإطار المؤسسي لتعزيز قدرات قطاع المقاولات والإدارة والمهارات التقنية، ونمو مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم تستطيع المنافسة دولياً.

دال - الطاقة

٥٤ - تعد مستويات إنتاج الطاقة واستهلاكها في معظم أقل البلدان نمواً مستويات غير كافية وغير مستقرة، ويضطر أغلب الناس، خصوصاً في المناطق الريفية، إلى الاعتماد بشدة على مصادر الطاقة التقليدية وهي مضرّة بالصحة وبالبيئة. وشبكات الطاقة الكفؤة عنصر أساسي في النمو الاقتصادي وفي زيادة الإنتاجية، والاستثمار في التكنولوجيا المحسنة، وفي تخفيض التكاليف، ورفع مستوى الرفاه على المستوى القومي. كما أن لها دوراً أساسياً في تعزيز التنافسية وجذب الاستثمار الخاص. وبوسع قطاع الطاقة القوي والتنافسي أن يدعم التقنيات التي تستخدم مزيجاً من الطاقة الأحفورية النظيفة والطاقة المتجددة الفعالة نسبة إلى التكاليف من أجل النمو والتنمية المستدامة.

٥٥ - والوصول، بتكاليف ميسورة، إلى شبكات الطاقة والنقل والاتصالات مهم للتنمية المستدامة واستئصال الفقر. ويتطلب ذلك في السنوات القليلة المقبلة استثمارات واسعة النطاق وتعبئة جزء كبير من الموارد المحلية والخارجية. وإذا كان للاستثمار الحكومي المحلي دور إيجابي فإن من المهم، بالنظر إلى ندرة الموارد المحلية في أقل البلدان نمواً، تعبئة رأس المال الخارجي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

٥٦ - وتكون إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على النحو التالي:

١٠ إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) تسهيل توافر الطاقة بتكاليف معقولة، بما في ذلك من خلال وضع وتعزيز برامج تمويل ابتكارية في المناطق الريفية، مثل تمويل المشاريع الصغرى والترتيبات التعاونية للائتمان واتفاقات الترخيص، من أجل تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات في مجال الطاقة؛

(ب) تعزيز قدرات إنتاج الطاقة وتجارتها وتوزيعها؛

(ج) التشجيع على تنمية الطاقة المتجددة بتهيئة بيئة تمكينية فيما يخص السياسة العامة ووضع الترتيبات مؤسسية ملائمة؛

(د) وضع سياسات تعالج الاحتياجات من الطاقة وإعطاء الأفضلية المناسبة، في هذا السياق، لمصادر الطاقة الفعالة نسبة إلى التكاليف، بما في ذلك تنمية الطاقة الأحفورية والمتجددة؛

(هـ) تشجيع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والشثائي في مجال البحث والتطوير وكذلك الاستثمار، بغية زيادة إنتاج واستهلاك كل من الوقود المتجدد والوقود الأحفوري النظيف وتشجيع الربط بين شبكات الطاقة في مختلف البلدان؛

(و) اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية لزيادة الهياكل الأساسية في مجال الطاقة بإقامة إطار شفاف معروف سلفاً من القواعد والأنظمة.

٢٠ إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) دعم أقل البلدان نمواً في تنمية مصادر الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي وغيرهما من مصادر الطاقة النظيفة ويكون ذلك، من بين جملة أمور، بالمساعدة المالية وتسهيل استثمارات القطاع الخاص؛

(ب) تسهيل نقل التكنولوجيا لتنمية تقنيات الطاقة النظيفة وفقاً للاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

(ج) تشجيع بناء القدرات في قطاع الطاقة، بما في ذلك عن طريق مراكز الخبرة الممتازة الوطنية والإقليمية؛

(د) معالجة اهتمامات أقل البلدان نمواً لمواجهة ارتفاع أسعار واردات الطاقة، ويكون ذلك، من بين جملة أمور، بدعم جهودها لتنويع مصادر الطاقة حيثما أمكن من أجل تقليل الاعتماد على مصدر واحد واتخاذ تدابير، بحيث تدعم سياسات الطاقة جهود أقل البلدان نمواً في القضاء على الفقر؛

(هـ) دعم جهود أقل البلدان نمواً لتنويع مصادر الطاقة حيثما أمكن من أجل تقليل الاعتماد على مصدر واحد.

هاء- الزراعة والصناعات الزراعية

٥٧- تعد الزراعة أهم قطاع في أقل البلدان نمواً، لأنها تشكل أساس الأمن الغذائي، ومصدر النقد الأجنبي، والتنمية الصناعية الريفية، ومصدراً لفرص العمل. وينبغي لأقل البلدان نمواً ولشركائها في التنمية السير في مزيد من الإصلاحات، مع مراعاة الاهتمامات الإنمائية لأقل البلدان نمواً، من أجل تحسين القدرة الإنتاجية في الزراعة ومصايد الأسماك، وتنشيط الإنتاجية والتنافسية، وتنويع الصادرات والتقدم في سلسلة القيمة المضافة في تجهيز الحاصلات الزراعية وتصديرها. ولهذا فمن أهم الأولويات رفع القدرة الإنتاجية في الزراعة ومصايد الأسماك وزيادة دخل العاملين في هذين القطاعين في أقل البلدان نمواً. ويقتضي ذلك استثمارات جديدة في الهياكل الأساسية للبحوث الزراعية والسلمكية على المستوى الإقليمي والوطني، والإرشاد إلى الممارسات الزراعية السلمكية المحسنة وإلى التقنيات المبتكرة والمستدامة، وتقديم المشورة في التسويق والتمويل الفعال والمحكم، مع زيادة أمن الحيازات بما في ذلك حصول المزارعات على الأراضي وإشرافهن عليها بصرف النظر عن وضعهن العائلي.

٥٨- وتكون الإجراءات التي يتخذها كل من أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على النحو التالي:

١- إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة وفي برامج الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الريف، بما في ذلك تيسير الاستفادة من المرافق الائتمانية الريفية وتقديم حوافز أفضل على الاستثمار بحسب التزاماتها الدولية، وكذلك دعم المؤسسات التي تشارك في أنشطة البحث والتطوير وخدمات الإرشاد؛

(ب) تعزيز ودعم المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية من أجل الزراعة والتنمية الريفية، وتسهيل تكيفها مع الظروف المتغيرة؛

(ج) زيادة حصول الفقراء، وخصوصاً النساء، على خدمات الدعم والموارد الإنتاجية، لا سيما الأراضي والمياه والقروض والخدمات الإرشادية؛

(د) تشجيع عمليات التكييف الهيكلي في نظم الإنتاج والتجهيز والتسويق للاستجابة لتطور أنماط الاستهلاك وتقليل النفقات والاستفادة من أوجه التكامل بين إنتاج المحاصيل النقدية والغذائية والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والحراجه؛

(هـ) اتخاذ التدابير الملائمة لتنفيذ برامج عمل وطنية تستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وخصوصاً تدابير المحافظة على خصوبة التربة وعلى الأحراج واستصلاح الأراضي الهامشية؛

(و) تيسير حصول المزارعين على بذور المحاصيل وفيرة الغلة، الغذائية منها والنقدية،

(ز) تحسين وصول المنتجات إلى الأسواق المحلية والخارجية؛

(ح) تشجيع الصناعات القائمة على الزراعة كوسيلة لتحسين التكنولوجيا الزراعية وزيادة الدخول في الأرياف وتعزيز الروابط بين الزراعة والصناعة؛

(ط) تنويع الإنتاج والصادرات والانتقال من المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة؛

(ي) تعزيز قدرات المزارعين على تحسين الكثافة المحصولية وزراعة الأراضي والإنتاج والحصاد ونظم التخزين؛

(ك) تطوير شبكات التسويق الزراعي والتخزين وما يتصل بها من مرافق وخدمات؛

٢٠٠٠ إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) دعم تعهدات أقل البلدان نمواً بتحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة التنافسية بفضل المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، من بين جملة أمور؛

(ب) تسهيل استفادة أقل البلدان نمواً من التكنولوجيات والممارسات الزراعية الملائمة؛

(ج) دعم إجراءات أقل البلدان نمواً من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وخصوصاً تدابير المحافظة على خصوبة التربة، وعلى الأحراج واستصلاح الأراضي الهامشية؛

(د) دعم ميكنة الزراعة من أجل رفع الإنتاجية؛

(هـ) دعم أقل البلدان نمواً في تطوير البنية الأساسية للري للتقليل من شدة الاعتماد على الأمطار؛

(و) دعم تطوير وتوسيع الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية المادية لزيادة الإنتاج الزراعي؛

(ز) تقديم الدعم إلى سياسات وإجراءات البحث والتطوير في أقل البلدان نمواً من خلال عدة أمور منها تحسين الاطلاع على نتائج الطفرات العلمية والتقنية المتقدمة في مجال الزراعة، ويشمل ذلك التكنولوجيات الأحيائية.

واو - الصناعة التحويلية والتعدين

٥٩ - الصناعة التحويلية أساسية لتحقيق النمو المستدام في أقل البلدان نمواً إذ يمكنها أن تعزز القدرات التكنولوجية، وتعجل بتنوع الإنتاج والصادرات، وتضيف قيمة إلى الصادرات، وتوطد الروابط بين القطاعات وبين الصناعات. ويمثل التعدين، بالنسبة لعدد من أقل البلدان نمواً، مورداً فعلياً أو ممكناً للنقد الأجنبي. وقد عززت الإصلاحات الأخيرة، التي أدت إلى تحديث الصناعة التحويلية والتعدين، احتمالات الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في التعدين.

٦٠ - وتكون الإجراءات التي يتخذها كل من أقل البلدان نمواً والشركاء الإنمائيين على النحو التالي:

١' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) تعزيز الاستثمار العام بهدف دعم عملية إصلاح قطاع الصناعة التحويلية وتطويره بصورة مستدامة، وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي؛

(ب) حماية الصناعات الناشئة بطريقة انتقائية وعلى أساس الإنجاز ولمدة محدودة والسعي في آن واحد إلى إنهاء حماية الصناعات الناشئة بأسرع ما يمكن. ويجب أن تكون هذه الحماية إجراءً وظيفياً بحتاً لمعالجة عيوب السوق كالاختكارات العامة والخاصة، وتشجيع التعلم وبناء القدرة على المنافسة في المستقبل؛

(ج) إقامة إطار يشجع الروابط الأفقية والعمودية بين شركات التصنيع بما في ذلك إزالة الحواجز التي تثبط مبادرات القطاع الخاص، ويعزز الكفاءة الجماعية، ويجفز على التعليم، ويسهل استفادة هذه الشركات من الهياكل الأساسية والتدريب والمعلومات والوساطة المالية؛

(د) تنمية القدرة، بما في ذلك من خلال الشراكات العامة/الخاصة، على رسم الخرائط الجيولوجية والاحتفاظ ببنك للبيانات المستكملة عن الموارد المعدنية، وتوفير الهياكل الأساسية المادية في المناطق المعروفة التي توجد فيها معادن بهدف إثارة اهتمام القطاع الخاص بالتعدين؛

(هـ) التشجيع على التجهيز محلياً وإضافة القيمة على الصعيد المحلي، بما في ذلك من خلال التنويع، ومساعدة كيانات التعدين الحرفية الصغيرة وغير النظامية على التحول إلى وحدات تعدين صغيرة نظامية.

٢٠٠٢ إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) دعم جهود أقل البلدان نمواً لزيادة الاستثمار العام والخاص ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً بشروط ميسرة، تشمل شروطاً تنازلية وتفضيلية حسب الاتفاق المتبادل وطبقاً للاتفاقات الدولية ذات الصلة، في قطاع الصناعة التحويلية والتجهيز؛

(ب) تقديم الدعم التقني لرسم الخرائط الجيولوجية وتجميع البيانات الأساسية عن الإمكانات المعدنية المحلية وتكييف المنتجات وإجراء دراسات السوق للمناجم الصغيرة والمتوسطة الحجم واقتناء التكنولوجيات الجديدة بواسطة كيانات التعدين الصغيرة واكتسابها المهارات وأساليب الإدارة العصرية بما في ذلك تسهيل الشراكات بين أقل البلدان نمواً والمستثمرين من القطاع الخاص.

زاي- التنمية الريفية والأمن الغذائي

٦١- يعتبر انعدام الأمن الغذائي أكثر المظاهر المألوفة في فقر سكان الريف والحضر على السواء في أقل البلدان نمواً. ويعيش نحو ٧٠ في المائة من الفقراء الذين لا ينعمون بالأمن الغذائي في المناطق الريفية، ومعظمهم من صغار المزارعين الذين ينتجون لمجرد البقاء على قيد الحياة، أو من غير المالكين للأرض الذين يعملون لقاء أجر. والقضاء على الفقر أمر حاسم في تحسين الحصول على الأغذية. كما يجب أن يكون الأمن الغذائي والتغذوي جزءاً من إطار أوسع للتنمية الريفية المستدامة والقضاء على الفقر. وفي كثير من البلدان تكون النساء هن اللواتي ينتجن أكبر جزء من الأغذية ولكنهن بحاجة إلى الاعتراف بحقوقهن في حيازة الأراضي وبحقهن في ميراث الأراضي وذلك، من بين جملة أمور، من أجل الحصول على القروض والتدريب والمعدات وزيادة إنتاجية الأراضي والقدرة على تأمين قوت أفضل يقتتن به هن وعائلتهن. وستبذل جميع الجهود من أجل التقدم في بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، أي تخفيض عدد الذين يعانون من نقص التغذية المزمّن إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. كما أن ارتفاع نسبة الإصابة بمرض الإيدز في المناطق الريفية له آثار مدمرة على الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي ولا بد من معالجته.

٦٢- وتكون الإجراءات التي يتخذها كل من أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على النحو التالي:

١، ' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) استعراض الخطط والبرامج والاستراتيجيات الوطنية، ومراجعتها على النحو المناسب، بهدف تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية؛

(ب) تقوية المؤسسات المحلية ووضع سياسات وتشريعات تنص على زيادة عدالة الحصول على الملكية والموارد الطبيعية وخصوصاً الأراضي والمياه ومصايد الأسماك والغابات، للنساء والرجال على السواء؛

(ج) تعزيز المؤسسات الداعمة للتنمية الزراعية والريفية وتسهيل تكيفها مع الظروف المتغيرة، وذلك بالتشاور مع المستفيدين وإيلاء الأهمية الواجبة للفوارق القائمة على أساس الجنس وغيرها من الفوارق في الحصول على الخدمات؛

(د) تشجيع الصناعات الريفية كوسيلة لتحسين التكنولوجيا الزراعية وزيادة الدخل في الريف؛

(هـ) دعم وتشجيع الأنشطة الإنمائية على مستوى القاعدة والتعاونيات الريفية ومبادرات الفلاحين؛

(و) توفير تسهيلات الائتمان الريفي؛

(ز) الاستمرار في عملية تحرير التجارة وتوسيع مصادر توفير الأغذية، والتشجيع على الكفاءة في الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى توسع النمو الاقتصادي والأمن الغذائي؛

(ح) تحسين الهياكل الأساسية للنقل وحرية تدفق المعلومات بهدف رفع كفاءة حركة الأغذية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز؛

(ط) وضع مشروعات تغذية متكاملة للشرائح الضعيفة من سكان أقل البلدان نمواً؛

(ي) القيام بإصلاحات تشريعية وإدارية لتمكين المرأة من الحصول بالكامل والتساوي على الموارد الاقتصادية، بما فيها الحق في الميراث وفي حيازة الأراضي وغيرها من الممتلكات والائتمان والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الملائمة.

٢٤ إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) مساعدة البلدان على إعادة النظر في الخطط القومية أو صياغتها من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية؛

(ب) تقديم المعونة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة إلى أقل البلدان نمواً لتحقيق الأمن الغذائي ولتنفيذ برامج التنمية الريفية؛

(ج) تقديم الدعم إلى البرامج والمبادرات في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل تحسين تسهيلات الائتمان الريفي وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الريف؛

(د) تسهيل تحقيق الأمن الغذائي من خلال المناهج الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف بما في ذلك الشراء من الأسواق الإقليمية في أقل البلدان نمواً؛

(هـ) ضمان التنفيذ الكامل الفعال "للقرار الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن برنامج الإصلاح في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية" الذي اعتمد في مراكش عام ١٩٩٤ وأيده مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦؛

(و) النظر في مساعدة أقل البلدان نمواً على مواجهة تزايد الاحتياجات من الأغذية، بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات قائمة على السوق توفر لصغار المزارعين التأمين ضد الخسائر المفاجئة في شروط التجارة في أسواق الصادرات الزراعية؛

(ز) مساعدة أقل البلدان نمواً في رفع مستوى الإنتاجية في مجال الإنتاج الغذائي لصالح الفقراء؛

(ح) تقديم المعونة الغذائية الكافية إلى أقل البلدان نمواً التي تواجه عجزاً غذائياً حاداً، بما في ذلك حالات الطوارئ الغذائية، وتقديم المساعدة في إقامة نُظم الإنذار المبكر، والسعي في آن واحد إلى تجنب اضطرابات الإنتاج الغذائي المحلي.

حاء - السياحة المستدامة

٦٣ - السياحة الدولية هي أحد القطاعات الاقتصادية القليلة التي تمكنت فيها أقل البلدان نمواً من زيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي. ويمكن أن تكون السياحة الدولية محركاً لإيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر وضمان المساواة بين الرجل والمرأة وحماية التراث الطبيعي والثقافي. ويُعزى هذا الواقع، بصورة رئيسية، إلى ما يتوافر لدى معظم أقل البلدان نمواً من ميزات نسبية كبيرة تؤدي إلى التخصص القوي في المجال السياحي. ورغم ذلك، فالسياحة ليست من القطاعات التي تعطى أولوية في إطار تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية لكثير من أقل البلدان نمواً.

٦٤- وتيسير إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية وفق الخطوط التالية:

١' إجراءات أقل البلدان نمواً:

- (أ) تعزيز توفير مناخ مؤات للسياحة؛
- (ب) الاعتراف بأهمية قطاع السياحة في استراتيجيات التنمية الوطنية، وتأمين اشتراك سلطات السياحة المحلية اشتراكاً فعالاً في عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني؛
- (ج) تحديد أفضل النواتج السياحية ومجالات تخصصها لإرشاد المستثمرين المحتملين لدى اتخاذ قرارات الاستثمار؛
- (د) ترويج الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع السياحة والقطاعات المتصلة بها، مع إيلاء الاحترام الكامل للتراث الطبيعي والثقافي؛
- (هـ) اتخاذ التدابير لتيسير وصول العاملين في مجال السياحة المحلية إلى شبكات المعلومات والتوزيع العالمية وتيسير مشاركتهم فيها؛
- (و) صوغ الاستراتيجيات من أجل تحقيق أعظم الروابط فائدة بين السياحة والنقل البري والبحري، وخاصة النقل الجوي؛

٢' إجراءات الشركاء في التنمية

- (أ) دعم جهود أقل البلدان نمواً لتشجيع الاستثمار في قطاع السياحة وتطوير المشاريع في الاقتصاد السياحي الأوسع، ولا سيما بزيادة الحصول على التمويل وتنمية الموارد البشرية المحلية؛
- (ب) مساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها لزيادة كفاءتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية واستدامة عمليات السياحة، ولا سيما بدعم جهودها للوصول إلى شبكات التوزيع العالمية والمشاركة فيها واستخدام التكنولوجيا المناسبة؛
- (ج) مساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها لتعزيز التعاون بين النقل والسياحة، ولا سيما النقل الجوي؛
- (د) النظر في توفير المساعدة المالية والتقنية و/أو أشكال المساعدة الأخرى لدعم جهود أقل البلدان نمواً في تعزيز قدراتها الوطنية في ميدان السياحة.

الالتزام ٥: تعزيز دور التجارة في التنمية

٦٥- ستظل التجارة بشكل متزايد مصدراً تعتمد عليه أقل البلدان نمواً من أجل توليد الموارد لتمويل النمو والتنمية، استكمالاً لموارد المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرأسمالية الخاصة. ولا يزال نصيب التجارة في إجمالي الناتج المحلي مرتفعاً نسبياً في معظم تلك البلدان بالمقارنة ببقية البلدان النامية. ولكن اشتراك أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية محدود بشدة نتيجة عدد من العوامل، وأخصها القيود الراجعة إلى جانبي العرض والطلب، فضلاً عن عدم ملاءمة ظروف النفاذ إلى الأسواق مما يؤثر في المنتجات ذات الأهمية التصديرية الكبرى بالنسبة لها ويفسر إلى حد كبير انخفاض حصتها من التجارة العالمية عام ١٩٩٨ إلى نسبة هامشية هي ٠,٤ في المائة. ومواجهة تزايد المنافسة في الأسواق العالمية هي أيضاً تحد هام كبير لأقل البلدان نمواً في مجال السياسة العامة، وستكون قدرة هذه البلدان على مواجهة التحدي أمراً حاسماً في نجاحها في استراتيجيات الاندماج الإقليمي والعالمي. ولهذا يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات عملية من هذه البلدان نفسها، ومن شركائها في التنمية، من أجل التغلب على هذه القيود وتحويل التجارة إلى محرك قوي للنمو والقضاء على الفقر، وإلى أداة فعالة للاستفادة من مزايا العولمة وتحرير التجارة. ولا يزال اتخاذ إجراءات متناسقة من جانب الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، إلى جانب الإجراءات من جانب الحكومات، عنصراً أساسياً في إصلاح السياسات العامة. والاندماج في الاقتصاد العالمي ليس شرطاً كافياً، ولكنه ضروري، لاستدامة القضاء على الفقر في الأجل الطويل. ولن يمكن تحقيق اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي إلا بنهج متكامل يشمل التجارة وسياسة الاقتصاد الكلي، وتنمية القطاع الخاص، والتمويل، والهياكل الأساسية، والتعليم وسائر التدابير في جانب العرض. ويمكن أن يصبح الاندماج الإقليمي المتوافق مع القواعد التجارية المتعددة الأطراف، مدخلاً مهماً أمام أقل البلدان نمواً للاندماج في الاقتصاد العالمي والمساعدة على سير عملية التحرير التجاري بفضل تعزيز مصداقية وشفافية إصلاحات السياسات. ويمكن أن يسهم الاندماج الإقليمي في توسيع حجم الأسواق وبذلك تصبح أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ألف - التجارة والسلع الأساسية والترتيبات التجارية الإقليمية

٦٦- تتصل الإجراءات الواردة أدناه بالتجارة الخارجية والمجالات المتعلقة بها وبالسلع الأساسية وترتيبات التجارة الإقليمية، وينبغي قراءتها جنباً إلى جنب مع السياسات والإجراءات الواردة ضمن الالتزامات الأخرى.

١ إجراءات أقل البلدان نمواً

٦٧- تشمل إجراءات أقل البلدان نمواً ما يلي:

(أ) تعزيز الجهود الهادفة إلى دمج السياسات التجارية في السياسات الإنمائية الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر؛

- (ب) بناء القدرات في مجال السياسة التجارية والمجالات المتصلة بها مثل التعريفات والجمارك والمنافسة والاستثمار والتكنولوجيا، بوسائل تشمل استخدام "الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً"؛
- (ج) تحسين الانفتاح الاقتصادي وإمكانية التنبؤ بالسياسات، واتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة؛
- (د) تنمية القدرات البشرية والمؤسسية من أجل المشاركة بصورة فعالة ومدروسة في النظام التجاري المتعدد الأطراف ومن أجل إجراء مفاوضات فعالة في مجالات التجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا وما يتصل بها من مجالات؛
- (هـ) إزالة العقبات الإجرائية والمؤسسية التي ترفع تكاليف الصفقات، بما في ذلك من خلال جهود تحسين الكفاءة والفعالية والشفافية بتنفيذ تدابير لتيسير التجارة وتحسين المعايير ومراقبة الجودة؛
- (و) الاستفادة من فرص النفاذ إلى الأسواق وذلك بالتعرف على القطاعات الفرعية الرائدة وتقويتها من أجل استغلال طاقة العرض الحالية والممكنة؛
- (ز) تنشيط التجارة وقدرة الصادرات على المنافسة من أجل تسهيل اندماج المشاريع المحلية في الاقتصاد الدولي؛
- (ح) تكثيف التنوع الأفقي والرأسي، بما في ذلك تجهيز السلع الأولية تجهيزاً محلياً؛
- (ط) تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي لأغراض مختلفة ومنها ترويج الصادرات وتحسين الهياكل الأساسية للنقل بهدف تخفيض التكاليف وزيادة التدفقات التجارية، مع مراعاة احتياجات أقل البلدان نمواً غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة؛
- (ي) تنفيذ تدابير تمكّن نساء أقل البلدان نمواً، وخصوصاً صاحبات المشاريع، من الاستفادة من الفرص الناشئة عن إصلاح السياسة التجارية وتخفيف أي آثار سلبية قد تلحق بهن من جراء هذه الإصلاحات؛
- (ك) ضمان توافق سياسات الأغذية والتجارة الزراعية والسياسات التجارية عموماً مع هدف تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال إقامة نظام تجاري زراعي عادل ذي منحى سوقي.

٢ إجراءات الشركاء في التنمية

٦٨- يهدف الشركاء في التنمية، من خلال إجراءات في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة، إلى جانب إجراءات أخرى، إلى ما يلي:

(أ) مساعدة أقل البلدان نمواً في بناء القدرات في مجال السياسة التجارية والمجالات المتصلة بها مثل التعريفات والجمارك والمنافسة والاستثمار والتكنولوجيا، بطرق منها استخدام "الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً"؛

(ب) مساعدة أقل البلدان نمواً في تنمية القدرات البشرية والمؤسسية لإجراء مفاوضات فعالة والمشاركة بصورة مستنيرة في النظام التجاري المتعدد الأطراف حتى تستطيع تلك البلدان الاستفادة إلى أقصى حد من منافع هذا النظام؛

(ج) مساعدة أقل البلدان نمواً على إزالة العقبات الإجرائية والمؤسسية التي ترفع تكاليف الصفقات، بما في ذلك من خلال جهود تحسين الكفاءة والفعالية والشفافية بتنفيذ تدابير تيسير التجارة وتحسين المعايير ومراقبة الجودة؛

(د) مساعدة أقل البلدان نمواً على اكتشاف التنوع الأفقي والرأسي بما في ذلك تجهيز السلع الأولية تجهيزاً محلياً؛

(هـ) تقديم المساعدة المالية والتقنية و/أو أشكال المساعدة الأخرى، دعماً لجهود أقل البلدان نمواً في سبيل تحسين الهياكل الأساسية للنقل، وخصوصاً جهود أقل البلدان نمواً الجزرية وغير الساحلية، من أجل تخفيض النفقات وزيادة التدفقات التجارية؛

(و) دعم جهود البلدان النامية، بوسائل منها المساعدة المالية والتقنية و/أو أشكال المساعدة الأخرى، من أجل تنشيط التعاون دون الإقليمي والإقليمي، بما في ذلك التعاون من أجل تنشيط الصادرات،

(ز) مساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها لتنفيذ تدابير تمكّن نساء أقل البلدان نمواً، وخصوصاً صاحبات المشاريع، من الاستفادة من الفرص الناشئة عن إصلاح السياسة التجارية وتخفيف أي آثار سلبية قد تلحق بمن جراء هذه الإصلاحات؛

الوصول إلى الأسواق

(ح) تحسين سبل الوصول التفاضلي إلى الأسواق أمام أقل البلدان نمواً بالعمل على تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى الأسواق المعفى من الضرائب الجمركية ومن الحصص بالنسبة لجميع منتجات أقل البلدان نمواً. وينطبق ذلك على أسواق البلدان المتقدمة. وينبغي إتاحة التحسن في الوصول إلى الأسواق لأقل البلدان نمواً على أساس مضمون يمكن التنبؤ به. وينبغي ربط أوجه التحسن هذا بقواعد منشأ مبسطة تتيح الشفافية وإمكانية التنبؤ، للمساعدة في ضمان استفادة أقل البلدان نمواً من فرص الوصول إلى الأسواق الممنوحة والبرامج المتعددة المانحين، مثل "الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً"، وذلك للنهوض بالطاقات

والقدرات الإنتاجية والتصديرية لأقل البلدان نمواً. ويجب النظر أيضاً في الاقتراحات التي تطلب من البلدان النامية أن تسهم في تحسين وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق؛

المعاملة الخاصة والتفاضلية

(ط) تنفيذ التدابير الخاصة والتفاضلية لمصلحة أقل البلدان نمواً تنفيذاً كاملاً وعلى سبيل الأولوية كما جاءت في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي. كذلك يجب النظر في تدابير جديدة لأقل البلدان نمواً كجزء من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة؛

(ي) الاستمرار في تحسين نظام الأفضليات المعمم لصالح أقل البلدان نمواً ويكون ذلك بجملة طرق، ومنها تقليل التعقيدات الإدارية والإجرائية وجعل النظام أكثر قابلية للتنبؤ؛

(ك) يجب في إطار المفاوضات المناسبة، فحص إمكانية تقوية فاعلية أنواع الإعانات التي لا تبرر التقاضي لمراعاة احتياجات أقل البلدان نمواً؛

(ل) زيادة الدعم لرفع الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية؛

(م) زيادة المساعدة التقنية على النحو المطلوب من أجل تنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والنظر في جعل هذه المساعدة التقنية جزءاً لا يتجزأ من الالتزامات التي ستنتهي إليها المفاوضات التجارية المقبلة. كما أن التعاون التقني في المجالات المتصلة بتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية الموجودة والمقبلة يجب أن يكون مكماً لإصلاحات السياسة التجارية لأقل البلدان نمواً؛

(ن) تقديم المساعدة التقنية لتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالحوجز التقنية أمام التجارة وبتدابير الصحة والصحة النباتية بهدف الاستجابة للمشاكل الخاصة لأقل البلدان نمواً؛

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

(س) لما كان بعض البلدان النامية، ومنها عدد كبير من أقل البلدان نمواً، ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية ينبغي تسهيل عملية الانضمام على أساس شروط تراعي مرحلة نمو هذه البلدان والمبادئ الأساسية في المعاملة الخاصة والتفاضلية، وفي هذه الأثناء، ينبغي دعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً التي تسعى بالفعل للانضمام، وذلك يشمل:

- '١' كفاءة أن تكون عملية الانضمام أكثر فعالية وأقل كلفة وأن تصمم على النحو الذي يوائم أوضاعها الاقتصادية الخاصة وذلك بوسائل منها تبسيط المتطلبات الإجرائية لمنظمة التجارة العالمية؛
- '٢' توفير ما يلزم لتحقيق الأهلية التلقائية لجميع أقل البلدان نمواً المنضمة للتمتع بالمعاملة الخاصة والتفاضلية القائمة في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية الحالية؛
- '٣' بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الخاص لأقل البلدان نمواً وإلى مرحلة نموها وإلى احتياجاتها المالية والتجارية، ينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية أن يمتنعوا، حيثما يكون مناسباً، عن طلب تنازلات في المفاوضات على وصول السلع والخدمات إلى الأسواق. بما يتفق مع نص وروح أحكام القرار الوزاري الخاص بالتدابير المؤقتة لأقل البلدان نمواً؛
- '٤' ألا يطلب من أقل البلدان نمواً، التي هي في مرحلة الانضمام، سوى الالتزامات التي تتمشى مع مستوى التنمية الذي بلغته؛
- '٥' استمرار تقديم مساعدات كافية قابلة للتنبؤ لأقل البلدان نمواً من أجل عملية الانضمام، بما في ذلك المساعدة التقنية والمالية وغيرها من أشكال المساعدة؛
- '٦' التعجيل بعملية انضمام أقل البلدان نمواً، التي هي في مرحلة الانضمام، إلى منظمة التجارة العالمية؛

وضع المعايير ورقابة الجودة

- (ع) الاستمرار في تقديم الدعم من أجل مشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة فعالة في المنظمات الدولية لوضع المعايير من أجل ضمان أخذ شواغلها في الاعتبار؛
- (ف) تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً في تنمية الهياكل الأساسية لضمان مراقبة الجودة ومطابقة منتجاتها للمعايير الدولية؛
- (ص) الانضمام إلى المعايير والمبادئ التوجيهية والتوصيات الدولية عند تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وغيرها من المعايير الفنية التي جاءت في اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية، وتجنب اتخاذ إجراءات من طرف واحد بطريقة لا تتمشى مع الاتفاق المذكور؛
- (ق) اتخاذ التدابير، عند الاقتضاء، للتعويض عن آثار الخسائر التجارية التي تتكبدها أقل البلدان نمواً نتيجة لتدابير الصحة والصحة النباتية التي تتخذ من طرف واحد والتي لا تكون متمشية مع اتفاق تدابير الصحة

والصحة النباتية أو لا تكون متمشية، في حالة المنازعات بين دول غير أعضاء في منظمة التجارة العالمية، مع المعايير والخطوط والمبادئ التوجيهية الدولية المتفق عليها؛

السلع الأساسية

(ر) تتعرض أقل البلدان نمواً بوجه خاص للتقلبات الكبيرة في تدفقات الموارد وذلك بسبب تعرضها لصددمات خارجية في معدلات التبادل التجاري. وليس الانخفاض الأخير في أسعار السلع الأولية والارتفاع الكبير في أسعار النفط سوى مثالين جديدين على تأثير تقلبات أسعار السلع الأساسية على أفقر البلدان. ولهذا فمن شأن تنويع القاعدة التصديرية أن يساعد أقل البلدان نمواً على التغلب على واحدة من أهم نواحي الضعف في تنميتها. كما أن التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً تستفيد من السياسات الرامية إلى إثناء القطاع غير الرسمي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذه البلدان؛

(ش) دعم بناء القدرات في مجالات البحث والتطوير وإنتاج السلع الأساسية وتجهيزها وتسويقها، بما في ذلك إضافة سلع أساسية غير تقليدية تتوافر لها فرص جديدة في الأسواق المتخصصة؛

(ت) دعم برامج التنويع في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تقوية الأنشطة التي يغطيها الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية وأعمال البحث والتطوير التطويرية في مجالي الإنتاج والتجهيز الموجهين بصورة خاصة إلى صغار الحائزين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه البلدان؛

(ث) الاستمرار في تقديم الدعم التقني والمالي لزيادة الطاقات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً وذلك بتنشيط الاستثمار وتنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات التكنولوجية بهدف زيادة الصادرات السلعية لأقل البلدان نمواً؛

(خ) تقديم المساعدة، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية و/أو أشكال المساعدة الأخرى إلى أقل البلدان نمواً في جهودها لإنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لتسهيل سير الأسواق الداخلية والإقليمية المحررة؛

(ذ) تشجيع مبادرات القطاع الخاص ودعم إقامة شركات مع الشركات الأجنبية بوصفها، في جملة أمور، إحدى وسائل نقل مهارات الإنتاج والتسويق؛

(ض) دعم جهود أقل البلدان نمواً في بناء القدرات المؤسسية والتقنية للوصول إلى تقنيات وأدوات إدارة المخاطر بالطرق الحديثة، والتمكن من استعمالها؛

(أ أ) الاستمرار في تقديم التمويل التعويضي لتخفيف الآثار السلبية لتقلبات أسعار السلع الأساسية في اقتصادات تلك البلدان؛

(ب ب) دعم جهود أقل البلدان نموا الرامية إلى تطوير الأسواق المتخصصة والاستفادة منها في سلع مثل المنتجات البستانية واللحوم والأسماك والمنتجات العضوية والمنتجات اليدوية إلى جانب المنتجات الثقافية؛

الترتيبات التجارية الإقليمية

(ج ج) المراعاة المناسبة للقيود الخاصة على صعيد ترتيبات الاندماج الإقليمي، التي تواجه أقل البلدان نمواً بسبب اختلاف مستوى نموها، ودعم هذه البلدان لزيادة إنتاجها وقدرتها على العرض والتجارة، وقدرتها على اجتذاب الاستثمارات؛ ودعم عملية تحرير التجارة والاستثمار وسياسة إصلاح الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي، وكذلك البرامج الموضوعية على المستوى الإقليمي لتعزيز منافع الاندماج بالنسبة لأقل البلدان نمواً وتقديم الدعم لمشروعات دون إقليمية مشتركة وعملية تضم أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان التي تشارك في ترتيبات تجارية دون إقليمية بهدف زيادة المنافع التي تعود على أقل البلدان نمواً من التكامل؛

(د د) الاستفادة من أوجه المرونة المنصوص عليها في القواعد التجارية المتعددة الأطراف والخاصة بترتيبات التجارة الإقليمية التي تضم أقل البلدان نمواً بهدف دعم عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي بطريقة سلسلة ومفيدة؛

الإطار المتكامل وسائر أشكال التعاون التقني المتصلة بالتجارة

(ه ه) إدماج التجارة والمساعدة التقنية المتصلة بها في استراتيجيات محددة البلدان؛

(و و) تطبيق الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً تطبيقاً سريعاً وفعالاً مع مراعاة المخطط النموذجي؛

(ز ز) تشجيع المساهمات الجديدة والإضافية للصندوق الاستئماني الخاص بهذا الإطار وتقديم تمويل مستقر قابل للتنبؤ من أجل تنفيذ الإطار المتكامل، على أن يشمل ذلك، حيثما كان مناسباً، النظر في زيادته من الميزانيات العادية للوكالات الأساسية، ومن برامج ثنائية أيضاً؛

(ح ح) الاستمرار في تطبيق البرامج القائمة للمساعدة التقنية المنسقة المتصلة بالتجارة مثل البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، وذلك بتقديم مساعدة منتظمة مستدامة له والنظر في توسيعه ليشمل بلداناً أفريقية أخرى من أقل البلدان نمواً؛

(ط ط) تقديم مساعدة تقنية ومالية لمساعدة أقل البلدان نمواً على تكوين القدرات البشرية والمؤسسية في الإنتاج والتجهيز وزيادة القيمة المضافة محلياً، والدراية بأساليب التسويق والإدارة في ميدان التجارة الدولية.

باء- الخدمات

٦٩- تزايد أهمية بعض الخدمات مثل خدمات السياحة والنقل والتجارة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، سواء كمصدر مباشر للنقد الأجنبي أو لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويع الصادرات. والخدمات القابلة للتداول مهمة لجميع أقل البلدان نمواً، ولا سيما البلدان الجزرية الصغيرة الأقل نمواً، نظراً لمحدودية قدرتها على إنتاج البضائع. وسيكون تطوير أسواق متخصصة للسلع والخدمات التي تتمتع فيها أقل البلدان نمواً بميزة نسبية فرصة أمام تلك البلدان لتنويع صادراتها.

٧٠- وتكون الإجراءات التي يتخذها كل من أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية على النحو التالي:

١ إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) تشجيع تقوية وتطوير الخدمات المحلية والدولية، بما في ذلك الخدمات الجديدة والناشئة مثل تلك التي تعتمد على الاتصالات السلكية واللاسلكية وعلى تقنيات معلومات الاتصالات وخدمات تجهيز البيانات؛

(ب) تحسين كفاءة مرافق الهياكل الأساسية وزيادتها دعماً لتجارة الخدمات؛

(ج) إنشاء الإطار القانوني والمؤسسي المناسب دعماً لتطوير القدرة المحلية على عرض الخدمات ولضمان قيام بيئة تنافسية؛

(د) تنشيط التجارة الإقليمية في الخدمات بين البلدان النامية من خلال تنسيق التشريعات في قطاعات خدمات مختارة من أجل تحريرها إقليمياً؛

٢ إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) دعم جهود فرادى أقل البلدان نمواً، بالمساعدة المالية والتقنية و/أو أشكال المساعدة الأخرى، لتطوير الهياكل الأساسية للخدمات القابلة للتداول التي تتمتع فيها بميزة نسبية؛

(ب) مساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها لتحسين تنشيط الصادرات وتسويقها؛

(ج) دعم جهود أقل البلدان نمواً في تحديث المرافق والمعدات، وفي النهوض بالمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا إلى قطاعات الخدمات بما يتمشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة؛

(د) تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً لتقوية أجهزتها المصرفية المحلية وبقية الخدمات المالية لكي تصبح قادرة على التنافس؛

(هـ) تقديم مساعدة مالية وتقنية و/أو مساعدات أخرى إلى أقل البلدان نمواً لتعزيز قدرتها على عرض الخدمات القابلة للتداول، ولا سيما في السياحة والنقل الجوي وغيرهما من القطاعات ذات الأهمية لهذه البلدان؛

(و) إزالة القيود وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام صادرات الخدمات من أقل البلدان نمواً، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة في المجالات ذات الأهمية التصديرية لهذه البلدان.

جيم - الحد من أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية

٧١- إن أقل البلدان نمواً أكثر تعرضاً من معظم البلدان النامية الأخرى، من الناحية الهيكلية، للصدمات الاقتصادية الخارجية. كما أن أقل البلدان نمواً تعاني من نتائج الاضطرابات الرئيسية الاقتصادية والمالية على الصعيدين الإقليمي والعالمي ومن زيادات أسعار الواردات الحساسة مثل منتجات الطاقة. كما أن سيطرة قطاع من سلعة رئيسية وحيدة أو من خدمة وحيدة هو الشكل الرئيسي السائد في صادرات تلك البلدان مما يجعل اقتصاداتها أكثر عرضاً للصدمات الطبيعية أو الاقتصادية الضارة.

٧٢- وستسير إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية وفق الخطوط التالية:

١ إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) اتباع سياسات متوازنة تسعى إلى تقليل انتقال الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي أثناء تشجيع التحرير التدريجي؛

(ب) توفير شبكات أمان تحمي الفقراء والمستضعفين من السكان من عواقب الصدمات الخارجية؛

(ج) تكثيف الجهود لتحسين القدرة التنافسية الدولية، ويشمل ذلك تدابير تيسير التجارة واستخدام التجارة الإلكترونية وغيرها من التسهيلات القائمة على التكنولوجيا الحديثة؛

(د) تشجيع تنويع الأنشطة الاقتصادية لأقل تعرضاً للصدمات الاقتصادية الخارجية الضارة، استناداً إلى المزايا التنافسية المحلية. ويجب بذل جهود التنويع في إطار نهج أوسع وأكثر تكاملاً؛

(هـ) تقوية الجهاز المالي المحلي من خلال تطبيق إطار مناسب من القواعد والنظم، بما في ذلك آليات الإشراف والحيطة المتسمة بالكفاءة.

٢ إجراءات الشركاء في التنمية

- (أ) الاستمرار في السياسات الرامية إلى التقليل إلى الحد الأدنى من مخاطر الصدمات الاقتصادية الخارجية الضارة وتشجيع قيام مناخ اقتصادي دولي أكثر استقراراً وقابلية للتنبؤ؛
- (ب) الاستمرار في تقديم المساعدة المالية القصيرة الأجل في حالات الطوارئ، بما في ذلك دعم موازين المدفوعات من خلال المؤسسات المناسبة، بغية مساعدة أقل البلدان نمواً على مواجهة نتائج الصدمات الخارجية الخطيرة؛
- (ج) مساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تقوية نظمها المالية.

الالتزام ٦: الحد من الضعف وحماية البيئة

٧٣- التهديدات طويلة الأجل التي تتعرض لها البيئة العالمية موضع قلق لجميع البلدان، وهناك حاجة ملحة إلى معالجة هذه القضية على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت تفاضلية. وتتأثر أقل البلدان نمواً تأثراً حاداً بمجموعة متنوعة من الصدمات الطبيعية، بما فيها الكوارث الطبيعية، إلى جانب معوقات هيكلية خطيرة، وهي سريعة التأثير بالظواهر البيئية العالمية مثل فقد التنوع الأحيائي والآثار السلبية لتغير المناخ التي تؤدي، من بين جملة أمور، إلى زيادة الجفاف والتصحر وارتفاع مستوى سطح البحر. وتساهم أقل البلدان نمواً في الوقت الحاضر أقل مساهمة في انبعاث غازات الدفيئة، في حين أنها الأكثر تعرضاً والأقل قدرة على التكيف مع تغير المناخ وآثاره السلبية. ويولد هذا النوع من الضعف قدراً كبيراً من عدم اليقين ويضر باحتمالات التنمية أمام هذه البلدان، وهذا الضعف أشد تأثيراً على الفقراء، وخصوصاً النساء والأطفال. كما أن تدهور البيئة في أقل البلدان نمواً ينشأ من الفقر الذي يحرم الأسر ومجتمعات القرى أو المنشآت من الوسائل والتكنولوجيا اللازمة للحفاظ على البيئة. ويجب أن تكون الأولوية الأولى في أقل البلدان نمواً لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، علماً بأن هذه الأولوية أساسية لبلوغ أهداف الاستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي. والقضاء على الفقر مطلب لا غنى عنه في التنمية المستدامة ولا بد من معالجته بطريقة متكاملة وشاملة، مع المراعاة الكاملة للاحتياجات المشروعة وذات الأولوية لأقل البلدان نمواً.

ألف - حماية البيئة

٧٤- يجب أن يكون أساس الإجراءات الأهداف النوعية الخاصة بأقل البلدان نمواً، التي حددها جدول أعمال القرن ٢١ ومؤتمر قمة ريو +٥، والالتزامات التي جاءت في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٧٥- وتكون إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على النحو التالي:

١' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بمساعدة من الشركاء في التنمية من أجل عكس اتجاهات فقدان الموارد البيئية الوطنية؛

(ب) زيادة الجهود لضمان حدوث استجابة متكاملة للقيود البيئية والاقتصادية، في ضوء القيود البيئية والاقتصادية النوعية في كل بلد والملامح الأساسية للفقر وقابلية التعرض للصدمات في البلد؛

(ج) تعزيز القدرة المؤسسية والتكنولوجية لتشجيع النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة من خلال زيادة قدرة راسمي السياسات على وضع وتنفيذ التشريعات وخطط إدارة البيئة المناسبة؛

(د) دعم الدور الهام الذي تؤديه المرأة في إدارة الأراضي والغابات وفي اختيار التكنولوجيا المناسبة ونشرها؛

(هـ) تشجيع أنشطة التوعية والدعوة، بزيادة الاعتماد على المجتمعات المحلية ومعارفها وممارساتها التقليدية، وعلى المجتمع المدني والمؤسسات التربوية؛

(و) بناء قدراتها حتى تستطيع الاستجابة على نحو وافي للتحديات البيئية الموجودة والجديدة؛

(ز) التعرف على نواحي الضعف الخاصة وعلى تدابير التكيف الممكنة التي يجب أن تندمج بالكامل في الاستراتيجيات الإنمائية للبلد، بما في ذلك برامج التعاون لأغراض التنمية.

٢٠٢ إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) الاستمرار في إتاحة الموارد المالية من جميع المصادر، بما في ذلك المصادر الجديدة والإضافية بكمية كافية يمكن التنبؤ بها، والموارد التقنية وغيرها، وتيسير وتمويل الحصول على التقنيات السليمة بيئياً ونقلها بشروط ميسرة، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، على النحو المتفق عليه تبادلياً، ودعم جهود أقل البلدان نمواً لحماية البيئة ضمن سياق التنمية المستدامة؛

(ب) تنفيذ مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ويكون ذلك بعدة أمور منها، عند الاقتضاء، منح أولوية خاصة لأقل البلدان نمواً في الحصول على الدعم الدولي، وتسهيل تنفيذ الإجراءات ذات الصلة التي أوصى بها برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يكون هؤلاء الشركاء طرفاً فيها، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويستلزم ذلك، من بين جملة عناصر، تحويلات مالية وجهوداً لبناء القدرات، بما في ذلك العمل على تنمية وإشاعة موارد الطاقة الحديثة وغير الملوثة، وكذلك تحسين التكنولوجيا فيما يتصل بمصادر الطاقة التقليدية التي تشمل حطب الوقود وخصوصاً في المناطق الريفية؛

(ج) تجديد التزام المجتمع الدولي نحو أقل البلدان نمواً بالاستمرار في دعم صياغة السياسات البيئية الوطنية، وتنمية الموارد البشرية وقدرات المؤسسات وإنشاء قواعد البيانات البيئية؛

(د) دعم تقوية قدرة أقل البلدان نمواً على الاشتراك في المفاوضات البيئية الدولية؛

(هـ) تقديم المساعدة المالية والتقنية و/أو غيرها من أشكال المساعدة لدعم جهود أقل البلدان نمواً الرامية إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في كل بلد من أجل قلب الاتجاهات الحالية في فقدان الموارد البيئية الوطنية؛

(و) دعم أقل البلدان نمواً في جهودها لإدماج العنصر البيئي في سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

(ز) مساعدة أقل البلدان نمواً في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لمواجهة التحديات البيئية.

باء - تخفيف شدة التأثير بالصدمات الطبيعية

٧٦- من الضروري أن تسهل الإجراءات التي تتخذ بعد حالة الطوارئ، باستخدام آليات فعّالة ومرنة، الانتقال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التنمية، وأن تساعد على إعادة اندماج السكان المتضررين اندماجاً اجتماعياً واقتصادياً، وأن تستبعد بقدر الإمكان أسباب الأزمة، وتدعم المؤسسات والأدوار التي تضطلع بها الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في صياغة سياسة للتنمية المستدامة. وينبغي لأقل البلدان نمواً ولشركائها في التنمية تشجيع مشاركة القطاع الخاص في مجالات من بينها تخفيف أثر الكوارث والتأهب لها.

٧٧- وتكون إجراءات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على النحو التالي:

١، ' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) تعزيز سياسات وآليات التخفيف من آثار الكوارث، مع التركيز بصورة خاصة على الفقراء، ولا سيما النساء والأطفال، وإشراك المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في تخفيف أثر الكوارث وفي نُظم الإنذار المبكر وفي جهود التأهب والإغاثة؛

(ب) مواصلة أو تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الآليات الوطنية للإنذار المبكر والتنبيه، وتنفيذ التدابير الوقائية وتوعية القطاعات المعنية من السكان بفوائد التأهب للكوارث واتقائها؛

(ج) وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات شاملة لتخفيف آثار الكوارث وللتأهب لها. ويجب أن تستجيب هذه السياسات أيضاً للكوارث الطويلة الأمد التي تبدأ ببطء مثل الجفاف والتي يكون لها في كثير من الحالات آثار اقتصادية وبيئية واجتماعية خطيرة جداً؛

(د) النظر في إنشاء أدوات مالية ابتكارية، مثل نُظم التأمين الخاصة، من أجل تسهيل إعادة التعمير بعد الكوارث بغية الحفاظ على مستويات المعيشة والقدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً؛

٢٠ إجراءات الشركاء في التنمية

- (أ) إعطاء الأولوية في الاهتمام لأقل البلدان نمواً عند وضع الترتيبات البرنامجية والمؤسسية الموضوعية لتنفيذ الاستراتيجية الدولية الجديدة للحد من الكوارث؛
- (ب) تقديم المساعدة من أجل التخفيف من آثار الكوارث، بناء على طلب البلدان المتضررة، ومن أجل تحسين قدرة أقل البلدان نمواً على وضع تصورات لتخفيف أثر الكوارث ووضع تدابير وقاية وخطط للطوارئ؛
- (ج) دعم أقل البلدان نمواً لزيادة قدرتها على الاشتراك بطريقة فعّالة في الشبكات الإقليمية والدولية للإنذار المبكر وتخفيف حدة الكوارث والاستجابة لها، والاستفادة من تلك الشبكات، ويشمل ذلك التكنولوجيات التي تعمل بالسواتل؛
- (د) تقاسم المعلومات المفيدة عن العمليات في حالات الكوارث، بما في ذلك بيانات السواتل، على أوسع نطاق ممكن بين الهيئات الدولية للإغاثة في حالات الكوارث، وذلك من خلال البرامج المناسبة مثل موقع الأمم المتحدة ReliefWeb على الشبكة العالمية.

الالتزام ٧: تعبئة الموارد المالية

٧٨- توفر البيئة التمكينية التي تقوم على حل المنازعات سلمياً واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، أفضل سياق لتعبئة الموارد المحلية والدولية. كما أنه يتطلب تحديد مجموعة واضحة ومتناسقة من الأهداف العامة وسياسات اقتصادية كلية سليمة وإدارة كفؤة للإيرادات والمصروفات الحكومية وتخصيصاً أفضل للموارد وحواجز لمنع هروب رؤوس الأموال وتشجيع الادخار الخاص والإصلاحات الضريبية وإطاراً متيناً لتنفيذ برامج تثبيت الاستقرار أو الإصلاح الاقتصادي.

٧٩- وتدعو الحاجة فوراً إلى تعبئة الموارد المالية المطلوبة لتحقيق الأهداف والأولويات وبلوغ الغايات التي يتضمنها برنامج العمل هذا الرامي إلى التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. بيد أن المجال محدود جداً في المستقبل المنظور لتلبية الاحتياجات المتعددة لتمويل التنمية في تلك البلدان عن طريق الموارد المحلية وذلك بسبب بطء النمو أو الركود الاقتصادي وانتشار الفقر وضعف قطاع الشركات المحلي. وتتطلب الاحتياجات الاستثمارية الضخمة في تلك البلدان ضرورة توفير موارد جديدة وإضافية وبذل جهود لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتلك البلدان دعماً لبرامج العمل الوطنية بما في ذلك استراتيجيات استئصال الفقر.

ألف - تعبئة الموارد المحلية

٨٠- إن الأساس في تعبئة المزيد من الموارد المحلية وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي هو وضع أساس هيكلي متين يساعد على تحقيق معدلات مرتفعة لنصيب الفرد من النمو.

١٠١ ' إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) اتخاذ التدابير اللازمة لتنشيط المدخرات المحلية، بهدف زيادة معدلات الادخار المحلي؛

(ب) إنشاء أنظمة مالية كفؤة ومناسبة، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر، وإنشاء إطار قانوني وتنظيمي مناسب؛

(ج) إقامة روابط أقوى بين القطاع المالي والأهداف والأولويات الإنمائية؛

(د) تشجيع الآليات المالية الابتكارية مثل برامج القروض الصغيرة من أجل تعبئة المدخرات وتقديم الخدمات المالية للفقراء، بمن فيهم صغار الحائزين والعاملون لحسابهم الخاص، وخصوصاً النساء، ضمن إطار قانوني وتنظيمي مناسب؛

(هـ) تعزيز الجهود لتنفيذ نُظم الحِيطَة التي تخضع لها المصارف وغيرها من المؤسسات المالية وتزويد المصارف المركزية وغيرها من أجهزة الرقابة بما يناسبها من السلطة القانونية والقدرة الإشرافية والرقابية لضمان الامتثال للقوانين والأنظمة ذات الصلة؛

(و) الاستمرار في تحسين الأداء والقدرة التنافسية لمصارف القطاعين العام والخاص على السواء وذلك من خلال إعادة الرسملة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وتوفير التدريب على الإدارة، وتعزيز ممارسات المحاسبة والمراجعة واستنباط نظم حديثة لمعلومات الإدارة؛

(ز) تحسين الكفاءة والعدالة في نُظم تحصيل الضرائب والسعي كلما أمكن إلى توسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز الفاعلية والشفافية في الإنفاق العام، مع مراعاة مصالح الفقراء؛

(ح) وضع سياسات تسعى بفعالية إلى اجتذاب رأس المال الهارب للعودة من الخارج؛

(ط) منع الفساد والرشوة وغسل الأموال وتحويل الأموال بصورة غير مشروعة وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها كيانات القطاع العام والخاص على السواء.

٢٠ إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) مساندة جهود أقل البلدان نمواً للتأكد من أن المعونة وتدابير تخفيف عبء الديون تدعم جهود تعبئة الموارد المحلية ولا تقوضها. ويستلزم ذلك اهتماماً دائماً بإنتاجية واستدامة الاستثمارات التي تمولها المعونة، فضلاً عن الوعي بالآثار المالية المترتبة على المعونة وتخفيف عبء الديون؛

(ب) تنشيط الآليات التي تسمح بزيادة تعبئة الموارد المحلية في أقل البلدان نمواً للاستفادة من موارد المعونة؛

(ج) دعم جهود أقل البلدان نمواً في مجالات تطوير القطاع المالي وإصلاحه وفي تحسين فرص حصول الفقراء على القروض؛

(د) المساعدة في الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً جميعها لتقوية قدرة مؤسساتها وأطرها التنظيمية منعاً للفساد والرشوة وغسل الأموال وتحويل الأموال بصورة غير مشروعة وإعادة هذه الأموال إلى بلدانها الأصلية؛

باء- المعونة وفعاليتها

٨١- رغم أن السياسات المحلية تستطيع أن تنتج آثاراً إيجابية في تعبئة الموارد المحلية فإن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل مورداً حاسماً للأهمية لبلوغ أغراض برنامج العمل هذا وأهدافه وغاياته. ويجب دراسة الجوانب الكمية

والنوعية للمعونة دراسة وافية وتنسيقها تنسيقاً فعالاً. ومن الشروط الضرورية لبلوغ هذا الهدف تقليل الاعتماد على المعونة في أقل البلدان نمواً وتحسين أحجام المعونة وفعاليتها. كما أن زيادة الملكية الوطنية من خلال تحسين إدماج المعونة الخارجية في البرامج الاقتصادية الكلية والقطاعية بالغة الأهمية، شأنها شأن ممارسات المحاسبة والمراجعة والإدارة المتصلة بها. وتوفر برامج العمل الوطنية إطاراً يمكننا لأداء هذه المهمة.

١٠٠٠ إجراءات أقل البلدان نمواً

٨٢ - تسعى أقل البلدان نمواً إلى:

- (أ) وضع أنظمة المحاسبة والمراجعة اللازمة للقطاع العام ووضع ميزانيات متسقة وخطط للإنفاق المتوسط الأجل وذلك في سياق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛
- (ب) إدماج المعونة وتنسيقها في إطار الخطط والأولويات الوطنية وتعزيز القدرة الإدارية؛
- (ج) تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتحديثها بانتظام عن طريق الحوار بين الحكومة وأصحاب المصلحة في البلد، دعماً لسياسات الملكية الوطنية؛
- (د) تحديد القطاعات التي يمكن أن تحقق فيها المساعدة الإنمائية الرسمية أكبر تأثير منشط لجهود استئصال الفقر وأن تعزز النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة؛
- (هـ) إنشاء نظم معلومات، بمساعدة من الشركاء في التنمية، لرصد استخدام الموارد الخارجية وفعاليتها، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية؛
- (و) دعم الترتيبات المؤسسية التي تشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٢٠٠٠ إجراءات الشركاء في التنمية

٨٣ - تطبق البلدان المانحة في أسرع وقت ممكن الإجراءات التالية التي تعهدت بها في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً:

- (أ) البلدان المانحة التي تقدم أكثر من ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي مساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً: تواصل القيام بذلك وتزيد من جهودها؛

(ب) البلدان المانحة الأخرى التي حققت هدف الـ ٠,١٥ في المائة؛ تتعهد ببلوغ ٠,٢٠ في المائة على وجه السرعة؛

(ج) جميع البلدان المانحة الأخرى التي التزمت بتحقيق هدف ٠,١٥ في المائة: تعيد تأكيد التزامها وتتعهد إما بتحقيق هذا الهدف في السنوات الخمس القادمة وإما ببذل قصارى جهودها للإسراع في سعيها إلى بلوغ هذا الهدف؛

(د) أثناء فترة برنامج العمل، تقوم البلدان المانحة الأخرى: ببذل أقصى الجهود، كل منها على حدة، لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً بما يؤدي إلى زيادة كبيرة في مجموع مساعداتها لأقل البلدان نمواً؛

(هـ) دعم جهود أقل البلدان نمواً لإقامة نُظم معلومات تسجل، على مستوى البلد المستفيد، المؤشرات وغيرها من المعلومات المفيدة عن فعالية المعونة ليطلع عليها فرادى المانحين وأوساط المانحين جميعاً، وذلك بتقديم المعدات اللوجستية اللازمة لإنشاء نُظم المعلومات هذه والتدريب على استخدامها وصيانتها.

٨٤ - ورغبة في تحسين الاستجابة للبرامج الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات استئصال الفقر، على أساس متفق عليه بين الأطراف المتعددة، اتفقت الجهات المانحة على ما يلي:

(أ) تنفيذ توصية لجنة المعونة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تدعو إلى رفع القيود على المعونات المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، مما سيزيد بصورة كبيرة من قيمة المعونات على وجه السرعة وفقاً لما تم الاتفاق عليه في لجنة المعونة الإنمائية في أيار/مايو ٢٠٠١؛

(ب) تحسين شفافية المعونة من خلال عمليات الاستعراض الداخلية وعمليات استعراض الأنداد في لجنة المعونة الإنمائية. ويجوز في هذه الاستعراضات فحص المؤشرات التي تكشف عن نوعية المساعدة وكميتها؛

(ج) العمل مع أقل البلدان نمواً، ولا سيما من خلال مشاورات وثيقة على المستوى الوطني، لتحسين قياس التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية، مما قد يؤدي دوراً مهماً في تعزيز دور المساعدة الإنمائية الرسمية في تخفيف حدة الفقر في العالم؛

(د) التشجيع على زيادة مشاركة البلدان المستفيدة في المناقشات التي تدور بشأن سياسة المعونة الدولية من أجل تقوية الشراكات وتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(هـ) السعي إلى تعزيز قيمة مساعداتها الإنمائية الرسمية بزيادة نسبة السلع والخدمات المستمدة محلياً أو من بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً أو من البلدان النامية للمساعدة في تدعيم النمو الاقتصادي المناصر للفقراء في هذه البلدان.

جيم - الديون الخارجية

٨٥- يشكل تراكم الديون الخارجية في أغلبية أقل البلدان نمواً عائقاً خطيراً أمام جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي. وتلتهم خدمة الدين جزءاً كبيراً من موارد الميزانية الشحيحة والتي كان يمكن توجيهها إلى مجالات إنتاجية واجتماعية، كما أن تراكم الديون يضر بالمناخ الاستثماري الداخلي والخارجي. ويتفاقم الوضع بسبب تأثير الاضطرابات المالية الخارجية، وتقلبات حصائل الصادرات، والزيادات في أسعار الواردات الأساسية. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، ازداد إجمالي عبء ديون هذه البلدان.

٨٦- وتحتاج مشاكل الديون الضخمة في أقل البلدان نمواً إلى حل شامل، بما في ذلك التنفيذ الكامل والسريع والفعال للمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من تدابير تخفيف عبء الديون، وتدابير معالجة الأسباب الهيكلية للمديونية، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بهدف التأكد من ألا تعود هذه البلدان مرة أخرى إلى التأخر في السداد. ويعتبر تطبيق هذه الإجراءات تطبيقاً كاملاً أمراً حاسماً. وتعد الإجراءات التي يتخذها الدائنون الثنائيون والمتعددون الأطراف لتخفيف الديون بطريقة أسرع وأعمق وأوسع عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون خطوات تنفيذ في حل مشاكل الديون الضخمة. والخطوات التي اتخذتها مجموعة المانحين، وخصوصاً أعضاء نادي باريس وغيرهم من الدائنين الثنائيين، لمعالجة مشاكل الديون الخارجية، بما فيها تجميد مدفوعات خدمة الديون من جانب أقل البلدان نمواً، هي خطوات موضع ترحيب. وسوف تسعى أقل البلدان نمواً المدينة إلى زيادة فائدتها من تخفيف الدين وذلك بإنشاء إطار وطني منتج يشمل إصلاحات ضريبية وإطاراً للميزانية وتكيفات قطاعية، مما يساهم في القضاء على الفقر وفي تعجيل النمو الاقتصادي ونمو الصادرات وزيادة الاستثمارات وتعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة والإنتاجية والمدخرات والتنافسية الدولية. وينبغي مواصلة الجهود من خلال إجراءات شفافة لرصد واستعراض قدرة أقل البلدان نمواً على تحمل الديون على أساس معايير مناسبة وموضوعية.

٨٧- وستكون إجراءات أقل البلدان نمواً والشركاء في التنمية على النحو التالي:

‘أ‘ إجراءات أقل البلدان نمواً

(أ) اتخاذ تدابير لتعزيز إطار سياسة وطنية سليمة يساهم بفعالية في استئصال الفقر ويعزز تسريع النمو الاقتصادي، بما في ذلك الإصلاحات الضريبية ووضع إطار ميزانية متوسطة الأجل وإدخال تكيفات قطاعية وتسريع نمو الصادرات وزيادة الاستثمار والقدرات الإنتاجية والعمالة والإنتاجية والمدخرات والقدرة التنافسية الدولية؛

(ب) استخدام الموارد المفرج عنها عند تخفيف عبء الديون والموارد الأخرى الخاصة بتمويل التنمية بطريقة تراعي تماماً مصالح الفقراء وتعزز أيضاً النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والإدماج المفيد لأقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي.

(ج) تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية من صنع البلد، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، بحوث استراتيجية الحد من الفقر، بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة؛

(د) اتخاذ إجراء مشترك مع شركائها في التنمية فيما يتعلق بحالة الديون، بما في ذلك إجراء تقييم شامل لمشاكلها الخاصة بالديون وقدرتها على تحمل الديون؛

(هـ) مواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى تحسين القدرة على إدارة الديون، ويشمل ذلك طريق التشاور بانتظام مع الدائنين والشركاء في التنمية بشأن مشكلة الديون؛

٢٠٢ إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) التنفيذ الفعال للمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتقديم موارد مالية كافية، وذلك كمسألة ملحة من أجل تنفيذ المبادرة المذكورة بسرعة وبالكامل وتوفير الموارد الجديدة والإضافية اللازمة للوفاء بالاحتياجات المالية المقبلة للمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على أساس تحمل العبء بصورة منصفة وعادلة؛

(ب) تشجيع الدائنين الرسميين من غير أعضاء نادي باريس على المشاركة في تدابير تخفيف الديون لمساعدة أقل البلدان نمواً؛

(ج) إحراز تقدم سريع نحو الإلغاء التام للديون الثنائية الرسمية المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أقل البلدان نمواً، وذلك في سياق المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

(د) تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون مزيد من الإبطاء، والموافقة على إلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية على تلك البلدان مقابل تقديم التزام واضح بالقضاء على الفقر؛

(هـ) إعطاء أولوية عالية لشطب الديون المتعددة الأطراف في سياق المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون عن أقل البلدان نمواً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتعبئة موارد كافية لهذا الغرض؛

(و) النظر على أساس كل حالة على حدة في تدابير لتخفيف الديون عن أقل البلدان نمواً من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كجزء لا يتجزأ من العمليات الإنمائية؛

- (ز) إتاحة تخفيف عبء الديون عن البلدان في أعقاب التراعات، في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أسرع وقت ممكن، في حدود المرونة التي يوفرها إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛
- (ح) تشجيع الدائنين القادرين على النظر في تجميد مدفوعات خدمة الديون على أقل البلدان نمواً في حالات استثنائية؛
- (ط) استعراض ومواصلة رصد قدرة أقل البلدان نمواً على تحمّل ديونها في المحافل المناسبة على أساس معايير موضوعية وتحليل شفاف؛
- (ي) تقديم مساعدة نشطة لأقل البلدان نمواً من أجل بناء قدراتها في مجال إدارة الديون؛
- (ك) مساعدة أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى استخدام الموارد المفرج عنها عند تخفيف عبء الديون وكذلك الموارد الأخرى الخاصة بتمويل التنمية بطريقة تراعي تماماً مصالح الفقراء وتعزز أيضاً النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والإدماج المفيد لأقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي؛
- (ل) دعم جهود أقل البلدان نمواً الرامية إلى تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية من صنع البلد، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، بحوث استراتيجية الحد من الفقر، بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة؛
- (م) مساعدة أقل البلدان نمواً في كفاءة استخدام فوائد التخفيف من حدة الفقر في سياق السياسات الإنمائية الخاصة بالبلد واستراتيجيات استئصال الفقر، بغية تحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والإدماج المفيد لأقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي؛
- (ن) النظر في تنفيذ آليات تخفيف عبء الديون، مثل مقايضة الديون والأدوات الأخرى ذات الصلة لتخفيف وإدارة الديون، على أن يعكس هذا التخفيف من عبء الديون أولويات الاستراتيجيات الوطنية لاستئصال الفقر؛
- (س) مساعدة أقل البلدان نمواً على تعزيز قدرتها على الحصول على تسهيلات تخفيف الديون التجارية مثل مرفق خفض الديون التابع للبنك الدولي.

دال - الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخارجية الخاصة

٨٨- يتعين على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية الطويلة الأجل أن تقوم بدور مكمل وحافز في بناء القدرة المحلية على العرض إذ يؤدي ذلك إلى منافع مادية وغير مادية، بما فيها نمو الصادرات، ونقل التكنولوجيا والمهارات، وإنشاء الوظائف، واستئصال الفقر.

٨٩- وتمثل سياسات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر مكونات أساسية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وفي هذا السياق، فإن وجود إطار اقتصادي وقانوني ومؤسسي مستقر أمر حاسم من أجل جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار. وفي هذا الصدد يعتبر وجود بيئة مالية دولية مشجعة أمرا حاسما أيضا.

٩٠- ومن المهم كذلك في سياق اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخارجية الخاصة تهيئة بيئة اقتصادية كلية مؤاتية وتشجيع الإدارة السديدة والديمقراطية، وتعزيز الجوانب الهيكلية للاقتصاد، وتحسين القدرات المؤسسية والبشرية. وعلى الشركاء في التنمية أن يوفرُوا سلسلة من تدابير الدعم تكمل الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٩١- وتكون إجراءات أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية على النحو التالي:

١' إجراءات أقل البلدان نموا

(أ) تعزيز البيئة التمكينية لتطوير القطاع الخاص والتدفقات الاستثمارية الأجنبية؛ ومن المهم بوجه خاص وجود إطار تنظيمي وقانوني داعم للاستثمار الأجنبي المباشر الجديد والقائم، بالإضافة إلى الهياكل والقدرات المؤسسية اللازمة لتنفيذه والإبقاء عليه؛

(ب) تصميم وتنفيذ سياسات تقلل المخاطر التي تثبط الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك التفاوض على معاهدات استثمار ثنائية وإقليمية والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي تنص على ضمان الاستثمارات والتأمين عليها وعلى تسوية المنازعات؛

(ج) جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، باتجاه بناء القدرة على العرض؛

(د) تشجيع الروابط بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية للمساعدة على نشر أصول هذه الشركات المادية وغير المادية، بما في ذلك التكنولوجيا، على المؤسسات المحلية؛

(هـ) اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب الازدواج الضريبي؛

(و) تحسين إتاحة المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالاستثمار في الوقت المناسب وتحسين موثوقيتها، ويشمل ذلك المعلومات والإحصاءات المتصلة بفرص الاستثمار والأطر التنظيمية؛

٢٤ إجراءات الشركاء في التنمية

(أ) تشجيع زيادة التدفقات غير الرسمية، بما في ذلك تدفق الاستثمار، على أقل البلدان نمواً؛

(ب) دعم أقل البلدان نمواً في وضع واستخدام ما هو مناسب من الاستراتيجيات وأطر السياسات والمؤسسات المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وضع نهج شامل للاستثمار الأجنبي المباشر وإجراءات ترمي إلى تحسين الإطار التنظيمي وإتاحة معلومات موثوق بها عن الاستثمار؛

(ج) دعم جهود أقل البلدان نمواً لاجتذاب الشركات الأجنبية وفروعها، والتشجيع على نشر أصول هذه الشركات المادية وغير المادية، بما في ذلك التكنولوجيا، على المؤسسات المحلية في أقل البلدان نمواً؛

(د) مساعدة أقل البلدان نمواً في تنمية الموارد البشرية من أجل تمكينها من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه ومن المشاركة بفعالية في المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقات دولية في هذا الصدد؛

(هـ) دعم جهود أقل البلدان نمواً في مجال تطوير الهياكل الأساسية والرامية إلى جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(و) تحديد وتنفيذ أفضل الممارسات لتشجيع وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً؛

(ز) دعم المبادرات الرامية إلى إنشاء صناديق عامة وخاصة لرؤوس أموال المجازفة من أجل أقل البلدان نمواً؛

(ح) مساعدة أقل البلدان نمواً على إقامة أجهزة استشارية للاستثمار الأجنبي في بلدانها تكون هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تقديم المعلومات والخدمات والدعم الإداري للمستثمرين الأجانب المحتملين؛

(ط) تحسين التنسيق بين المنظمات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية بشأن الاستثمار إلى أقل البلدان نمواً مع إمكانية مشاركة القطاع الخاص في جملة أمور عن طريق دعم الخدمات الاستشارية للاستثمار العالمي؛

(ي) تسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً وذلك بالتأمين، حسب الاقتضاء، ضد الأخطار السياسية والتجارية المتصورة في تلك البلدان؛

ترتيبات بشأن التنفيذ والمتابعة والرصد والاستعراض

ألف - الاتجاهات الرئيسية في مجال التنفيذ والمتابعة

٩٢ - يعتمد النجاح في بلوغ أهداف برنامج العمل بصفة حاسمة على التشغيل الفعال لترتيبات تنفيذه ومتابعته ورصده واستعراضه وذلك على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وسوف ينصب معظم الاهتمام في مسارات المتابعة الثلاثة على النحو التالي:

(أ) على المستوى الوطني، يقوم كل بلد من أقل البلدان نمواً، بدعم من شركائه في التنمية، بتعزيز تنفيذ التدابير الواردة في برنامج العمل وذلك بترجمتها إلى تدابير محددة في إطار خطة عمله الوطنية للتنمية واستراتيجيته لاستئصال الفقر. بما في ذلك بحوث استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في حالة وجودها، وبمشاركة المجتمع المدني بما في ذلك القطاع الخاص على أساس حوار شامل وموسع؛

(ب) وينبغي أن تتركز المتابعة الإقليمية على التعاون بين أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ج) وينبغي أن تهتم المتابعة على المستوى العالمي في المقام الأول بتقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي لدى أقل البلدان نمواً، ورصد تنفيذ الالتزامات التي اضطلعت بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها، واستعراض سير آليات التنفيذ والمتابعة على المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمية والقطعية، والتطورات المتعلقة بالسياسات على الصعيد العالمي مع ما يترتب عليها من آثار بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

٩٣ - وينبغي أن تحظى المتابعة والرصد واستعراض برنامج العمل على أساس المسارات المرسومة أعلاه بمشاركة جميع أصحاب الشأن ذوي الصلة. وينبغي أن تجري هذه العمليات بصورة متماسكة ومتداعمة فيما بينها، وبالتالي ينبغي إقامة مراكز اتصال تعمل على نحو حسن بين مختلف مستويات المتابعة. ومن خلال هذه العمليات، فإن التدابير المحددة في برنامج العمل تجري مواءمتها أيضاً بصورة منتظمة مع التطورات الجديدة والمستجدة.

٩٤ - وتستخدم الأهداف والغايات الواردة في برنامج العمل في عملية استعراض وتقييم أداء أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية وذلك في مجال تنفيذ مختلف الالتزامات. وإلى جانب آليات المتابعة المحددة أدناه، يمكن تيسير استعراضات الأداء هذه بعمليات استعراض مستقلة يقوم بها الأنداد لتطبيق الالتزامات من جانب كل بلد من أقل البلدان نمواً وشركاء هذه البلدان كجزء من المتابعة على المستوى الوطني والقطعي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

٩٥- ومن شأن متابعة ورصد برنامج العمل أن يساهما في متابعة منسقة لتنفيذ التوصيات والالتزامات المنبثقة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية، بما في ذلك استعراضاتها الرئيسية وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، إلى جانب غيرها من الاتفاقات والمبادرات الرئيسية بشأن التنمية بقدر ما تتصل بأقل البلدان نمواً.

دور منظومة الأمم المتحدة

٩٦- إن هيئات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، بوصفها من قدامى الشركاء في عملية التنمية في أقل البلدان نمواً، لها دور خاص تؤديه في عملية تنفيذ برنامج العمل. وينبغي لهذا الغرض الانتفاع بشكل ملائم من التجربة والدراية والموارد المتوافرة لدى المنظومة، بما في ذلك المستوى الميداني. والجهود التي تبذل على المستوى القطري من جانب هيئات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في إطار شبكة المنسقين المقيمين، لمساعدة أقل البلدان نمواً في ترجمة الغايات والأهداف المنبثقة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية إلى تدابير ملموسة في ضوء الأولويات الوطنية تعتبر فرصة سانحة لتعزيز القيام بمتابعة فعالة للالتزامات المتعلقة ببرنامج العمل. وينبغي تدعيم هذه العملية.

٩٧- وهيئات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة مدعوة إلى مواصلة منح أولوية عالية لأقل البلدان نمواً وإدراج أحكام برنامج العمل بشكل ملائم في برامج عملها، والقيام في إطار الولايات المسندة لكل منها بوضع برامج عمل متعددة السنوات لصالح أقل البلدان نمواً. كما أن هيئاتها التنفيذية مدعوة إلى تنظيم تقييمات قطاعية لبرنامج العمل على فترات منتظمة كل في مجال ولايته وإتاحة حصيلة هذه التقييمات عند القيام بالاستعراضات العالمية السنوية. كما تدعى هذه المنظمات إلى المشاركة مشاركة تامة في استعراضات برنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

٩٨- ويرجى من الأمين العام للأمم المتحدة أن يضمن على مستوى الأمانة كامل التعبئة والتنسيق لجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة لتيسير التنفيذ المنسق وكذلك تحقيق الاتساق في متابعة ورصد برنامج العمل. كما تدعى لجنة التنسيق الإدارية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى النظر في كيفية تحسين الفعالية والكفاءة فيما يخص أعمال متابعة ورصد برنامج العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويمكن الإبقاء على فعالية شبكة مراكز التنسيق في كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة التي أنشئت في سياق الأعمال التحضيرية للمؤتمر وذلك في سياق استعراض ومتابعة تنفيذ برنامج العمل خلال العقد.

باء - الترتيبات الوطنية والإقليمية والعالمية

المستوى الوطني

١٠٩ - ترتيبات تتخذها أقل البلدان نمواً

٩٩ - إن لتنفيذ ومتابعة برنامج العمل على المستوى الوطني أهمية كبرى. وينبغي للحكومات أقل البلدان نمواً أن تضطلع بهذه المهمة في إطار البرامج الإنمائية الوطنية لكل منها واستراتيجياتها لاستئصال الفقر، بما في ذلك، بحوث استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في حالة وجودها وبمشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص على أساس حوار شامل وموسع. وينبغي للشركاء في التنمية أن يدعموا الأهداف والسياسات المتفق عليها التي حددتها أقل البلدان نمواً استناداً إلى برنامج العمل والمياكل الوطنية القائمة للتنمية والتعاون. ويلتزم الشركاء في التنمية على أساس التزام كل بلد من أقل البلدان نمواً وأطر السياسات والخطط الطويلة الأجل، بتقديم الدعم المناسب لتنفيذها، بما في ذلك الدعم المالي والتقني.

١٠٠ - وفي بعض أقل البلدان نمواً توجد بالفعل ترتيبات وطنية لقيام حوار على أساس عريض وشامل بشأن قضايا وسياسات التنمية. وتعد هذه المحافل حاسمة في ضمان توافق حقيقي في الآراء والملكية الوطنية لبرامج العمل الوطنية، ويلزم دعمها بالكامل. وينبغي لبلدان أخرى من أقل البلدان نمواً أن تتبع هذا المثل بإقامة هذه المحافل الوطنية. وينبغي أن تدمج في هذه المحافل اللجان التحضيرية الوطنية التي أنشئت من أجل التحضير للمؤتمر بمشاركة ممثلين من القطاع العام والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص. ويمكن للمحافل الوطنية، التي تعمل في تعاون وثيق مع الشركاء في التنمية، أن توفر مجالاً لمتابعة منتظمة ومدروسة للالتزامات كل بلد من أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية ورصد تنفيذ هذه الالتزامات على المستوى الوطني، وكذلك تقديم مدخلات للمتابعة على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطاعية.

١٠١ - وسوف يعتمد نجاح أقل البلدان نمواً في تنفيذ برنامج العمل هذا على المستوى الوطني، ضمن جملة أمور، على وجود قدرة بشرية ومؤسسية وتقنية فعالة لوضع السياسات ورصدها وتنفيذها وتنسيقها. ويجري تشجيع نظام المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة والفرق القطرية، وكذلك الممثلين القطريين لمؤسسات بريتون وودز، وغيرها من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والشركاء الآخرين في التنمية مع التعاون في المحافل الإنمائية الوطنية وتقديم الدعم لها.

٢٠٠٠ عملية الاستعراض القطري

١٠٢- ينبغي أن تظل آليات الاستعراض القطري القائمة مثل الفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي واجتماعات المائدة المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفها محافل تنسيق رئيسية للتعاون الدولي، وكذلك لتعبئة الموارد الإنمائية الخارجية لأقل البلدان نمواً، استناداً إلى أطر التنمية الوطنية. وينبغي تعزيز وتنظيم هذه الآليات على أساس أكثر انتظاماً، وينبغي أن تشمل أقل البلدان نمواً جميعها. وينبغي توسيعها لكي تشمل جميع المانحين.

١٠٣- كذلك ينبغي لعملية الاستعراض القطري أن تقدم الدعم لتعزيز الروابط بين الإطار الاقتصادي الكلي والاستراتيجيات القطاعية. وينبغي استخدام السياسات والاستراتيجيات القطاعية على نطاق أوسع كأداة لتنسيق المعونة. وينبغي أن تكون هناك عناصر تكامل أقوى بين عملية الاستعراض القطري والمحافل الوطنية.

١٠٤- ويعد التنسيق الفعال للمعونة عنصراً هاماً في زيادة كفاءة الدعم الخارجي إلى أقصى حد في ظل القيادة العامة لحكومات أقل البلدان نمواً. وينبغي بذل الجهود، بما في ذلك الجهود الرامية إلى اتساق وتبسيط إجراءات المانحين، من أجل تفادي وجود نظم موازية بغير داع لتحديد وبرمجة وتنسيق تخصيص الموارد.

المستويان دون الإقليمي والإقليمي

١٠٥- ينبغي أن تقوم اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع عمليات المتابعة على المستويين العالمي والقطري، وبالتعاون مع المصارف الإنمائية دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية والإقليمية، برصد واستعراض دوريين للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل على المستويين دون الإقليمي والإقليمي. وينبغي أن تتيح فرصة لأقل البلدان نمواً في أقاليمها، مع بلدان نامية مجاورة، وكذلك بلدان أخرى في الإقليم ذاته، لتبادل الخبرات والبحث عن حلول للمشاكل الإنمائية المشتركة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

١٠٦- كذلك ينبغي للمتابعة على المستويين دون الإقليمي والإقليمي أن تعزز استجابات السياسات دون الإقليمية والإقليمية لكي تراعي على نحو أفضل احتياجات أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تساعد أقل البلدان نمواً على تلبية احتياجات المنافسة العالمية عن طريق تطويع الأطر والروابط الإقليمية ودون الإقليمية القائمة في مجالات التجارة والمال والاستثمار، وفي الوقت نفسه تحسين نوعية تكاملها الاقتصادي الدولي.

١٠٧- وينبغي للجان الإقليمية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة أن تواصل العمل من أجل التصدي لاحتياجات ومشاكل أقل البلدان نمواً، كجزء من عملها الجاري، وبهذه الطريقة تسهم في عملية المتابعة على المستويين الوطني

والعالمي. وينبغي إيلاء الاهتمام لأي حاجة إلى تعزيز قدرات اللجان الإقليمية على القيام بأنشطة المتابعة دون الإقليمية والإقليمية.

١٠٨- وتدعى المصارف الإنمائية الإقليمية، ودون الإقليمية عند الاقتضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في البلدان النامية، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية إلى إيلاء الاهتمام الكامل في تحليلها ومتابعتها الاقتصادية لمشاكل واحتياجات وإنجازات أقل البلدان نمواً، وتقديم مدخلات ملائمة لعملية المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي.

المستوى العالمي

١٠٩- ينبغي الإفصاح على نحو ملائم عن الالتزامات الواردة في برنامج العمل أثناء الاستعراض الذي تقوم به مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية وأثناء استعراض إعلان الألفية، وكذلك أثناء المؤتمرات والمناسبات المقبلة، وفي نتائجها النهائية. وتعد الترتيبات الخاصة بالرصد والمتابعة والاستعراض على المستوى العالمي جزءاً لا يتجزأ من العملية العامة، باعتبارها جميعاً مكملة وداعمة للترتيبات السابق ذكرها على المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمية.

١١٠- وكما في حالة برنامج العمل السابق، ينبغي للجمعية العامة أن ترصد تنفيذ برنامج العمل الجديد في إطار بند خاص من بنود جدول أعمالها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تقوم بالأعمال التحضيرية الموضوعية، وكذلك استعراض ورصد تنفيذ برنامج العمل هيئات ذات صلة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وينبغي إيلاء الاعتبار لتعزيز تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١١١- والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مدعو إلى النظر فيما يلي بغية اتخاذ قرار نهائي بشأنه في الجمعية العامة: (أ) إدراج بند في جدول الأعمال السنوي بخصوص استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، يخصص للجزء التنسيقي منه؛ (ب) إجراء دراسة على فترات منتظمة لهذا الاستعراض والتنسيق في الجزء الرفيع المستوى منه؛ (ج) الاضطلاع بعملية تحضير فعال لهذا الاستعراض السنوي من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة الإجراءات المتبعة في المجلس لهذا النوع من التحضير، إضافة إلى الاستعانة بمساهمات الخبراء الحكوميين وسواهم.

١١٢- وينبغي أن يشمل النظر في كل استعراض سنوي ما يلي: (أ) متابعة ورصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية من خلال تقارير الحكومات، وكذلك تقارير أمانات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات والمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية ذات الصلة بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بأقل البلدان نمواً؛ (ب) تشجيع التعاون الدولي في دعم

برنامج العمل، بما في ذلك التنسيق بين الجهات المانحة والمنظمات المشار إليها أعلاه؛ (ج) وضع سياسات وتدابير جديدة في ضوء الظروف المحلية والخارجية التي تواجه أقل البلدان نمواً.

١١٣- وتدعى مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى إلى إدخال تنفيذ برنامج العمل هذا في صلب برامج عملها، وكذلك في عملياتها الحكومية الدولية. ويتعين أن تتواصل العمليات الحكومية الدولية القائمة في هذه المنظمات، من قبيل لجنة الدورة لمجلس التجارة والتنمية واللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ويدعى مجلس التجارة والتنمية على وجه الخصوص إلى النظر في تحويل لجنة دورته المعنية بأقل البلدان نمواً إلى لجنة دائمة كي تتناول، في إطار ولاية المجلس، القضايا الموضوعية المتصلة بتنفيذ برنامج العمل. وتدعى مجالس الإدارة هذه أيضاً إلى استرعاء انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التقدم الذي تحرزه منظمات كل منها في تنفيذ برنامج العمل هذا.

١١٤- وتدعى الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى النظر في إجراء استعراض شامل لبرنامج العمل في وقت يتم اتخاذ قرار بشأنه. وتدعى الجمعية العامة إلى النظر، قرب نهاية العقد، في عقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً لإجراء تقييم شامل لتنفيذ هذا البرنامج والبت في الإجراءات اللاحقة.

١١٥- وثمة حاجة حيوية لوجود آلية فعالة لدعم عمليتي الاستعراض والمتابعة الحكوميتين الدوليتين لتنفيذ برنامج العمل، ولتعبئة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، علاوة على المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، وتسهيل مشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة جوهرية في المحافل المتعددة الأطراف المناسبة.

١١٦- ويطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقديم توصيات إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة بشأن إنشاء آلية متابعة تتسم بالكفاءة والحضور البارز، بما في ذلك إمكانية تحويل مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية الصغيرة إلى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة.

الحواشي

- (١) "برنامج العمل" الذي وضعه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/CONF.171/13/Rev.1)،
الفقرة ٦-٧.
- (٢) "الإجراءات الأساسية لتعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (قرار الجمعية العامة، دإ-٢١/٢)، الفقرة ٥٣.
- (٣) "إطار عمل داكار (ED-2000/CONF/211/1)، الفقرة ٢٧'٢.
- (٤) المرجع نفسه، الفقرة ٤٧'٤.
- (٥) المرجع نفسه، الفقرة ٥٧'٥.
- (٦) "برنامج عمل" المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/CONF.171/13/Rev.1)، الفقرة ٨-١٦.
- (٧) المرجع نفسه.
- (٨) المرجع نفسه، الفقرة ٨-٢١.
- (٩) "إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي" ١٩٩٦.
- (١٠) "إعلان الألفية"، قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ١٩.
- (١١) "مبادرات أخرى للتنمية الاجتماعية"، قرار الجمعية العامة دإ-٢٤/٢.
- (١٢) المؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات، فاليتا، مالطة، ١٩٩٨.

بيان موقف الكرسي الرسولي من برنامج العمل

قال ممثل الكرسي الرسولي إن الكرسي الرسولي انضم إلى توافق الآراء حول برنامج العمل. وأضاف أن موقف الكرسي الرسولي من عبارتي "الصحة الإنجابية" و"حقوق الإنجاب" الواردتين في الفرع المعنون "السكان" في الالتزام ٣ ينبغي تفسيره حسب مفهوم الفقرة الافتتاحية لذلك الفرع ذاته التي تشير إلى تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + خمس سنوات. وإن ترحيب الكرسي الرسولي بقرار توافق الآراء لا ينبغي تفسيره بأي حال من الأحوال على أنه يشكل تغييراً في موقفه المعروف إزاء أساليب تنظيم الأسرة ومنع الحمل التي تعتبرها الكنيسة الكاثوليكية غير مقبولة أخلاقياً. وفي خضم جميع تفاصيل المفاوضات والأحداث التفاعلية والموازية الكثيرة، فإن شعوب أقل البلدان نمواً هي محور الاهتمامات. فالتنمية تعني مساعدة تلك الشعوب ومجتمعاتها على تحقيق طاقاتها التي وهبها لها الله تحقيقاً كاملاً بحيث لا تصبح مجرد بلدان مستفيدة من تقدم العلم الحديث والتقدم الاجتماعي، بل تلعب دوراً فعالاً وتتاح لها فرصة عادلة للوصول إلى موارد العالم.

ثالثاً - الإعراب عن الامتنان

إن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً،

- ١- يعرب عن عميق امتنانه للاتحاد الأوروبي لاستضافته المؤتمر في البرلمان الأوروبي في بروكسل؛
- ٢- يعترف مع بالغ التقدير بالمساهمة المقدمة من المفوضية الأوروبية وحكومة بلجيكا إلى المؤتمر؛
- ٣- يعرب عن تقديره الخاص لجلالة الملك البير الثاني لتفضله بحضور افتتاح المؤتمر؛
- ٤- يترجي تقديره إلى البرلمان الأوروبي لتوفير الإطار الملائم لانعقاد المؤتمر، مهيباً بذلك الجو المفضي للنجاح؛
- ٥- يشكر شعب بلجيكا على حسن ضيافته لجميع المشاركين؛
- ٦- يعرب عن الأمل في أن يتم التنفيذ الكامل للالتزامات المعقودة بغية تغيير حياة الملايين من سكان أقل البلدان نمواً.

رابعاً - المسائل التنظيمية والإجرائية

ألف - افتتاح المؤتمر

(البند ١ من جدول الأعمال)

١ - افتتح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً يوم الاثنين الموافق ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١ في احتفال افتتاحي حضره جلالة الملك ألبرت الثاني ملك بلجيكا. واستمع المؤتمر إلى كلمات ألقاها كل من السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد غوران بيرسون، رئيس وزراء السويد ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي؛ والسيدة نيكول فونتين، رئيسة البرلمان الأوروبي؛ والسيد رومانو برودي، رئيس المفوضية الأوروبية؛ والشيخة حسينة، رئيسة وزراء بنغلادش ومنسقة المجتمع العالمي لأقل البلدان نمواً؛ والسيد غي فيرهوفستادت، رئيس وزراء بلجيكا؛ والسيد هاري هولكيري، رئيس جمعية الألفية؛ والسيد جاك شيرك، رئيس فرنسا التي استضافت مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً.

باء - انتخاب الرئيس

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢ - انتخب المؤتمر بالتزكية، في الاحتفال الافتتاحي، السيد غوران بيرسون، رئيس وزراء السويد ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي رئيساً له.

٣ - وأبلغ المؤتمر بأن السيد ليف باغروودسكي، وزير التجارة في السويد، سيتولى مسؤوليات الرئاسة أثناء غياب الرئيس للاهتمام بتصريف شؤون حكومية خلال الأسبوع.

جيم - اعتماد النظام الداخلي

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٤ - اعتمد المؤتمر في جلسته العامة الثانية المعقودة في ١٥ أيار/مايو، كنظام داخلي له، النظام الداخلي المؤقت الذي أقرته اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية في دورتها الأولى (A/CONF.191/4).

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥- أقر المؤتمر، في جلسته العامة الثانية المعقودة في ١٥ أيار/مايو، جدول أعماله المؤقت كما يرد في الوثيقة A/CONF.191/1. وبذلك يكون جدول الأعمال كما يلي:

- ١- افتتاح المؤتمر
- ٢- انتخاب الرئيس
- ٣- اعتماد النظام الداخلي
- ٤- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٥- إنشاء الهيئات الفرعية
- ٦- انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس
- ٧- وثائق تفويض الممثلين المشتركين في المؤتمر:
 - (أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض؛
 - (ب) تقرير لجنة وثائق التفويض
- ٨- تقييم نتائج برنامج العمل خلال فترة التسعينات على الصعيد القطري
- ٩- استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، لا سيما في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والاستثمار، والتجارة
- ١٠- برنامج العمل: صياغة واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً ودمجها تدريجياً في الاقتصاد العالمي
- ١١- مسائل أخرى
- ١٢- اعتماد تقرير المؤتمر

٦- كما وافق المؤتمر على تنظيم عمله على النحو المبين في الفقرتين ٩ و ١٠ من الوثيقة A/CONF.191/1.

هاء - إنشاء الهيئات الفرعية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٧- أنشأ المؤتمر، في جلسته العامة الثانية، لجنة جامعة للنظر في البنود ٨ و ٩ و ١٠ من جدول الأعمال ومن ثم صياغة برنامج عمل للعدد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً بالاستناد إلى مشروع برنامج أعدته اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية (A/CONF.191/6).

٨- وقررت اللجنة الجامعة، في جلستها الأولى المعقودة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١، أن تشكل مجموعتين للنظر في مشروع برنامج العمل بحيث تتناول المجموعة الأولى الالتزامات ٤-٧ بينما تتناول المجموعة الثانية الفروع التمهيدية والالتزامات ١-٣. وانتخبت اللجنة السيدة إنغا ماجيستاد (النرويج) رئيسة للمجموعة الأولى، والسيد أالونكيو كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) كرئيس للمجموعة الثانية. وقررت اللجنة أن تأخذ في اعتبارها، لدى اضطلاعها بعملها بشأن مشروع برنامج العمل (A/CONF.191/6)، نصاً منقحاً لمشروع البرنامج قدمه رئيس اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية بعد إجراء مشاورات غير رسمية (UNLDC/BRU/1 و 2). وقررت اللجنة أن تُصرف أعمالها في جلسات غير رسمية وأن تحتتم أعمالها يوم السبت الموافق ١٩ أيار/مايو من أجل تقديم تقرير إلى المؤتمر في ٢٠ أيار/مايو.

واو - انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٩- انتخب المؤتمر، في جلسته العامة الأولى والثانية، المعقودتين في ١٥ أيار/مايو، أعضاء المكتب التالية أسماءهم:

نواب الرئيس:

السيد غيرمابيرو (إثيوبيا)

السيد ادوارد آهو فليلي (بنن)

السيدة آن كوناتي (بوركينافاسو)

السيد أالانكيو كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

السيد فيوريل أردلينو (رومانيا)

السيد صموئيل ستانيسلاوس (غرينادا)

السيد ريكاردو كامبريساس رويث (كوبا)

السيد بورفيريو مونيوت ليدو (المكسيك)
السيد بيورن سكوغمو (النرويج)
السيد رام شاران ماهات (نيبال)
السيد مكسيم موراث (هايتي)
السيد ساندور موزيس (هنغاريا)
السيد ريتشارد تيريل ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)
السيد شوجي ساتو (اليابان)
السيد عبد الرحمن محمد علي عثمان (اليمن)

السيد جاك سكافيي (بلجيكا) رئيس اللجنة الجامعة:

السيد إيدي سمبا (جمهورية تنزانيا المتحدة) المقرر:

١٠ - وفي الجلسة نفسها، قرر المؤتمر أن الأعضاء بحكم منصبهم في مكتب اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية سيشترون في عمل مكتب المؤتمر. وهؤلاء الأعضاء بحكم منصبهم هم:

السيدة إنغا ماجيستاد (النرويج) رئيسة المجموعة الأولى:

السيد ألانكيو كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) رئيس المجموعة الثانية:

السيد كاميلو ريبس (كولومبيا) (الدورة السابعة والأربعون) رئيس مجلس التجارة والتنمية

السيد فيليب بيتي (فرنسا) (الدورة السادسة والأربعون) التابع لأونكتاد:

السيد أنور الكريم شوذوري (بنغلاديش) المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً:

السيد باغر أسدي (جمهورية إيران الإسلامية) رئيس مجموعة الـ ٧٧:

رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي/المفوضية الأوروبية الاتحاد الأوروبي:

١١ - وتقرر كذلك إشراك المنسقين الإقليميين أيضاً في أعمال المكتب.

زاي - وثائق تفويض الممثلين المشتركين في المؤتمر

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

١٢- قرر المؤتمر، في جلسته العامة الأولى المعقودة في ١٥ أيار/مايو، أن يتم تشكيل لجنة وثائق التفويض على أساس تشكيل لجنة وثائق التفويض التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين. ولذلك فقد عين المؤتمر الدول التالية أعضاءً في اللجنة: الاتحاد الروسي؛ إكوادور؛ آيرلندا؛ تايلند؛ جزر البهاما؛ الصين؛ غابون؛ موريشيوس؛ الولايات المتحدة الأمريكية. وقرر المؤتمر كذلك أنه إذا لم تكن أية دولة من تلك الدول ممثلة في المؤتمر، يُطلب من المجموعة الإقليمية المعنية تسمية بديل.

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

١٣- وافق المؤتمر، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، على تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.191/10)، وبذلك قبل وثائق تفويض ممثلي المؤتمر.

حاء - الحدث الخاص

١٤- وفي ١٤ أيار/مايو، تم تنظيم اجتماع خاص بشأن "التحدي المتمثل في استئصال الفقر: ردّ المجتمع الدولي"^(١).

طاء - الجلسات المواضيعية التفاعلية

١٥- عقدت أثناء المؤتمر سلسلة من الجلسات التفاعلية بشأن المواضيع التالية^(١):

حسن التدبير والسلم والاستقرار الاجتماعي؛

تعزيز القدرات الإنتاجية: القطاع الزراعي والأمن الغذائي؛

الملكية الفكرية والتنمية: أداة لخلق الثروة؛

تعزيز القدرات الإنتاجية: دور الصحة؛

(١) للاطلاع على أسماء المشتركين في الاجتماع، انظر المرفق الثالث.

التعليم؛

التجارة الدولية والسلع الأساسية والخدمات/السياحة؛

الطاقة؛

تعزيز القدرات الإنتاجية: دور الاستثمار وتنمية المشاريع؛

تنمية الموارد البشرية والعمالة؛

تطوير الهياكل الأساسية؛

النقل؛

تمويل النمو والتنمية.

ياء - الأحداث الموازية

١٦ - جرت أثناء المؤتمر الأحداث الموازية التالية^(١):

اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى للبرلمانيين؛

اجتماع رؤساء البلديات: التعاون بين المدن؛

اجتماع مائدة مستديرة بشأن الهجرة/اللاجئين؛

اجتماع مائدة مستديرة بشأن قطاع الأعمال؛

أصحاب المشاريع من الشباب؛

الاقتصاد الرقمي؛

منتدى الشباب؛

منتدى صاحبات المشاريع.

كاف - أحداث أخرى

١٧- تم تنظيم الأحداث الأخرى التالية:

الفريق الوزاري المعني بالتمايز بين الجنسين في أقل البلدان نمواً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الأونكتاد)؛

حلقة عمل للرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة؛

بناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية في أقل البلدان نمواً (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/الأونكتاد)؛

تأثير فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب على التنمية المستدامة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛

عرض مشترك بشأن الاستثمار (الأونكتاد/اليونيدو/البنك الدولي).

١٨- وبالاتفاق مع المؤتمر، تم تنظيم منتدى للمنظمات غير الحكومية في الفترة من ١٠ إلى ٢٠ أيار/مايو.

لام - المناقشة العامة

١٩- وخلال المناقشة العامة، أدلت ببيانات ٩٦ دولة من الدول الأعضاء، و ٢٥ من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، و ٦ منظمات حكومية دولية، و ٢٢ منظمة غير حكومية.

ميم - نتائج مداوالات المؤتمر الموضوعية

(البنود ٨ و ٩ و ١٠ من جدول الأعمال)

٢٠- وافقت اللجنة الجامعة، في جلستها الختامية المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، على مشروع برنامج العمل الوارد في الوثيقة A/CONF.191/L.18 وفوضت رئيس اللجنة عرض مشروع البرنامج على الجلسة العامة.

٢١- وفي الجلسة العامة الختامية المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، اعتمد المؤتمر، بناء على توصية اللجنة الجامعة، برنامج عمل العقد الأول ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً الوارد في الوثيقة A/CONF.191/L.18 (للاطلاع على نص البرنامج، انظر الفرع ثانياً أعلاه).

٢٢- وفي الجلسة ذاتها، اعتمد المؤتمر الإعلان الوارد في الوثيقة A/CONF.191/L.20 وقرر تسميته بـ "إعلان بروكسل". (للاطلاع على نص الإعلان، انظر الفرع أولاً أعلاه).

٢٣- وفي الجلسة ذاتها، أحاط المؤتمر علماً بالبيان الذي أدلى به الأمين التنفيذي للمؤتمر في الجلسة العامة الختامية بشأن المنجزات (للاطلاع على نص الإعلان، انظر المرفق الأول أدناه).

نون - مسائل أخرى

(البند ١١ من جدول الأعمال)

٢٤- وفي الجلسة العامة الختامية المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١ اعتمد المؤتمر، بالتنسيق مع مشروع "الإعراب عن الامتنان" (A/CONF.191/L.19) المقدم من بنغلاديش، المنسق لأقل البلدان نمواً (للاطلاع على نص الإعراب عن الامتنان، انظر الفرع ثالثاً أعلاه).

سين - اعتماد تقرير المؤتمر

٢٥- وفي الجلسة العامة الختامية المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، اعتمد المؤتمر مشروع تقريره (A/CONF.191/L.16) وفوض المقرر استكمال التقرير كي تتجلى فيه مناقشات الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

البيان الذي أدلى به الأمين التنفيذي للمؤتمر في الجلسة العامة الختامية بشأن المنجزات

يشرفني أن أعرض عليكم نتائج المؤتمر من حيث المنجزات والالتزامات المعقودة. إنني أدرك أنه ليس بوسعي، في الوقت المتاح، سوى تقديم عرض مقتضب للنتائج المحققة، دون أن أعطي الانجازات الرائعة لهذا المؤتمر حقها الكامل. وفضلاً عن ذلك، فإن العديد من المقترحات المتعلقة بالمنجزات طرحت خلال الفترة التحضيرية للمؤتمر، ولكن نظراً لضيق الوقت لم ينضج عدد منها بعد كي تصبح مقبولة، بيد أنها ربما ستصبح مقبولة حقاً في الأشهر القادمة.

وعليه فإن التقرير الذي أعرضه عليكم لا يعتبر غير كامل بطبيعته ذاتها فحسب، بل ينبغي أيضاً أن ينظر إليه على أنه مجرد تقرير مؤقت، حيث إن المؤتمر ذاته ليس سوى نقطة من الزمن في استمرارية من التعاون الإنمائي الذي سيجري بعد المؤتمر وسترصده آلية المتابعة التي عمل الكثيرون بمجهود جهيد على إنشائها أثناء الاسبوع الأخير في بروكسل.

برامج العمل الوطنية وتعهد منظومة الأمم المتحدة

ربما كان أهم منجزات المؤتمر كافة توالي أقل البلدان نمواً ذاتها زمام العملية وتعهد كامل مجموعة الوكالات في منظومة الأمم المتحدة. فقد رأيتم طوال الاسبوع إلى أي مدى تجلّى ذلك التعهد في مشاركة رؤساء الوكالات وكبار موظفيها، ومقدار العمل التحضيري الهائل الذي شاركت فيه لضمان تمهيد المجال للمناقشات ذاتها. ورأيتم أن ٤٥ من أقل البلدان نمواً قدمت برامج عمل وطنية، أعدت من خلال أعمال اللجان التحضيرية الوطنية التي تشمل مجموعة واسعة من الوزارات، ووافقت عليها الحكومات التي التزمت بمجموعة واسعة من إجراءات السياسة العامة دعماً لاستئصال الفقر. وحيثما توجد بحوث استراتيجية الحد من الفقر أو بحوث استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة، فإن برامج العمل الوطنية مطابقة لتلك البحوث أو مستندة إليها؛ وخلاف ذلك، فإنها توفر الأساس لهذه البحوث في المستقبل. إن توالي زمام العملية إلى هذا الحد لم يسبق له مثيل، وهو يبشر بالخير لمستقبل التعاون الإنمائي: فأقل البلدان نمواً "تباشر عملها معاً" وتتطلع إلى استجابات منسقة تنسيقاً مماثلاً من شركائها في التنمية. وفضلاً عن ذلك، فقد التزمت أقل البلدان نمواً، في خطة العمل التي اتفق عليها بعد مفاوضات طويلة ومضنية خلال الأشهر القليلة الماضية، بمجموعة واسعة من التدابير التي ستهيئ، عند تنفيذها، الظروف اللازمة لعكس اتجاه الانحطاط الاقتصادي لأقل البلدان نمواً والنهوض لتحقيق التنمية المستدامة في تلك البلدان.

المساعدة والتمويل في المجال الإنمائي

وإني إذ أعرض النتائج الملموسة سأتناول بالتفصيل المهام التي قام بها شركاء أقل البلدان نمواً في التنمية. وسأركز في البداية على المجالين اللذين سببا أشق المصاعب، الأمر الذي زاد من روعة كانت النتائج التي توصل إليها فيهما: وهما التمويل والتجارة. ونظراً لأن العمل في هذين المجالين كان يجري باستمرار في ظل الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر واجتماع التمويل من أجل التنمية الذي سيعقد في المكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢، فإن تحقيق أي نتائج على الإطلاق كان موضع شك. ولكن بالرغم من ذلك، تم التعهد بالتزامات هامة جداً.

أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية

- التزم الشركاء في التنمية مجدداً بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية التي اعتمدها في المؤتمر الثاني المعني بأقل البلدان نمواً في باريس (١٩٩٠).
- أعلنت السويد أنها ستزيد من مخصصاتها للتعاون الإنمائي.
- أعاد عدد من البلدان (الدانمرك، النرويج، فنلندا، لكسمبرغ) تأكيد أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية.
- أشارت بلدان أخرى إلى أنها ستحاول أو تعتزم زيادة دعمها المالي لأقل البلدان نمواً (جمهورية كوريا، النرويج، السويد، الجمهورية التشيكية).

رفع القيود عن المعونة

- أعلنت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مبادرتها لرفع القيود عن المعونة لأقل البلدان نمواً اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، فضلاً عن قائمة مرجعية لكفالة الانساق في إجراءاتها الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر.

المساعدة التقنية الابتكارية

- دعم مبادرات بلدان الجنوب - الجنوب (سويسرا).
- تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية باستخدام استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام والخاص (ألمانيا).

تخفيف عبء الديون

- التزم الشركاء في التنمية بتقديم موارد مالية كافية، وذلك كمسألة ملحة من أجل تنفيذ المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بسرعة وبالكامل وتوفير الموارد الجديدة والاضافية للوفاء بالاحتياجات المالية المقبلة لهذه المبادرة المعززة (برنامج العمل، الفقرة ٨٧، ٢٤ (أ)).
 - كما التزم الشركاء في التنمية بإحراز تقدم سريع نحو الإلغاء التام للديون الثنائية الرسمية المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أقل البلدان نمواً، وذلك في سياق المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (برنامج العمل، الفقرة ٨٧، ٢٤ (ج)) وإلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية لتلك البلدان لقاء التدليل على التزامها باستئصال الفقر.
 - أعلن عدد من البلدان اعترامها بتقديم مساهمة تفوق المساهمة الأصلية لبرنامج تخفيف عبء الديون الخاص بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (بما في ذلك إيطاليا، النرويج، السويد). وأعلنت السويد أيضاً تخصيص مبلغ آخر قدره ٥٠ مليون دولار لتخفيف عبء الدين ودعم الميزانية هذه السنة.
 - أعلنت المفوضية الأوروبية قراراً بالتنازل عن المدفوعات على جميع المستحقات على أقل البلدان نمواً الناشئة عن القروض الخاصة المقدمة بموجب اتفاقيات لومي السابقة.
 - التزم الشركاء في التنمية بتشجيع الدائنين ممن يستطيع الوقف الاختياري لمدفوعات خدمة الدين لصالح أقل البلدان نمواً في حالات استثنائية على النظر في القيام بذلك.
 - التزم الشركاء في التنمية بتوفير تخفيف عبء الديون للبلدان في فترة ما بعد التراجع بموجب المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أقرب وقت ممكن، في حدود المرونة المتاحة في إطار هذه المبادرة.
- وأنا على يقين بأنكم ستوافقوني على أنه إذا تلا التنفيذ الالتزام، فإن هذه النتائج المتعلقة بالديون والتمويل ستؤدي إلى تحسن هائل في الظروف الأولية التي تبدأ منها أقل البلدان نمواً في العمل انطلاقاً من المؤتمر نحو بلوغ أهدافها الإنمائية.

التجارة

يسعدني أن أعلن، إذ أتطرق الآن إلى التجارة، أنه تحقق نجاح رائع كذلك. وكما قال باسكال لامي والوزير باغروتيسكي (البلدان ترأسا الاجتماع الذي تقرر فيه ذلك)، فإن مبادرة الاتحاد الأوروبي بمنح معاملة لجميع منتجات أقل البلدان نمواً، باستثناء الأسلحة، على أساس الإعفاء من الرسوم والإعفاء من الحصص، ما كانت لتحدث لولا هذا المؤتمر. ولحسن الحظ، فقد اتخذت بلدان أخرى مبادرات مماثلة (منها النرويج، المغرب، هنغاريا، نيوزيلندا). وهذه المبادرة هامة بحد ذاتها، بل إنها تزداد أهمية لأنها تلغي بجرة قلم الحظرين الرئيسيين على أقل البلدان نموا فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق: التعريفات الجمركية القصوى التي مالت إلى استقصاد المنتجات التي تتمتع أقل البلدان نمواً بقدرة فعلية (أو محتملة) على المنافسة فيها؛ وتساعد التعريفات الجمركية التي يحمل أقل البلدان نمواً على أن تصبح مجرد مصدرة للسلع الأولية لا للمنتجات المجهزة ذات القيمة المضافة العالية. ولكن هناك نتائج رائعة أخرى قد تحققت أيضاً:

الوصول إلى الأسواق

- تم التوصل إلى اتفاق على أن تحسن جميع البلدان المتقدمة فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على أساس تفضيلي وذلك بالعمل على بلوغ هدف إتاحة وصول جميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق وعلى أساس الإعفاء من الرسوم والإعفاء من الحصص (برنامج العمل الفقرة ٦٨(ح)).
- أشار عدد من البلدان إلى أنها ستسعى إلى تحسين إمكانية الوصول إلى أسواقها، وذلك على سبيل المثال بتخفيض التعريفات الجمركية/الرسوم على منتجات أقل البلدان نمواً (بما في ذلك جمهورية كوريا، سويسرا، بولندا، اليابان، تركيا).
- أعلن الاتحاد الأوروبي مبادرة متعددة الأطراف للتنازل عن استخدام تدابير مكافحة الإغراق فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً.
- التزم الشركاء في التنمية بتقديم مساعدة إلى أقل البلدان نمواً في تطوير الهياكل الأساسية لضمان مراقبة الجودة ومطابقة منتجاتها للمعايير الدولية (برنامج العمل، الفقرة ٦٨ (ف) وتجنب اتخاذ اجراءات من طرف واحد بطريقة لا تتماشى مع اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية (برنامج العمل، الفقرة ٦٨(ص)).
- التزم الشركاء في التنمية بتيسير عملية انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك بجعلها أقل كلفة ومتوائمة مع الأوضاع الاقتصادية المحددة لأقل البلدان نمواً (برنامج العمل، الفقرة ٦٨(س)).

بناء القدرات من أجل التجارة

- أشار عدد من البلدان إلى اعترامها أو استعدادها للمساهمة في الإطار المتكامل المعاد تصميمه للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة (منها اليابان، النرويج، آيرلندا)، مع تلقي الإطار مبلغ ٦ ملايين دولار لتنفيذ المخطط النموذجي. كما يقدم البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمات مالية.
- وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم آيرلندا أيضاً ٣ ملايين دولار خلال خمس سنوات إلى المركز الاستشاري بشأن القانون التابع لمنظمة التجارة العالمية لمساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، على الانتفاع من حقوقها القانونية بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية.
- تعهدت منظمة التجارة العالمية بتقديم مساعدة قدر الإمكان إلى أقل البلدان نمواً في عدد من المجالات، بما في ذلك مجال الانضمام.
- في مؤتمر القمة العالمي الثامن لأصحاب المشاريع من الشباب، المعقود بمناسبة انعقاد المؤتمر، أعلن بدء جامعة التجارة العالمية للعمل كمؤسسة للتعليم العالي بحيث يكون دخولها في متناول أصحاب المشاريع وراسمي السياسة العامة من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، وذلك بدعم قوي أيضاً من القطاع الخاص.
- لقد حددت المنظمة العالمية للسياحة الفقر بوصفه أولوية جديدة لبرنامج عملها، وأعلنت برنامجاً للبلدان الأفريقية المقصودة جنوب الصحراء.

الاستثمار وتنمية المشاريع

- إن الوصول إلى الأسواق أمر حيوي بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي يبلغ نصيبها من التجارة العالمية الآن نسبة ضئيلة للغاية وهي ٠,٤ في المائة من التجارة العالمية. ولكن إذا عجزت أقل البلدان نمواً عن تزويد أسواق العالم في الوقت المناسب بمنتجات تصديرية ذات نوعية لا بأس بها، فإنها لن تستطيع الاستفادة من تحسين فرص الوصول إلى الأسواق. ولهذا السبب، فمن الأهمية بمكان الاستثمار في الهياكل الأساسية للمصانع والهياكل الحيوية (بما في ذلك الهياكل الأساسية الاجتماعية) بغية بناء القدرة الانتاجية. ولذلك دار قسط كبير من المؤتمر حول بناء هذه القدرات، بما في ذلك في مجالات حيوية مثل الطاقة والنقل حيث تتخلف أقل البلدان نمواً تخلفاً خطيراً.
- وأعلنت سلسلة من المبادرات التي يمكن أن تبدأ بعد المؤتمر مباشرة، وهي عبارة عما يمكن تسميته بالمبادرة الاستثمارية الدولية من أجل أقل البلدان نمواً، وهي تشمل:

- بدء برنامج متعدد الوكالات للمساعدة التقنية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الأونكتاد، ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف، والدائرة الاستشارية للاستثمار الأجنبي التابعة لمجموعة البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، من أجل مجموعة نموذجية من أقل البلدان نمواً.
- القيام، بالاشتراك مع الغرفة التجارية الدولية، بإنشاء مجلس استشاري للاستثمار من أجل أقل البلدان نمواً يضم كبار المسؤولين التنفيذيين من الشركات المتعددة الجنسيات والزعماء السياسيين من أقل البلدان نمواً. وقدمت تيرانيا عرضاً لاستضافة أول اجتماع يعقده المجلس في أواخر هذه السنة.
- توقيع ٢٩ من معاهدات الاستثمار الثنائية على المستوى الوزاري بين معظم البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية (٩ من أقل البلدان نمواً) مع بلدان متقدمة وبلدان نامية أخرى، لتمهيد السبيل لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون الاقتصادي.
- قيام حكومة أوغندا، وبرنامج تنظيم المشاريع (إمريتيك) التابع للأونكتاد، ومشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بأفريقيا، والمديرية الإيطالية للتعاون الإنمائي، بإنشاء مشروع أوغندا لإيجاد إطار، بطريقة متكاملة، لخدمات تطوير الأعمال التجارية بغية تعزيز إقامة الشبكات، وإتاحة فرص الشراكة، والقدرة على المنافسة دولياً.
- إعلان برنامج ممول يهدف إلى تشجيع الروابط بين الشركات الأجنبية وأصحاب المشاريع المحليين، مع إيلاء عناية خاصة لتيسير حصول صاحبات المشاريع على التمويل والتكنولوجيا.
- توفير تمويل ابتدائي لعدد محدود من أقل البلدان نمواً في إطار عدد من مشاريع الاستثمار والمؤسسات المتعلقة بالتنمية؛ وسيلزم تمويل إضافي لتوسيع نطاق المشاريع ليشمل جميع أقل البلدان نمواً.

الملكية الفكرية

- أعلنت المنظمة العالمية للملكية الفكرية عدداً من المبادرات في مجال الملكية الفكرية لمساعدة أقل البلدان نمواً في هذا المجال، بما في ذلك دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في استغلال قدرتها الإبداعية وملكتها الخلاقية.

الهياكل الأساسية (بما في ذلك الطاقة والنقل)

- التزم الشركاء في التنمية بدعم تطوير الهياكل الأساسية بوسائل منها الاستثمار العام وتيسير الاستثمار الخاص (برنامج العمل، الفقرة ٤٨ '٢' (ج))، وخاصة لإنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لتيسير سير الأسواق المحلية والاقليمية المحررة) برنامج العمل، الفقرة ٦٨ (خ)).
- والتزموا أيضاً بتقديم الدعم التقني وضمانات القطاع الخاص تعزيزاً لبرامج الهياكل الأساسية بغية تيسير التكامل الثنائي والاقليمي ودون الاقليمي (برنامج العمل، الفقرة ٤٨ '٢' (ب)).
- كما التزم الشركاء في التنمية ببذل جهود حازمة لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم جهود أقل البلدان نمواً في توفير الهياكل الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية (برنامج العمل، الفقرة ٣٢ '٢' (أ)).

الطاقة

- التزم الشركاء في التنمية بدعم أقل البلدان نمواً في تنمية مصادر الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي وغيرهما من مصادر الطاقة النظيفة، وذلك بوسائل منها المساعدة المالية وتسهيل استثمارات القطاع الخاص (برنامج العمل، الفقرة ٥٦ '٢' (أ)).
- والتزم الشركاء في التنمية أيضاً بتسهيل نقل التكنولوجيا لتنمية تقنيات الطاقة النظيفة وفقاً للاتفاقات الدولية ذات الصلة (برنامج العمل، الفقرة ٥٦ '٢' (ب)) ودعم جهود أقل البلدان نمواً لتنويع مصادر الطاقة حيثما أمكن (برنامج العمل، الفقرة ٥٦ '٢' (ه)).
- وأعلنت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مبادرات بشأن توسيع نطاق إيصال الطاقة على مستوى القرية إيصالاً لا مركزياً من خلال "المنصات المتعددة الوظائف" وتجميع معدات الطاقة المتجددة وإنتاجها محلياً.
- كما أعلنت مبادرة لإنشاء مراكز وطنية للاستخدام الرشيد للطاقة.
- واقترح صندوق متجدد لمساعدة أقل البلدان نمواً في أفريقيا على إنشاء وتصميم وإدارة مشاريع الغاز الطبيعي.

- وأعلن الرئيسان المشاركان في الجلسة الخاصة بالنقل مبادرة لتنفيذ استراتيجية لتطوير خدمات نقل دولي فعالة من أجل أقل البلدان نمواً. وأيد الاتحاد الدولي للسكك الحديدية هذه المبادرة.
- وقدم معهد لوزان الاتحادي للعلوم التطبيقية عرضاً للمساهمة في التدريب على إدارة النقل من أجل أقل البلدان نمواً من خلال البرامج الخاصة، والمنح الدراسية، والبحث المتفاني بشأن المواضيع التي تقترحها أقل البلدان نمواً.

الزراعة والسلع الأساسية

لا تزال معظم أقل البلدان نمواً تعتمد إلى حد بعيد على تصدير السلع الأولية، وعلى رأسها السلع الزراعية، ويعود ذلك في جزء منه إلى الموارد الطبيعية وكذلك، كما ذكر سابقاً، لأن تصاعد التعريفات الجمركية على القيمة المضافة في التجهيز يشكل تحيزاً ضد هياكلها الاقتصادية. وفي هذه الظروف، فإن أقل البلدان نمواً معرضة لخطر شديد من أي انقطاع في وصولها إلى الأسواق بسبب تطبيق معايير ومبادئ من جانب الأسواق المستوردة. وعليه، فمما يكتسي أهمية خاصة إعلان منظمة الأغذية والزراعة مبادرة مشتركة بين الوكالات (تشمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) لإنشاء مرفق صندوق استثماري (الهدف: ١٠٠ مليون دولار) لدعم رفع مستوى قدرات أقل البلدان نمواً في مجال سلامة الأغذية وتأمين جودتها. وبالإضافة إلى ذلك،

- أعلن الاتحاد الأوروبي التزامه بتعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات لمساعدة أقل البلدان نمواً على الوفاء بمعايير تدابير الصحة والصحة النباتية وغيرها من المعايير في أسواق التصدير.
- والتزم الشركاء في التنمية بتقوية الأنشطة التي يغطيها الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية (برنامج العمل، الفقرة ٦٨(ت))، وتعهد الصندوق بدوره بأن يمول، في حدود موارده ومن خلال التمويل المشترك، المشاريع التي تحددت لدى الاستعداد للمؤتمر فيما يتعلق بتعزيز القدرات الإنتاجية، والتدابير في فترة ما بعد الحصاد والتخزين المناسب للتقليل من خسائر ما بعد الحصاد إلى أدنى حد، والتمويل، بما في ذلك المساهمات الإئتمانية، وإدارة الأخطار السعرية، والتمويل السلعي المنظم.
- وأعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين صندوقاً استثمارياً مشتركاً بين منظمة الأغذية والزراعة والمفوضية لتعزيز قدرات اللاجئين في مجال الأمن الغذائي.

ألف - تنمية الموارد البشرية والعمالة

هناك حقيقة معروفة وهي أن فرص أي فرد في الحصول على عمل ستتعزيز بتحسين المهارات. ومن هنا أهمية الالتزامات في هذا المجال:

- التزم الشركاء في التنمية بتشجيع أقل البلدان نمواً ومساعدتها على بناء القدرات في مجال التدريب التقني والمهني (برنامج العمل، الفقرة ٣٧ ٢٠٠٤ هـ) وفي إدخال أساليب مبتكرة على التعليم والتدريب، بما في ذلك التعلم عن بعد (برنامج العمل، الفقرة ٣٧ ٢٠٠٤ ط).
 - وأعربت بعض البلدان عن التزامها بزيادة برامجها التدريبية من أجل أقل البلدان نمواً (جمهورية كوريا، بولندا).
 - وأعلنت منظمة العمل الدولية مبادرات بشأن عرض صفقة من المكونات لإدماجها في استراتيجيات العمل الوطنية ودعم البرامج الوطنية للحد من الفقر من خلال تحقيق وتوطيد النمو القائم على كثافة العمل.
 - وفي مجال الاقتصاد الرقمي، أعلن الأونكتاد أنه سيتيح صفقة سياحة إلكترونية إلى جميع قطاعات أقل البلدان نمواً، العام منها والخاص، لمساعدتها على الوصول إلى الأسواق ذات الصلة.
- وإذا تطرقنا الآن إلى المجالات "الاجتماعية"، نجد أنه تحققت نتائج هامة فيما يتعلق بالصحة والتعليم، وحسن التدبير والوقاية من التراجع.

الصحة

- التزم الشركاء في التنمية بتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال الدعم، بما في ذلك الدعم التقني، في مجالات الصحة والمياه المأمونة والإصحاح (برنامج العمل، الفقرة ٣٩ ٢٠٠٤ أ) ودعم أقل البلدان نمواً في توسيع وتعزيز البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية (برنامج العمل، الفقرة ٣٩ ٢٠٠٤ هـ).
- وأعلن عن تبرعات مالية في سبيل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: مبلغ إضافي قدره ٢٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة و٣٠ مليون دولار من إيطاليا. ويعمل الأمين العام للأمم المتحدة ومجموعة الثمانية بلدان على إنشاء صندوق استثماري دولي مكرس لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية.

- وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على آلية تسعيرية فعوية للمستحضرات الصيدلانية الرئيسية، وقررت المفوضية الأوروبية فك الربط تماماً بين مشتريات عقاقير المفوضية الأوروبية وغيرها من أشكال المعونة الإنمائية.
- وأيدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي برنامج عمل خمسي المدة أعدته المفوضية الأوروبية لمكافحة الأمراض المعدية (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا) التي تؤثر في أقل البلدان نمواً تأثيراً شديداً.

التعليم

- التزم الشركاء في التنمية بتوفير المزيد من الدعم، بما في ذلك تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء، لتحقيق أهداف مؤتمر "توفير التعليم للجميع" المعقود في داكار بشأن التعليم ومحو الأمية (برنامج العمل، الفقرة ٣٧، ٢٠٠٢) (أ).
- والتزم الشركاء في التنمية أيضاً بدعم مبادرات التغلب على العوائق أمام تعليم البنات، وتحقيق توسيع فرص التعليم وتحسينها أمامهن (برنامج العمل، الفقرة ٣٧، ٢٠٠٢) (ح)) وتكثيف جهود نقل المعارف وتحسين القدرة على نشر المعارف محلياً في أقل البلدان نمواً (برنامج العمل، الفقرة ٣٧، ٢٠٠٢) (ج)).
- وأعلنت مبادرة لتشجيع الالتحاق بالمدارس في أقل البلدان نمواً مع الحفاظ على دخل الأسرة، ويجري ذلك فعلاً في عدد من البلدان من غير أقل البلدان نمواً (البرازيل، المكسيك) (مخطط الدخل الأدنى للالتحاق بالمدارس).
- أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية زيادة في ميزانية التعليم لديها بنسبة ٢٠ في المائة.

حسن التدبير والوقاية من التراجع

- أعلن إنشاء صندوق استئماني جديد متعدد المانحين بشأن حسن التدبير، تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع تخصيص شبك خاص لأقل البلدان نمواً، فضلاً عن شبك للتعاون بين المدن. ويحظى الصندوق الاستئماني فعلاً بالتزام مالي من النرويج واهتمام من السويد.
- وأعرب عدد من البلدان عن دعم مبادرات حسن التدبير (سويسرا، السويد، النرويج)، وأعلنت السويد زيادة في مخصصاتها المالية للوقاية من التراجع وحسن التدبير.

- أعلنت اليابان أنها ستقدم مزيداً من المساهمات لصندوق الأمن البشري التابع للأمم المتحدة، وأنها تعتزم بذل قصاراها في مجال النزاع ومشاكل اللاجئين.
- والستزم الشركاء في التنمية بمساعدة أقل البلدان نموا على تطوير شبكات أمان فعالة وآليات استجابة سريعة لمواجهة الكوارث الطبيعية والصدمات الاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك ما يكون ناشئاً عن برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الضريبي (برنامج العمل، الفقرة ٣٢٢، هـ).
- وقرر البرلمانين هنا في المؤتمر، بعد جلستهم، إنشاء فريق أساسي لإقامة شبكة فيما يتعلق بمتابعة برنامج العمل وتنفيذه.
- وأعلنت المنظمة الدولية للهجرة برنامج عملها لصالح أقل البلدان نموا الذي يشمل أموراً منها إدارة الهجرة.
- كما أعلن عدد من المبادرات للتعاون بين مدينة وأخرى، بما في ذلك إنشاء صندوق لدعم التعاون بين المدن، واثننا عشر اتفاقاً بين مدن بلدان الشمال ومدن أقل البلدان نموا، ومساهمات من شبكات المدن لصالح التعاون بين المدن، وأساليب ابتكارية لتمويل التعاون بين المدن.

خاتمة

إنني اعتقد أن هذا الجرد السريع لنتائج المؤتمر، ولو أنه غير كامل ويقتصر بالضرورة على النتائج المحققة مباشرة بحلول موعد المؤتمر أو أثناء المؤتمر، يدل بوضوح على استعداد الشركاء في التنمية لبذل وسعهم لمساعدة أقل البلدان نموا في الخروج بسرعة من الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي تكتنفها. ودعونا جميعاً، بشتى طرقنا، نواصل الضغط في سبيل التنفيذ الكامل السريع للالتزامات الرائعة المعقودة هنا في بروكسل، بحيث لا تكون هناك حاجة لكي تعقد الأمم المتحدة مؤتمراً رابعاً لأقل البلدان نموا.

المرفق الثاني

الإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً الصادر عشية انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً بروكسل، ١٣ أيار/مايو ٢٠٠١

إننا، نحن وزراء أقل البلدان نمواً، وقد اجتمعنا عشية انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في بروكسل في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠١،

إذ نشير إلى الإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً المعتمد في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ في هافانا أثناء قمة الجنوب،

وإذ نشير أيضاً إلى الإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً المعتمد في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

وإذ نشير كذلك إلى إعلان أقل البلدان نمواً المعتمد أثناء المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في سياتل في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ والبيان الصادر عن وزراء تجارة أقل البلدان نمواً المعتمد في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعقود في بانكوك في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠،

وإذ نرحب بقيام رؤساء الدول والحكومات باعتماد إعلان الألفية في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أثناء قمة الألفية التي عُقدت في الأمم المتحدة بنيويورك،

وإذ نؤكد على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١،

نعلم ما يلي:

١- إننا نجتمع في ضوء خلفية قوامها الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية الآخذة في التدهور في بلداننا وما يجري من تميش متزايد لبلداننا في حين أن التغييرات الجوهرية التي حدثت في الاقتصاد العالمي نتيجة للعولمة ولأوجه التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا قد أتت بزيادات لم يسبق لها مثيل في الرخاء في العالم. وإنه لمن دواعي قلقنا البالغ أن أقل البلدان نمواً البالغة ٤٩ بلداً لم تتمكن كمجموعة، على الرغم من جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي الشديدة، من الاستفادة من هذه الاتجاهات والتطورات العالمية كما لم تتمكن من بلوغ أهداف

برنامج عمل باريس لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات. وقد تعوقت هذه الجهود في المقام الأول بفعل تناقص تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ومحدودية الطاقة الإنتاجية، وتصاعد عبء الديون، وعدم ملائمة الأوضاع الخاصة بالوصول إلى الأسواق، وعدم كفاية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وشدة المعوقات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً.

٢- إننا نشدد على أنه وإن كانت المسؤولية الرئيسية عن تنمية أقل البلدان نمواً تقع على عاتق هذه البلدان، فإن تحسين الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية التي تزداد تفاقماً في هذه البلدان يتطلب، ضمن ما يتطلبه من أشياء أخرى، وجود تدابير دعم دولي كبير وملحوس من أجل هذه البلدان، بما في ذلك برامج ملائمة لاستئصال شأفة الفقر وإزالة ما يعترض تنميتها من معوقات هيكلية حرجة. ومن أجل النهوض بهذه المسؤولية، يلزم إقامة شراكات فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٣- إننا نعلق في هذا السياق أعظم أهمية على مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي نعتبره اختباراً كبيراً لمبدأ تعزيز الشراكة وتقاسم المسؤولية الذي أيدناه جميعاً في إطار برنامج العمل للتسعينات.

٤- إننا نكرر الإعراب عن التزامنا الكامل بعقد مؤتمر ناجح ونتعهد بالعمل على نحو وثيق مع شركائنا في التنمية بغية تحقيق نتائج ملموسة ذات وجهة عملية يمكن أن توقف وتعكس على نحو حاسم اتجاه عملية التهميش وتستأصل شأفة الفقر مما يحسن الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية الحالية في بلداننا. وهكذا فإن نجاح المؤتمر سيقاس بطبيعة ومدى الالتزامات ذات الوجهة العملية والقابلة للتنفيذ التي يكون لها أعظم تأثير وأكبر إسهام في تحقيق هذه الأهداف.

٥- إننا بهذه الروح ندعو شركاءنا في التنمية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في مجالات من بينها المجالات المحددة التالية:

- عكس الاتجاهات المتناقصة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والعمل على أن تتحقق في وقت مبكر الأرقام المستهدفة المتفق عليها لهذه المساعدة لصالح أقل البلدان نمواً في موعد غايته عام ٢٠٠٥ وتحسين فعالية المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً عن طريق أمور من بينها عدم ربط المعونة؛
- حل أزمة الديون عن طريق إتاحة تخفيف كبير وعميق وسريع في مجال الديون لجميع أقل البلدان نمواً، بما في ذلك إتاحتها عن طريق الإلغاء الكامل للديون؛

- تشجيع وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك تقديم حوافز من أجل المستثمرين في أقل البلدان نمواً؛
- إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق وصولاً مضموناً وقابلاً للتنبؤ به عن طريق شمول جميع منتجاتنا بإمكانية الوصول إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم والإعفاء من الحصص بشكل ملزم وذلك في حدود إطار زمني دقيق يمكن هذه البلدان من أن تشترك بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي؛
- التطبيق والتحسين والتنفيذ الكامل للتدابير المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية لصالح أقل البلدان نمواً، على النحو الوارد في اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛
- التوصل إلى اتفاق مبكر، من جانب المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية على أقصى تقدير، فيما يتعلق بإيجاد إجراءات واضحة ومبسطة تهدف إلى تيسير عملية انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية والتعجيل بهذه العملية، وتقديم مساعدة مالية وفنية كافية إلى هذه البلدان في هذا الصدد.

٦- إننا نعرب عن تقديرنا للبلدان التي أوفت بالأرقام المستهدفة المتفق عليها دولياً لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً بل والتي تجاوزتها وللبلدان التي قامت بتحسين إمكانية وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، بما في ذلك مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة" التي اتخذها الاتحاد الأوروبي، ونحث شركاءنا في التنمية على اتخاذ تدابير مماثلة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية والوصول إلى الأسواق، إن لم يكونوا قد فعلوا ذلك بعد.

٧- إننا نعلق أهمية كبيرة على الحاجة إلى آلية ملائمة وفعالة لتنفيذ ومتابعة واستعراض ورصد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالعقد الأول من الألفية الجديدة. وفي هذا الصدد، ناشد الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ مكتباً لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، تتوفر له الموارد المالية والبشرية الكافية ويرأسه ممثل رفيع المستوى، وذلك بعد المؤتمر مباشرة.

٨- إننا نرحب بالالتزام مجدداً من جانب بعض شركائنا في التنمية بتحسين تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة من أجل أقل البلدان نمواً والمبادرات المتخذة من أجل تحقيق هذه الغاية، وخاصة عن طريق إطلاق البرنامج التجريبي للإطار المتكامل وإنشاء الصندوق الاستثماري للإطار المتكامل. ونحن ندعو شركاءنا في التنمية إلى الإسهام في هذا الصندوق الاستثماري بسخاء.

٩- إننا ندعو ونشجع البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين على مواصلة دعمها لبلداننا فيما نبذله من جهود للاندماج في الاقتصاد العالمي على نحوٍ مفيدٍ ونتعهد بتعزيز هذه الشراكة عن طريق التعاون بين الجنوب والجنوب.

١٠- إننا ندعو منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات المتعددة الأطراف فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين إلى تعبئة إمكاناتهم دعماً لتنفيذ نتائج هذا المؤتمر تنفيذاً كاملاً وفعالاً في ظل قدر أكبر من التنسيق ومن تضافر الطاقات والالتزام الكامل.

١١- إننا نعرب عن تقديرنا البالغ للاتحاد الأوروبي لاستضافته هذا المؤتمر وللدعم المقدم إلى بلداننا فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية المضطلع بها على الصعيد القطري. ونحن نرغب أيضاً في تسجيل تقديرنا لجميع الشركاء الآخرين الذين أسهموا بسخاء في نجاح العملية التحضيرية للمؤتمر. وإننا نعرب أيضاً عن تقديرنا لحكومة وشعب بلجيكا لما حظينا به من ترحيب وكرم ضيافة. كما نعرب عن تقديرنا للأونكتاد لدعمه للمؤتمر.

المرفق الثالث

المتكلمون الرئيسيون والمدعوون بصورة خاصة والمناظرون في الجلسات المواضيعية التفاعلية والأحداث الموازية

حدث خاص

التحدي المتمثل في استئصال الفقر: رد المجتمع الدولي

جلالة ملك ليسوتو ليتسي الثالث

السيد ألفا عمر كوناري، رئيس مالي

السيد بنيمين وليام مكابا، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة

السيد أوليسوجون أوبازانيو، رئيس نيجيريا

الشيخة حسينة، رئيسة وزراء بنغلاديش

السيد أبولو نسيامي، رئيس وزراء أوغندا

السيد غوران بيرسون، رئيس وزراء السويد، رئيس المؤتمر

السيد هاري هولكيري، رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة (جمعية الألفية)

السيد بول نيلسن، المفوض الأوروبي المعني بشؤون التنمية والمعونة الإنسانية

السيد مايك مور، المدير العام، منظمة التجارة العالمية

السيد جيمس د. وولفونسون، رئيس مجموعة البنك الدولي

السيد أندرو ناتسيوس، مدير وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة

السيدة كريستين هيمريك، نائبة رئيس سياسات التكنولوجيا الاستراتيجية، أنظمة سيسكو

السيد سليل شيتي، المسؤول التنفيذي الأول لهيئة المعونة العملية

السيد جون ساير، المدير التنفيذي لمنظمة أوكسفام الدولية

جلسات مواضيعية تفاعلية

حسن التدبير والسلام والاستقرار الاجتماعي

السيد ليوناردو سانتوس سيماوو، وزير الشؤون الخارجية، موزامبيق

السيدة آن كرستين سايدنس، وزيرة التنمية الدولية، النرويج

السيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد أبو حسن شودري، وزير دولة للشؤون الخارجية، بنغلاديش

السيدة حوة ديا تيام، الوزيرة المكلفة بالعلاقات مع الجمعية، السنغال

السيدة ماري روبنسن، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

السيد رود لوبيرس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

السيد برونسن ماكنلي، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة

السيدة ماج اينجير كلينغفال، وزيرة التعاون الإنمائي والهجرة وحقوق اللجوء، السويد

السيدة شيريل غراي، نائبة الرئيس بالنيابة ومديرة إصلاحات القطاع العام في البنك الدولي

تعزيز القدرات الإنتاجية: القطاع الزراعي والأمن الغذائي

السيد هارتويغ دي هاين، المدير العام المساعد، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

السيد لينارت باجي، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيد بابا ديوم، المنسق العام، مؤتمر وزراء الزراعة لغربي أفريقيا ووسطها

السيد سرتاج عزيز، وزير الشؤون الخارجية والمالية السابق، باكستان

السيد شتاين بي، المدير العام، الدائرة الدولية للبحوث الزراعية الوطنية

السيد د. تريبارتي، مدير شعبة الزراعة، بنك التنمية الأفريقي

الملكية الفكرية والتنمية، أداة لخلق الثروة

السيد روبرتو كاستيلو، نائب المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية

السيد فريديو بيتسيميفيرا، وزير الإعلام والثقافة والاتصالات، مدغشقر

السيد رونالدو ساندينبرغ، وزير العلم والتكنولوجيا، البرازيل

تعزيز القدرات الإنتاجية: دور الصحة

السيدة ماريا مينا، وزيرة التعاون الدولي، كندا

السيد أليكي باندا، وزير الصحة والسكان، ملاوي

السيد شاه كبريا، وزير المالية، بنغلاديش

السيد ليوناردو س. سيماو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون، موزامبيق

الدكتور أ. أنارفي أساموا باه، المدير التنفيذي، منظمة الصحة العالمية

السيد ك. ي. أمواكو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وعضو في لجنة منظمة

الصحة العالمية بشأن الاقتصاد الكلي والصحة

السيد فيليب بوسكين، المفوض الأوروبي المعني بالبحوث

السيد بول نيلسن، المفوض الأوروبي المعني بالتنمية والإعانة الإنسانية

السيدة فيليبا سونديرس، منظمة أوكسفام الدولية، المملكة المتحدة

التعليم

السيد كويشيرو ماتسورا، المدير العام، اليونسكو

السيد خميني نوفانيسفونغ، نائب الممثل الدائم، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

السيدة بينينا ملاما، مديرة محفل النساء الأفريقيات من أجل التعليم

السيدة مونيكا فويو، المسؤولة عن التعليم، رابطة التعليم الدولي

السيد ستيف باركر، كبير المستشارين في شؤون التعليم بالنيابة، إدارة التنمية الدولية

التجارة الدولية والسلع الأساسية والخدمات/السياحة

السيد إيدي سيمبا، عضو في البرلمان ووزير الصناعة والتجارة، جمهورية تنزانيا المتحدة

السيد بول نيلسن، المفوض الأوروبي المعني بالتنمية والمعونة الإنسانية

السيد مايك مور، المدير العام، منظمة التجارة العالمية

السيد باسكال لامي، المفوض المعني بالتجارة، المفوضية الأوروبية

السيد م. مالي، وزير التجارة والتسويق والصناعة، ليسوتو

السيد م. ولد ناني، وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية، موريتانيا

السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد

السيد رولف بوهنكي، المدير الإداري، الصندوق المشترك للسلع الأساسية

السيد سافتور نامبوريتي، نائب الوزير، وزارة الصناعة والتجارة، موزامبيق

السيد رافائيل رودريغيس بونغا، الأمين العام، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

السيد فرانسيسكو فرانجياي، الأمين العام، المنظمة العالمية للسياحة

الطاقة

السيد كارلوس ماغارينيوس، المدير العام، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

السيد باكاري مون، وزير الاقتصاد والمالية، مالي

السيد ويليلم مولترير، الوزير الاتحادي للزراعة والغابات والبيئة وإدارة المياه، النمسا

السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد

السيد أندريه نالكي دوروغو، وزير المناجم والطاقة والمياه، جمهورية أفريقيا الوسطى

السيد موسى ح. سيياه، وزير الدولة للتجارة والصناعة والعمالة، غامبيا

السيد ب. دي سامبايو نونيس، مدير النقل والطاقة، المفوضية الأوروبية

السيد سونام تشيرنغ، مدير إدارة الطاقة، بوتان

السيد توماس يوهانسن، مدير برنامج الطاقة والغلاف الجوي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد كريس موتيرشيد، نائب الرئيس للتكنولوجيا، مجموعة المنطق والحساب والبرامج الحاسوبية التجارية

السيد غودفري س. سيماسيكو، نائب وزير المالية والتنمية الاقتصادية، زامبيا

السيد س. مايا، إحصائي، زمبابوي

السيد أندرياس رانيت، الفريق الاستشاري في الطاقة الكهربائية، النمسا

السيد برنار جامي، إحصائي موارد، فرنسا

السيدة إيفيت ستيفنس، مديرة مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

السيد جو كليميسو، رئيس لجنة تنفيذ مشروع أنبوب الغاز في غربي أفريقيا، غانا

السيد فاتح بيرو، رئيس شعبة التحليلات الاقتصادية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الوكالة الدولية للطاقة، فرنسا

السيد جورج جيرو، عضو مجلس بورصة نيويورك للتجارة، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد لامن روتن، الأونكتاد

السيد رينالدو فيغيريدو، الأونكتاد

تعزيز القدرات الإنتاجية: دور الاستثمار وتنمية المشاريع

السيد شام براسيده، وزير التجارة، كمبوديا

السيدة هايدماري فيسوريك زول، الوزيرة الاتحادية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ألمانيا

السيد ألان كيرماتن، مدير شركة أفريقيا، غانا

السيدة صونيا باسكوا، المديرية العامة لشركة جويسبي باسكوا الخاصة المحدودة للمنتوجات المعدنية العامة، اثيوبيا

السيد هانس إيبهارد شليير، الأمين العام لاتحاد الحرفيين الألمان، ألمانيا

السيدة ماريا ليفانوس كاتاوي، الأمينة العامة، الغرفة التجارية الدولية

السيد إيرل كيرنس، رئيس شركة ألايد زوريخ للخدمات المالية ورئيس منظمة تنمية الكومولث والمجلس

الاقتصادي للكومولث ومعهد التنمية فيما وراء البحار، المملكة المتحدة

البارون بول دي ميستر، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول، الشركة البلجيكية للخرسانة، بلجيكا

السيد فرانس تاميرس، رئيس اتحاد الصناعات الغذائية الهولندية وعضو في المجلس التنفيذي لاتحاد أرباب العمل

والصناعة الهولندية وجمعية المؤسسات التجارية الهولندية، هولندا

السيد فرانسوا دي لاج دي مو، رئيس المجلس، شركة اللوفر، فرنسا

السيد تاديسي هايلي، المدير العام للهيئة الإثيوبية للاستثمار، اثيوبيا

السيد س. ميحتا، الأمين العام للجمعية الاستثمانية لوحدة المستهلكين، الهند

السيد جابو نكويو، الأمين العام، إقليم أفريقيا، الاتحاد الدولي لعمال المنسوجات والملبوسات والجلود، جنوب أفريقيا

تنمية الموارد البشرية والعمالة

السيد شارل جوسلن، وزير التعاون الإنمائي، فرنسا

السيد جيرما بيرو، وزير التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، إثيوبيا

السيد فرنسوا تريمو، المدير التنفيذي، مكتب العمل الدولي

السيد زيفرين ديابر، مدير البرنامج المعاون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيدة ماموناتا سيسبي، الأمينة العامة المساعدة، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

السيد يوسف وادي، رئيس المجلس الوطني لأرباب العمل، السنغال
السيد سمير رضوان، مستشار أقدم في سياسات العمالة، مكتب العمل الدولي

تطوير الهياكل الأساسية

السيد كيميو فوجيتا، المساعد الخاص لوزير الشؤون الخارجية، اليابان
السيدة نعمت شفيق، نائبة الرئيس، تنمية الهياكل الأساسية والقطاع الخاص، البنك الدولي
السيد أ. ك. م. ماسيهور رحمان، الأمين الدائم، وزارة المالية، التنمية الريفية المتكاملة، بنغلاديش
السيد جون بيير فيريست، مدير قسم التخطيط الاستراتيجي وتنسيق السياسات، مصرف التنمية الآسيوي
السيد سامويل كينسلي ناما، مدير قسم دعم العمليات، مصرف التنمية الأفريقي
السيد حامادون توري، مدير مكتب تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية، الاتحاد الدولي للاتصالات

النقل

السيد ب. جوردان، المسؤول التنفيذي الأول في شركة مينتيك للصناعات المعدنية، بريتوريا، جنوب أفريقيا
السيد ح. بويد، المسؤول التنفيذي الأول في شركة سافمرين للنقل البحري، جنوب أفريقيا
السيد ر. ب. رونيار، وكيل في شؤون النقل المتعدد الوسائط المشترك بين الدول، نيبال
السيد ج. مبوندو كانيا، محامي أقدم، زامبيا
السيد م. جوهيل، أخصائي رئيسي في شؤون النقل، البنك الدولي
السيد ف. ل. بيرى، نائب رئيس معهد لوزان الاتحادي للعلوم التطبيقية، سويسرا

تمويل النمو والتنمية

- السيدة إ. هيرفكينس، وزيرة التعاون الإنمائي، هولندا
- السيد دونالد كابروكا، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، رواندا
- السيد مارك لويس باسن، وزير التخطيط والتعاون الخارجي، هايتي
- السيد فينسن كاريجا، منسق، البرنامج الوطني للحد من الفقر، رواندا
- السيد ماتس كارلسن، نائب رئيس مكلف بالشؤون الخارجية وشؤون الأمم المتحدة، البنك الدولي
- السيد ريتشارد كاري، نائب المدير، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الأحداث الموازية

اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى للبرلمانيين

- السيد جواكيم ميراندا، رئيس لجنة البرلمان الأوروبي بشأن التنمية والتعاون
- السيد عبد المعين خان
- السيد م. ب. تيجيتنديرو، متحدث، الجمعية الوطنية، ناميبيا
- السيد تالاتا دومينيك كفنندو، بوركينافاسو
- السيدة ماري تيريز أوي ندسي نتساما، الجمعية العامة، الكاميرون
- السيد كوبسك شوتيكول، تايلند
- السيد سيرج مارسيل، ممثل كندا الدائم لدى منظمة التجارة العالمية
- السيد ج. ألكسندر كوري، رئيس مساعد في اتفاق الشراكة المشترك بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها
- السيد علي نوهوم ديالو، الرئيس، الجمعية الوطنية، باماكو
- السيدة غلينيس كينوك، مجموعة الاشتراكيين الأوروبيين، عضوة في البرلمان الأوروبي

اجتماع رؤساء البلديات

السيد فريدي تيلمينس، رئيس بلدية مدينة بروكسل

السيد خوان كلوس، رئيس بلدية مدينة برشلونه، رئيس الرابطة العالمية لتنسيق المدن والسلطات المحلية

السيد غي دي ماني، غانشورين، بلجيكا

السيد يان سوينن، لوميل، بلجيكا

السيدة تاناندرأ أونجيفيديفا، ناميبيا

السيد كريس مارين، أولن، بلجيكا

السيد كلود كانتن، نائب رئيس بلدية إقليم كيبيك، كندا

السيد سايمن كومباوري، رئيس بلدية مدينة واغادوغو، بوركينا فاصو

السيد أموزوفي أكاكبو، رئيس بلدية مدينة لومي، توغو

السيدة كارولا شتاين، ماينس، ألمانيا

السيد نايجل رينغروس، خبير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد مهند شريف، منسق التحالف العالمي للمدن في مواجهة الفقر

السيد مارشيلو نوفيرسترن، الاتحاد العالمي للمدن المتحدة والمتوأمة

السيدة شابير شيماء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد كريستوف نوتال، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

السيد جيل ديسكيل، المفوضية الأوروبية

السيد إدموندو فيرنا، برنامج متطوعي الأمم المتحدة

السيد جاك جوبلن، الاتحاد الدولي للسلطات المحلية

- السيد موبيو إيرنست نكومو، رئيس بلدية مدينة أبيدجان، كوت ديفوار
- السيد هنري شابير، الشبكة الإقليمية للسلطات المحلية لإدارة المستوطنات البشرية
- السيدة كيرستن داهلبرغ، مبادرات بريمن
- السيد مانويل تورناري، رئيس بلدية مدينة جنيف
- السيد دومينيك لورون، اتحاد المدن والجماعات البلجيكية
- السيد توم هوني، المدن الشقيقة، الولايات المتحدة الأمريكية
- السيد آلين ماتيس، مدير المشاريع، شركة ليون للمياه
- السيد ايدي بوتمانس، وزير الدولة للتعاون، بلجيكا
- اجتماع مائدة مستديرة بشأن الهجرة/اللاجئين*
- السيد م. أ. منان، وزير العمل والعمالة، بنغلاديش
- السيد إيدي بوتمانس، وزير الدولة للتعاون والتنمية، بلجيكا
- السيد برونسن ماكنلي، الأمين العام، المنظمة الدولية للهجرة
- اجتماع مائدة مستديرة بشأن قطاع الأعمال*
- السيد موسى سيلاه، وزير التجارة، غامبيا
- السيد مفو مالي، وزير التجارة، ليسوتو
- أصحاب المشاريع من الشباب*
- صاحب السمو الملكي الأمير فيليب، ولي عهد بلجيكا
- أميرة برنكوفان، راعية مؤتمر القمة
- السيد سوجيت شودوري، الأمين العام لمؤتمر القمة

- السيد ستيفن وودارد، مستشار، مكتب الرئيس، البرلمان الأوروبي
- السيد بيير غيسلن، مدير البرامج، الخدمات الاستشارية للقطاع الخاص في أوروبا، البنك الدولي
- السيد روبرت و. م. بيركس، رئيس مؤسسة بانيكارو
- السيد نوويل ج. براون، مجلس الإدارة، الصندوق الاستثماري للأمريكتين، منظمة الدول الأمريكية
- السيد عوني بھنام، أمين المؤتمر، الأونكتاد
- السيد سيرجيو مارشي، ممثل كندا الدائم لدى منظمة التجارة العالمية
- السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد
- السيد مايك مور، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية
- السيد ج. بيليل، المدير التنفيذي في مركز التجارة الدولية، جنيف
- السيد آلين ميريو، الرئيس، مجموعة بيوميريو للبحث الميكروبيولوجي، فرنسا
- السيد ريتشارد غولد، مدير شعبة الصادرات والتنمية الصناعية، أمانة الكومنولث
- السيد زيفرن ديابري، مدير البرنامج المعاون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- السيد رون ل. جاميسن، نائب الرئيس الأقدم لمصرف مونتريال، كندا
- السيد سام لانفرانكو، جامعة يورك، كندا
- السيد أندرو فيدامان، المدير المعاون، المحفل الدولي لكبار رجال الأعمال
- السيد إيان سايرس، المستشار الأقدم في شعبة القطاع الخاص لخدمات دعم التجارة، مركز التجارة الدولية، جنيف
- السيد شيام كومر غوجادور، المستشار الأقدم، مركز التجارة الدولية، جنيف
- السيد لويس ميشيل، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية، بلجيكا
- السيد جورج كيل، موظف أقدم، المكتب التنفيذي للأمانة العامة في الأمم المتحدة

السيد نيل ستيوارت، رئيس تحرير مجلة الاستثمار إنفيستور ريليشنس، لندن ونيويورك

السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية

السيدة أنومي نيتس إيتيبروك، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية، بلجيكا

السيدة إيتيل بلوندين أندرو، وزيرة الدولة للشباب والأطفال، كندا

السيد لوك دي كلاييه، رئيس والمسؤول التنفيذي الأول، مؤسسة CDC IXIS للخدمات المالية في شمال أمريكا

السيدة شيلا أمبليتن، نائبة رئيس جامعة، جامعة يورك، كندا

السيد دونالد كروتو، رئيس مجلس الإدارة، معهد ألبرت شفيتسر، الولايات المتحدة الأمريكية

الاقتصاد الرقمي

السيد رام شان محاة، وزير المالية، نيبال

منتدى الشباب

السيد فيونن أومير كيرتاي، كبير المستشارين الاقتصاديين، مؤسسة آيرلندا

السيد عبد الخالق، قسم اللغة البنغالية، جامعة راجشاهي، بنغلاديش

السيد أيو أولوكوتن، خبير استشاري في شؤون التحرير، جريدة التايمز اليومية في نيجيريا، نيجيريا

السيد هورتانشيو لانغا، رئيس، رابطة الموسيقيين الموزمبيق

السيد رالف هنري، اقتصادي في مجال التنمية، ترينيداد وتوباغو

السيد روجيه واليس، الرئيس التنفيذي، الجمعية السويدية لمؤلفي الموسيقى الشعبية، أستاذ في المعهد الملكي

للتكنولوجيا، السويد

السيد كورت كمبير، المدير المستشار المكلف بشؤون حقوق المؤلف والتعاون من أجل التنمية، المنظمة العالمية

للملكية الفكرية

السيد برفين أناند، محامي، مكتب أناند وأناند، الهند

السيد ويليمس إدوارد، مدير المكتب الهايتي لحقوق المؤلف، مكتب حقوق المؤلف في هايتي

السيد شيرمان شافولا، المدير التنفيذي، جمعية حقوق المؤلف في ملاوي

السيدة بريجيت أنديرسن والسيدة فيونا ماكملين، محاضرتان ومعيدتان كبيرتان مختصتان في القانون، كلية بيركبيك، جامعة لندن، لندن، المملكة المتحدة

السيد كيت نيغوس، محاضر كبير، كلية غولدسميثس، جامعة لندن

السيد خوسي كارلوس كوستا نيتو، رئيس شركة دابليو ديسكوس للتسجيلات الموسيقية، البرازيل

السيد جون شيهان، المدير الإداري، شركة سوني ميوزيك آيرلند للتسجيلات الموسيقية، آيرلندا

السيد ميكائيل ايبو كوبر، المسؤول التنفيذي الأول، شركة فريشير ميوزيك للتسجيلات الموسيقية، جامايكا
السيدة بوندا مبو، وزيرة الثقافة، السنغال

منتدى صاحبات المشاريع

السيدة رينا دي فيليدا بيموديس، سفيرة، بعثة هندوراس لدى الاتحادات الأوروبية، بلجيكا

السيدة مو سوشا، وزيرة شؤون النساء وقدماء المناضلين، كمبوديا

السيد فياي ماخان، الأمين العام المساعد، منظمة الوحدة الأفريقية، إثيوبيا

السيدة ياسين مبنغي، نائبة الأمينة العامة، مكتب شبكة النساء الساحليات، موريتانيا

السيدة جون ماري فياني نيريميغو، محفل المشتغلات بالأعمال الحرة، رواندا

السيد أنريكي تر هورست، سويسرا

السيد أوجين كوفي أدوبولي، منظمة الوحدة الأفريقية، توغو

السيدة كاترين موانامبوا، المديرية الإدارية، شركة بيمزي المحدودة، زامبيا

المرفق الرابع

قائمة بالمشاركين في المناقشة العامة

الدول

السيد ف. سيدوروف	الاتحاد الروسي
السيد آتو جيرما بيرو	إثيوبيا
السيد عريف ماميدوف	أذربيجان
السيد ماريو أ. لوسادا	الأرجنتين
السيد هايل فولدنسي	إريتريا
السيد مايكل موغليستن	أستراليا
السيد أ. عبد الله	أفغانستان
السيد مايكل بوهنت	ألمانيا
السيد نصر الدين سومينتابورا	إندونيسيا
السيدة آنا دياس لورونكو	أنغولا
السيد أبولو نسيامبي	أوغندا
السيدة ليز أودونيل	آيرلندا
السيد غونار سنوري غونارسن	آيسلندا
السيد رينو سيرى	إيطاليا
السيد أشرف قريشي	باكستان
السيد سيلسو لافير	البرازيل
السيد فاسيلي تاكيف	بلغاريا
السيد شاه أ. م. س. كبريا	بنغلاديش

السيد كاندو فانكشوك	بوتان
السيدة آن موناتى	بور كينا فاصو
السيد ماتياس سيناميني	بوروندي
السيدة غراسينا بيرناتوفتش	بولندا
السيد ألياكسندر سيكوف	بيلاروس
السيد أبنان بافاناريت	تايلند
السيد أوكتاي أوزوي	تركيا
السيد كالسوبي باييمي دوبي	تشاد
السيد سيمفيتشيو بري	توغو
السيد لاجيتوبو تويليمو	توفالو
السيد يوسف مقدم	تونس
السيد عبد القادر مساحل	الجزائر
السيد دونالد كودو	جزر سليمان
السيد عبد الرحمن محمد شلقم	الجمهورية العربية الليبية
السيد آنج فيلكس باتاس	جمهورية أفريقيا الوسطى
السيد هينيك كمونيتشيك	الجمهورية التشيكية
السيد بنجامين و. مكابا	جمهورية ترازيا المتحدة
السيد سانياغو تيجادا اسكوبوسا	الجمهورية الدومينيكية
السيد هوانغ دو يون	جمهورية كوريا
السيد ماتياس بوابوا وا كايبي	جمهورية الكونغو الديمقراطية
السيد سومسافات لونغسافات	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
السيدة لينديوي هندريكس	جنوب أفريقيا
السيد اسماعيل عمر غلاح	جيبوتي

السيدة أنيتا باي بونديغارد	الدانمرك
السيد خوسي ماريا نيفيس	الرأس الأخضر
السيد دونالد كايروكا	رواندا
السيد غودفري س. سيماسيكو	زامبيا
السيد هانس جواكيم كيل	ساموا
السيد جواكيم رافائيل برانكو	سان تومي وبرينسيبي
السيد جاروسلاف كليبو	سلوفاكيا
السيد أ. سيلفاراياه	سنغافورة
السيد مامادو سيك	السنغال
السيد عمر حسن أحمد البشير	السودان
السيدة ماج اينجر كلينفال	السويد
السيد والتر فوست	سويسرا
السيدة كادي سيساي	سيراليون
السيد ريكاردو برودسكي	شيلي
السيد علي خالف غلير	الصومال
السيد غوانغ زيانغ سان	الصين
السيد حسن موسى صلاح	غامبيا
السيدة كامارا حاجة ماحاوا بانغورا	غينيا
السيد مالام مان	غينيا - بيساو
السيد لينوكس فوتي	فانواتو
السيد روساريو ج. مانالو	الفلبين
السيدة ساتو حاسي	فنلندا
السيدة تون نوتي نينه	فييت نام

السيد يوآنيس كاسوليدس	قبرص
السيد ديارمويد مارتن	الكرسي الرسولي
السيد براسيد شام	كمبوديا
السيد سيرج مارسيل	كندا
السيد ريكاردو كابريساس رويس	كوبا
السيد تابورورو تيتو	كيريباتي
السيد شارل غورنس	لكسمبرغ
الملك ليتسي الثالث	ليسوتو
السيد كيليبون ألبير ماوي	ليسوتو
السيد داتو عبد الله محمد ريدزام ديفا	ماليزيا
السيد ألفونس رانديانامبينينا	مدغشقر
السيدة ماجدة شاهين	مصر
السيد عبد الحميد عواد	المغرب
السيد بورفيريو مونيوس ليدو	المكسيك
السيد عبد الله يامين	ملديف
السيد يوسف السعدون	المملكة العربية السعودية
السيد محمد ولد ناني	موريتانيا
السيد ليوناردو سانتوس سيمامو	موزامبيق
السيد يو صو تا	ميانمار
السيد موسي ب. تجيتانديرو	ناميبيا
السيدة آن كريستين سيدنس	النرويج
السيد فيليم مولتيرير	النمسا
السيد م. رام شان ماحات	نيبال

السيد أوسيني عبدو سلاي	النيجر
السيد ب. إ. أيووه	نيجيريا
السيد جوزيف فليب أنتونيو	هايتي
السيد سيمون ديوسيل ديراس	هايتي
السيد كاماليش شارما	الهند
السيد لاسلو تروكساني	هنغاريا
السيدة إفلين هرفكينس	هولندا
السيد أندرو ناتسيوس	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد شيجيو أوتاكي	اليابان
السيد عبد الرحمن محمد علي عثمان	اليمن
السيد يوانيس كامبوليسس	اليونان

المراقب

السيد صائب بامية	فلسطين
------------------	--------

الوكالات المتخصصة والوكالات المعنية

السيد توماس ليفي	الاتحاد البريدي العالمي
السيد روبرت بلوا	الاتحاد الدولي للاتصالات
السيد جورغن استروب	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
السيد هارون ديالو	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
السيد خوان صومافيا	منظمة العمل الدولية
السيدة أليكس فولكوف	الوكالة الدولية للطاقة الذرية

هيئات الأمم المتحدة وبرامجها

السيدة إيفيت ستيفنس	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
السيد أموس نامنغا نغونجي	برنامج الأغذية العالمي
السيد زيفرين ديابري	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
السيد عبدولي جنيه	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الأفريقي
السيد كلاوس توفيفير	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
السيد غال داي	برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
السيدة رينو شاهيل غراف	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز
السيد حاما أربا ديالو	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
السيدة ثريا أحمد عبيد	صندوق الأمم المتحدة للسكان
السيد لينارت باج	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
السيد نورمند لوزن	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
السيد ريبو حادا	لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
السيد كيم حاك سو	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
السيدة شارون كابلين ألاكيا	متطوعو الأمم المتحدة
السيد مارتن بلينغا إيبوتو	المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
السيدة آنا تيبياجوكا	مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
السيد دينيس بيليل	مركز التجارة الدولية
السيدة ماري روبنسن	مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
السيد صادق رشيد	منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المنظمات الحكومية الدولية

السيد رولف و. بونكي	الصندوق المشترك للسلع الأساسية
السيد بول نيلسن	المفوضية الأوروبية
السيد عبد الرحيم غافاهي	منظمة التعاون الاقتصادي
السيد بيدوما آلن يودا	المنظمة الدولية للفرانكوفونية
السيد فرانسيسكو فرانجيلي	المنظمة العالمية للسياحة
السيد لورانس أغوبوزو	منظمة الوحدة الأفريقية

المنظمات غير الحكومية

السيدة جاياتي كيربالاني	جامعة براهما كوماريس الروحية العالمية
السيد شلالا أوليفير سيببسو والسيد روبرت غلاسغو	ائتلاف المندوبين الشباب
السيدة نيسي غولاكي	المنظمة الدولية للمستهلكين
السيد جون ماري روجيه كوزيك	جمعية أخوة نوترودام
السيدة ماموناتا سيسبي	الاتحاد الدولي لنقابات العمال
السيدة ميريديت أيلود	الائتلاف الدولي للعمل الإنمائي
السيد جيف فيليكس	التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن
السيدة كونشيتا بونسيني	الاتحاد الدولي للنساء الجامعيات
السيد موسي ب. تيجيتنديرو	الاتحاد البرلماني الدولي
السيد سيباستيان تريغلر	منظمة الولاية الدولية
السيد كامبي شالمير	محل المنظمات غير الحكومية/الاجتماع المعني بالديون
السيد كيمبوا ريتشارد	محل المنظمات غير الحكومية/الاجتماع المعني بالبيئة
السيدة ماتيرا ب. شريستا	محل المنظمات غير الحكومية/الاجتماع المعني بالصحة

السيد الفريد أ. ساندي	محفل المنظمات غير الحكومية/الاجتماع المعني بتنمية الهياكل الأساسية
السيد جون بيير أودراوغو	محفل المنظمات غير الحكومية/الاجتماع المعني بالمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر
السيدة أوغيت أكبلوغين دوسا	منظمة الإشعار الاجتماعي
السيدة هوب ب. وايت ديفيس	الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة
السيد هولاشند غولشها	الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
السيد ويلي تيس	الاتحاد العالمي للعمل
السيد مايكل لوتس	المؤسسة العالمية لنقل المعلومات
السيدة جوليت صايغ	الحركة العالمية للأمهات
السيد سوجيت شودوري	رابطة أصحاب المشاريع من الشباب

المرفق الخامس

الحضور^(١)

١ - حضر المؤتمر ممثلون عن الدول التالية:

بليز	الاتحاد الروسي
بنغلاديش	إثيوبيا
بنما	أذربيجان
بنن	الأرجنتين
بوتان	الأردن
بوتسوانا	إريتريا
بور كينا فاصو	إسبانيا
بوروندي	أستراليا
البوسنة والهرسك	إسرائيل
بولندا	أفغانستان
بوليفيا	ألمانيا
بيرو	أندورا
بيلاروس	إندونيسيا
تايلند	أنغولا
تركيا	أوروغواي
ترينيداد وتوباغو	أوغندا
تشاد	إيران (جمهورية-الإسلامية)
توغو	آيرلندا
توفالو	آيسلندا
تونس	إيطاليا
جامايكا	باراغواي
الجزائر	باكستان
جزر سليمان	البرازيل
جزر القمر	بربادوس
الجمهورية العربية الليبية	البرتغال
جمهورية أفريقيا الوسطى	بروني دار السلام
الجمهورية التشيكية	بلجيكا
جمهورية تنزانيا المتحدة	بلغاريا

(١) للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر A/CONF.191/INF.3.

غانا	الجمهورية الدومينيكية
غواتيمالا	جمهورية كوريا
غينيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
غينيا الاستوائية	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
غينيا - بيساو	جمهورية مولدوفا
فانواتو	جنوب أفريقيا
فرنسا	جورجيا
الفلبين	جيبوتي
فتزويلا	الدانمرك
فنلندا	الرأس الأخضر
فييت نام	رواندا
فيجي	رومانيا
قبرص	زامبيا
قيرغيزستان	زمبابوي
الكاميرون	ساموا
الكرسي الرسولي	سان تومي وبرينسيبي
كرواتيا	سانت فنسنت وجزر غرينادين
كمبوديا	سانت كيتس ونيفس
كندا	سانت لوسيا
كوبا	سري لانكا
كوت ديفوار	السلفادور
كوستاريكا	سلوفاكيا
كولومبيا	سلوفينيا
الكونغو	سنغافورة
الكويت	السنغال
كيريباتي	سوازيلند
كينيا	السودان
لاتفيا	السويد
لبنان	سويسرا
لختنشتاين	سيراليون
لكسمبرغ	شيلي
ليبيريا	الصومال
ليتوانيا	الصين
ليسوتو	العراق
مالطة	غابون
مالي	غامبيا

النمسا	ماليزيا
نيبال	مدغشقر
النيجر	مصر
نيجيريا	المغرب
نيكاراغوا	المكسيك
نيوزيلندا	ملاوي
هايتي	ملديف
الهند	المملكة العربية السعودية
هندوراس	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
هنغاريا	منغوليا
هولندا	موريتانيا
الولايات المتحدة الأمريكية	موريشيوس
اليابان	موزامبيق
اليمن	موناكو
يوغوسلافيا	ميانمار
اليونان	ناميبيا
	النرويج

٢- وحضر ممثل فلسطين المؤتمر بصفة مراقب.

٣- وكانت مكاتب الأمم المتحدة وهيئاتها التالية ممثلة في المؤتمر:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
صندوق الأمم المتحدة للسكان
مركز الأمم المتحدة للإعلام
برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
جامعة الأمم المتحدة
متطوعو الأمم المتحدة
برنامج الأغذية العالمي

٤ - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية ممثلة في المؤتمر:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة العمل الدولية
المنظمة البحرية الدولية
صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
الاتحاد البريدي العالمي
البنك الدولي
منظمة الصحة العالمية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
منظمة التجارة العالمية

وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في المؤتمر: - ٥

مصرف التنمية الأفريقي

مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ

المنظمة الآسيوية - الأفريقية للتعمير الريفي

وكالة التعاون والإعلام في مجال التجارة الدولية*

اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية

مصرف التنمية الآسيوي*

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

أمانة الكومنولث

جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية

منظمة التعاون الاقتصادي

الجماعة الأوروبية

المنظمة الدولية للهجرة

صندوق التعاون الدولي التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

منظمة الوحدة الأفريقية

منظمة المؤتمر الإسلامي

منظمة البلدان المصدرة للنفط

بنك التنمية لغربي أفريقيا*

المنظمة العالمية للسياحة

- ٦ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في المؤتمر:

Action Aid

Africa Resources Trust

Africa Tomorrow

African Forum and Network on Debt and Development

Aga Khan Foundation

Agence adventiste internationale de secours et de développement

Alliance mondiale des unions chrétiennes féminines

Alliance paysanne pour le développement rural

American Life League

Anglican Consultatif Council

Armenian Relief Society, Inc.

Association des femmes guinéennes pour la recherche et le développement

Association guinéenne des femmes pour le développement rural

Association guinéenne pour la promotion rurale de l'éducation et la sante

Association guinéenne pour l'allègement des charges féminines

Association guinéenne pour la promotion de la femme et la scolarisation des jeunes filles

Association pour le développement économique social et environnemental du Nord

Association mauritanienne pour la santé des femmes et enfants et développement

Association pour la promotion d'un développement intégré en milieu rural et péri-urbain

Association des volontaires pour le développement

Association des volontaires pour le service international

Association des états généraux des étudiants de l'Europe

Associação Juvenil Para o Desenvolvimento Comunitário de Angola

Aujourd'hui pour demain

Bangladesh Farm Labourers Federation

Bender Djedid
Brahma-Kumaris World Spiritual University
Broederlijk Delen
Campaign Life Coalition
Campagne nationale pour la paix durable en République démocratique du Congo
Care International
Caribbean Council for Europe
Caritas Internationalis
Centre for Bhutan Studies
Centre indépendant de recherches et d'initiatives pour le dialogue
Centre Libret
Children with a Mighty God
Christian Aid
Christian Relief and Development Association
Civil Liberties Committee
Coalition internationale d'action pour le développement
Coalition of Yemen NGOs for Child's Rights
Coalition des organisations africaines pour la sécurité alimentaire et le développement
Collectif des artistes et professionnels de la culture
Comité de concertation et de coordination des associations et ONG/femmes de Madagascar
Comité droits de l'homme maintenant
Comité de liaison ONG-D-UE
Community Development Library
Comité pour l'annulation de la dette du Tiers Monde
Comité national pour la femme et le développement
Confédération des femmes de toute l'Inde
Confédération nigérienne du travail

Confédération syndicale mondiale de l'enseignement

Conference of Non-Governmental Organisations in Consultative Relationship with the United Nations

Congregation of Our Lady of Charity of the Good Shepherd

Conseil des organisations non-gouvernementales d'appui au développement

Conseil international des femmes juives

Conseil national des ONG de développement du Congo

Consumers International

Coordination des ONG et associations féminines nigériennes

Cooperazione Internazionale

Coopération internationale pour le développement et la solidarité

Counterparts in Rehabilitation and Development in Sierra Leone

Cre-Copernicus

Danish Association for International Cooperation

Deutsche Welthungerhilfe

Development Network of Indigenous Voluntary Associations

Direct Aid to Natures Development Organisation

Direitos Humanos e Desenvolvimento

Disaster Management and Refugee Studies Institute

Economic Justice Coalition

European Committee of Sugar Manufacturers

European Union Migrants' Forum

Eveil de la femme

Eward

Farmapu-Inter

Fédération internationale des associations de bibliothécaires et des bibliothèques

Fédération internationale des centres sociaux et communautaires

المرفق السادس

قائمة مرجعية بالوثائق

- A/CONF.191/1 جدول الأعمال المؤقت المشروح لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموًا
- A/CONF.191/2 تقرير اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموًا عن دورتها الأولى، نيويورك، ٢٤-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠
- A/CONF.191/3 تقرير اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموًا عن دورتها الثانية، نيويورك، ٥-٩ شباط/فبراير ٢٠٠١
- A/CONF.191/4 اعتماد النظام الداخلي - النظام الداخلي المؤقت
- A/CONF.191/5 تقرير اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموًا عن دورتها الثالثة، نيويورك، ٢-٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١
- A/CONF.191/6 مشروع برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموًا
- A/CONF.191/7 مساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموًا من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مذكرة من الأمانة
- A/CONF.191/8 رسالة من الاتحاد البرلماني الدولي
- A/CONF.191/9 الإعلان الوزاري لأقل البلدان نموًا الصادر عشية انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموًا و Corr.1
- A/CONF.191/10 تقرير لجنة وثائق التفويض

- A/CONF.191/11 برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموًا
- A/CONF.191/12 إعلان بروكسل
- A/CONF.191/13 تقرير المؤتمر
- A/CONF.191/BP/1 النقل والتنمية - مذكرة تتناول قضايا مطروحة
- A/CONF.191/BP/2 الوثيقة الختامية لحلقة العمل المتعلقة بأقل البلدان نموًا السابقة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموًا: بناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية، كيب تاون، جنوب أفريقيا، ٢١-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١
- A/CONF.191/BP/3 نتائج حلقة العمل المشتركة بين الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعنية بتعزيز القدرات الإنتاجية وتنويع السلع الأساسية لدى أقل البلدان نموًا والتعاون بين بلدان الجنوب، قصر الأمم، جنيف، ٢٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١
- A/CONF.191/BP/4 نتائج الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياحة والتنمية في أقل البلدان نموًا، جزر كناري الكبرى، إسبانيا، ٢٦-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١
- A/CONF.191/BP/5 تقرير الهيئة الخاصة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعنية بأقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية عن دورها الخامسة
- A/CONF.191/BP/6 دور الزراعة في تنمية أقل البلدان نموًا وإدماجها في الاقتصاد العالمي، تقرير من إعداد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- A/CONF.191/BP/7 مسائل موضوعية ناشئة عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: الفقر والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- بيان اعتمده اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ٤ أيار/مايو ٢٠٠١

- A/CONF.191/BP/8 حقوق الإنسان والفقير والحكم السديد في البلدان الأقل نمواً: اتباع مناهج قائمة على الحقوق من أجل وضع إطار جديد للتعاون
- مساهمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
- A/CONF.191/BP/9 مذكرة إعلامية عن اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وغزة) من إعداد السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الاقتصاد والتجارة
- A/CONF.191/L.1 جلسة مواضيعية تفاعلية - الحكم السديد والسلم والاستقرار الاجتماعي
ملخص من إعداد أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.2 حدث خاص - التحدي المتمثل في استئصال الفقر لتحقيق التنمية المستدامة: رد المجتمع الدولي
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.3 حدث مواز - مائدة مستديرة رفيعة المستوى للبرلمانيين
Add.1 و ملخص من إعداد أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.4 جلسة مواضيعية تفاعلية - تعزيز القدرات الإنتاجية: القطاع الزراعي والأمن الغذائي
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.5 مقترحات بشأن الفصل الثالث من مشروع برنامج عمل مجموعة ال ٧٧
- A/CONF.191/L.6 جلسة مواضيعية تفاعلية - الملكية الفكرية والتنمية
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.7 حدث مواز - تسخير منافع التنمية من الهجرة: جوانب الالتقاء بين الهجرة والتشرد والتنمية
ملخص أعدته أمانة المؤتمر

- A/CONF.191/L.8 جلسة مواضيعية تفاعلية - تعزيز القدرات الإنتاجية: دور الصحة
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.9 حدث موازٍ - المائدة المستديرة لقطاع الأعمال، تحويل الفرص
التصديرية المتاحة لأقل البلدان نموًا الى أعمال تجارية: الاستجابة
الاستراتيجية
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.10 جلسة مواضيعية تفاعلية - توفير التعليم للجميع
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.11 حدث موازٍ - اجتماع رؤساء البلديات
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.12 جلسة مواضيعية تفاعلية - التجارة الدولية والسلع الأساسية
والخدمات/السياحة
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.13 جلسة مواضيعية تفاعلية - الطاقة
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.14 حدث موازٍ - مؤتمر القمة العالمية الثامن لشباب رجال الأعمال
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.15 حدث موازٍ - الاقتصاد الرقمي: إدماج أقل البلدان نموًا في الاقتصاد الرقمي
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.16 مشروع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموًا

- A/CONF.191/L.17 جلسة مواضيعية تفاعلية - تنمية الموارد البشرية والعمالة، توفير العمل اللائق من أجل الحد من الفقر: برنامج للتنمية في أقل البلدان نمواً
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.18 مشروع برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
- A/CONF.191/L.19 الإعراب عن الامتنان
مشروع مقدم من بنغلاديش، المنسق لأقل البلدان نمواً
- A/CONF.191/L.20 الإعلان
- A/CONF.191/L.21 جلسة مواضيعية تفاعلية - تعزيز القدرات الإنتاجية: دور الاستثمار وتطوير المشاريع
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.22 جلسة مواضيعية تفاعلية - تنمية الهياكل الأساسية
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.23 حدث مواز - محفل الشباب
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.24 جلسة مواضيعية تفاعلية - النقل والتنمية
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.25 حدث مواز - محفل المشتغلات بالأعمال الحرة
ملخص أعدته أمانة المؤتمر
- A/CONF.191/L.26 اجتماع مواز - اجتماع رؤساء البلديات: إعلان رؤساء البلديات في بروكسل
- A/CONF.191/L.27 جلسة مواضيعية تفاعلية - تمويل النمو والتنمية

- A/CONF.191/INF.1 معلومات للمشاركين
- A/CONF.191/INF.2 هيكل/شكل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
مذكرة تفسيرية
- A/CONF.191/INF.3 قائمة بالمشاركين
- A/CONF.191/Misc.1 موجز مؤقت عن المجتمع المدني والأحداث الموازية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
- A/CONF.191/Misc.2 قائمة مؤقتة بالمشاركين
و Rev.1 قائمة مؤقتة ومنقحة بالمشاركين
- A/CONF.191/Misc.3 قائمة مرجعية بالوثائق
- A/CONF.191/CP/1 عرض قطري: بور كينا فاصو
- A/CONF.191/CP/2 عرض قطري: تشاد
- A/CONF.191/CP/3 عرض قطري: ميانمار
- A/CONF.191/CP/4 عرض قطري: نيبال
و Corr.1
- A/CONF.191/CP/5 عرض قطري: سان تومي وبرينسيبي
- A/CONF.191/CP/6 عرض قطري: إريتريا
- A/CONF.191/CP/7 عرض قطري: ملاوي
- A/CONF.191/CP/8 عرض قطري: السودان
- A/CONF.191/CP/9 عرض قطري: زامبيا
- A/CONF.191/CP/10 عرض قطري: توغو

- A/CONF.191/CP/11 عرض قطري: النيجر
- A/CONF.191/CP/12 عرض قطري: أوغندا
- A/CONF.191/CP/13 عرض قطري: جمهورية تنزانيا المتحدة
- A/CONF.191/CP/14 عرض قطري: بنن
- A/CONF.191/CP/15 عرض قطري: هايتي
- A/CONF.191/CP/16 عرض قطري: بوتان
- A/CONF.191/CP/17 عرض قطري: اليمن
- A/CONF.191/CP/18 عرض قطري: بوروندي
- A/CONF.191/CP/19 عرض قطري: ساموا
- A/CONF.191/CP/20 عرض قطري: غينيا - بيساو
- A/CONF.191/CP/21 عرض قطري: الرأس الأخضر
- A/CONF.191/CP/22 عرض قطري: توفالو
- A/CONF.191/CP/23 عرض قطري: جيبوتي
- A/CONF.191/CP/24 عرض قطري: إثيوبيا
- A/CONF.191/CP/25 عرض قطري: غينيا
- A/CONF.191/CP/26 عرض قطري: جمهورية أفريقيا الوسطى
- A/CONF.191/CP/27 عرض قطري: مدغشقر
- A/CONF.191/CP/28 عرض قطري: فانواتو
- A/CONF.191/CP/29 عرض قطري: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

- A/CONF.191/CP/30 عرض قطري: جزر القمر
- A/CONF.191/CP/31 عرض قطري: رواندا
- A/CONF.191/CP/32 عرض قطري: الكونغو
- A/CONF.191/CP/33 عرض قطري: مالي
- A/CONF.191/CP/34 عرض قطري: ليسوتو
- A/CONF.191/CP/35 عرض قطري: غامبيا
- A/CONF.191/CP/36 عرض قطري: السنغال
- A/CONF.191/CP/37 عرض قطري: بنغلاديش
- A/CONF.191/CP/38 عرض قطري: ليبيريا
- A/CONF.191/CP/39 عرض قطري: موريتانيا
- A/CONF.191/CP/40 عرض قطري: كمبوديا
- A/CONF.191/CP/41 عرض قطري: غينيا الاستوائية
- A/CONF.191/CP/42 عرض قطري: سيراليون
- A/CONF.191/CP/43 ملخصات عن برامج العمل الوطنية في أقل البلدان نمواً للعدد
٢٠٠١-٢٠١٠ Vol.I & Vol.II
- ملخص عن برنامج العمل الوطني لأنغولا Vol.I/Add.1
- A/CONF.191/CP/44 عرض قطري: جزر سليمان
- A/CONF.191/CP/45 عرض قطري: أنغولا
- A/CONF.191/CP/46 عرض قطري: ملديف

اللجنة التحضيرية

- A/CONF.191/IPC/1 إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
الدورة الأولى: نيويورك ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠
- A/CONF.191/IPC/2 تقرير الاجتماع التحضيري على مستوى الخبراء لأقل البلدان نمواً الناطقة
باللغة الإنكليزية في أفريقيا
المنعقد بأديس أبابا، من ٢٧ الى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠
- A/CONF.191/IPC/3 تقرير الاجتماع التحضيري على مستوى الخبراء بشأن أقل البلدان نمواً في
آسيا والمحيط الهادئ
المنعقد في كاتماندو، نيبال، من ٣ الى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
- A/CONF.191/IPC/4 تقرير الاجتماع التحضيري على مستوى الخبراء لأقل البلدان نمواً الناطقة
بالفرنسية في أفريقيا
المنعقد في نيامي، النيجر، من ١٨ الى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
- A/CONF.191/IPC/5 مبادئ توجيهية لإعداد برنامج العمل من أجل التنمية على الصعيد القطري
تقرير أعدته أمانة الأونكتاد
- A/CONF.191/IPC/6 تقرير الاجتماع الأول للمحفل التشاوري بشأن العملية التحضيرية لمؤتمر
الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
- A/CONF.191/IPC/7 تقرير الاجتماع الأول المشترك بين الوكالات بشأن العملية التحضيرية لمؤتمر
الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
- A/CONF.191/IPC/8 تقرير الاجتماع الثاني للمحفل التشاوري بشأن العملية التحضيرية لمؤتمر
الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
- A/CONF.191/IPC/9 تقرير الاجتماع الثاني المشترك بين الوكالات بشأن العملية التحضيرية لمؤتمر
الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

- A/CONF.191/IPC/10 مساهمات المنظمات والوكالات في العملية التحضيرية للمؤتمر
مذكرة أعدتها الأمانة
- A/CONF.191/IPC/11 تقرير مرحلي عن الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة الى
أقل البلدان نمواً
- A/CONF.191/IPC/12 التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً وجدوى إدماجها في الاقتصاد العالمي: أداء
الماضي والتحديات وطريق المستقبل
- A/CONF.191/IPC/13 مساهمة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في تنفيذ برنامج عمل التسعينات
لصالح البلدان الأقل نمواً وما تنطوي عليه من آثار بالنسبة لمؤتمر الأمم
المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
- A/CONF.191/IPC/14 تقرير الاجتماع الثالث للمحفل التشاوري عن العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم
المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
- A/CONF.191/IPC/15 تقرير الاجتماع الثالث المشترك بين الوكالات عن العملية التحضيرية لمؤتمر
الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
- A/CONF.191/IPC/16 تقرير الفريق الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل
للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً
- A/CONF.191/IPC/17 إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
وAdd.1 الدورة الثانية، نيويورك، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠١
- A/CONF.191/IPC/18 خلاصة وافية بالمعوقات الرئيسية التي تعترض التنمية والإجراءات المرغوب
فيها من أجل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ المحددة في العملية التحضيرية على
وCorr.1 الصعيد القطري لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً
- A/CONF.191/IPC/19 إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
الدورة الثالثة، نيويورك، ٢-٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١

- A/CONF.191/IPC/L.1 جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموًا وتنظيم أعمال المؤتمر
مشروع جدول الأعمال المؤقت
- A/CONF.191/IPC/L.2 النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر
مشروع النظام الداخلي المؤقت و Corr.1 و Corr.2
- A/CONF.191/IPC/L.3 مشروع تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية عن دورتها الأولى نيويورك، ٢٤-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠
و Add.1 و Add.2 و Add.3
- A/CONF.191/IPC/L.4 مشروع برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموًا
- A/CONF.191/IPC/L.5 مشروع تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية عن دورتها الثانية نيويورك، ٥-٩ شباط/فبراير ٢٠٠١
و Add.1 و Add.2
- A/CONF.191/IPC/L.6 مشروع مقرر مقدم من المكتب
- A/CONF.191/IPC/L.7 مشروع تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموًا عن دورتها الثالثة نيويورك، ٢-٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١
- A/CONF.191/IPC/CRP.1 مشروع برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموًا
تعليقات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
- A/CONF.191/IPC/CRP.2 مشروع برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموًا
تعليقات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- A/CONF.191/IPC/CRP.3 مشروع برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموًا
تعليقات منظمة العمل الدولية

- A/CONF.191/IPC/CRP.4 مشروع برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
تعليقات وتعديلات اقترحتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
بشأن تعزيز بُعد اللاجئين/العائدين
- A/CONF.191/IPC/CRP.5 قائمة بالأطراف الفاعلة في المجتمع المدني التي تقدمت بطلبات للمشاركة في
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً وعمليته التحضيرية في ٢٦
كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وتقرير الى مكتب اللجنة التحضيرية الحكومية
الدولية في دورتها الثانية
- A/CONF.191/IPC/CRP.6 مشروع برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
و Rev.1 نص مركب
- A/CONF.191/IPC/CRP.7 قائمة بالأطراف الفاعلة في المجتمع المدني التي تقدمت بطلبات للمشاركة في مؤتمر
و Add.1 الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً وعمليته التحضيرية في ٢٩ آذار/مارس
٢٠٠١ وتقرير الى مكتب اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية في دورتها الثالثة
- A/CONF.191/IPC/CRP.8 مشروع برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
و Add.1 و Add.2
- A/CONF.191/IPC/Misc.1 قائمة مؤقتة بالمشاركين، الدورة الأولى
و Rev.1
- A/CONF.191/IPC/Misc.2 المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي
- A/CONF.191/IPC/Misc.3 قائمة مؤقتة بالمشاركين، الدورة الثانية
- A/CONF.191/IPC/Misc.4 قائمة مؤقتة بالمشاركين، الدورة الثالثة
و Rev.1
- A/CONF.191/IPC/INF.1 قائمة بالمشاركين
- A/CONF.191/IPC/INF.2 قائمة بالمشاركين